جامعة سعد دحلب البليدة

كلية الآداب و العلـوم الاجتماعية

قسـم اللغـة العربيـة و آدابهـا

مذكرة ماجستير

التخصص: اللغة العربية

نقد الفكر النحوي عند دعاة تيسير النحو

كتاب تجديد النحو نموذجا

من طرف

رشيدة - طاهر مزدك

أمام اللجنة المشكلة من:

بوحساين نصر الدين	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
بن لعلام مخلوف	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا و مقررا
حساني أحمد	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
بن تريدي أنيسة	أستاذة مساعدة "أ"، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، أفريل2011

شكـر

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني على تخطي العقبات وتجاوز الصعوبات التي اعترضت طريق بحثي معترفة بالفضل العظيم لكل من:

أستاذي الفاضل بن لعلام مخلوف لأنه لم يبخل عليّ و على زملائي بالنصائح والتوجيهات مثلما لم يبخل علينا بالمراجع القيمة من مكتبته الخاصة كما أشكره على صبره على أخطائي وتصويبها.

الأستاذ الكريم بوجمعة الوالي الذي طالما بذل ما يستطيع لمساعدتي.

زوجي الكريم الذي ساعدني ووفر لي الظروف المناسبة من أجل إتمام البحث.

ملخص

تعالت الدعوات إلى إصلاح النحو العربي و تيسيره ما استعصى من قواعده و استشكل على متعلم اللغة العربية و متكلّمها.

و الدعوة إلى تيسير النحو العربي و إصلاحه ليست وليدة العصر الحديث و إنما تعود جذورها إلى حوالي القرن الثاني للهجرة، فقد شعر القدامى بضرورة وجود مختصرات تعليمية تُعرض القواعد فيها عرضا مبسطاً يسهل على المتعلمين فهمها و استيعابها.

و ما يلاحظ أن أصحاب المختارات التعليمية تلك؛ لم يمسّوا قواعد النحو بتغيير أو يحاولوا هدم البناء الذي يقوم عليه.

و في العصر الحديث كثر المطالبون بإعادة النظر في النحو العربي إما اختصارا و تيسيرا أو هدما و إعادة بناء له من جديد في إطار نظرية لغوية و نحوية جديدة.

يهدف هذا البحث إلى استعراض أهم محاولات التيسير النحوي و إصلاحه قديما و حديثا و أهم الأسس التي قامت عليها تلك المحاولات و نقدها مع توضيح الفروق بينها ثم الكشف عن اختلاف نظرات القدامى و المحدثين إلى هذا الموضوع – موضوع تيسير النحو- موضحا من خلال ذلك الفرق بين المطالبة بتيسير النحو في حد ذاته و المطالبة بتيسير طرق تعلمه وتعليمه.

الفهرس

شكـر
ملخص
الفهرس
مقدمة.....6
تمهيد:.....9
1. أهم الانتقادات الموجهة للنحو العربي..... 20
1.1.الخلافات بين النحاة.....21
1.1.1.خلافات في تفسير بعض التراكيب و تأويلها و التعليل لها 22
2.1.1. خلافات في تحديد إعراب و نطق بعض الكلمات 22
3.1.1. خلافات في تحديد المعنى الوظيفي للكلمات 23
4.1.1.كثرة المصنفات النحوية..... 25
5.1.1.كثرة مصطلحات النحو و تداخلها 26
6.1.1. المـعيـاريـة 28
2.1. تأثر قواعد النحو بقضايا الفلسفة و المنطق 28
1.2.1.الحدود النحوية 29
2.2.1 أقسام الكلام 31
3.2.1. التعليل 32
3.1. سيطرة نظرية العامل على النحو العربي..... 33
1.3.1. ما يترتب على نظرية العامل 34
2.3.1. التقدير و التأويل..... 34
3.3.1. ما يترتب عنها من تنازع و اشتغال.....36
4.3.1.الفائدة التعليمية لنظرية العامل.....37

2. التيسير النحوي بين القدامى و المحدثين.....40
1.2.مفهوم التيسير في النحو العربي..... 40
1.1.2. مفهوم التيسير في اللغة 40
2.1.2. مفهوم التيسير اصطلاحا..... 42
3.1.2. الدعوة إلى التيسير في النحو العربي عند القدامى 46
1.3.1.2. أسباب الشكوى من صعوبة النحو العربي قديما 47
2.2. أسس التيسير النحوي عند النحاة القدامى..... 49
1.2.2. التفريق بين مستويين من النحو 49
2.2.2. تفريق النحاة القدامى بين قواعد الصنعة في اكتساب الملكة والأداء الفعلي لها.....50
3.2.2. انتقاء القواعد النحوية وتبسيط طرق تقديمها 51
4.2.2. أشكال التيسير النحوي عند القدامى 52
3.2.محاولات المحدثين في تيسير النحو 59
1.3.2. أسباب الدعوة إلى تيسير النحو عند المحدثين 60
2.3.2.أشكال التيسير النحوي عند المحدثين.....61
2.3.3.المحاولات التيسيرية التي تمت في إطار نظرية النحو العربي 62
1.2.3.2. الدعوة إلى تجديد منهج دراسة النحّو العربي 64
2.2.3.2. إعادة تنسيق أبواب النحو و التقليل منها 69
3.3.2. محاولات دعاة المنهج الوصفي في تغيير منهج البحث اللغوي 71
1.3.3.2. الدعوة إلى الاعتماد على القرائن النحوية للتخلص من سيطرة نظرية العامل....73
2.3.3.2. دعوات مسّت الواقع اللغوي و حاولت تغييره 74
3.3.3.2.الدعوة إلى التخلي عن الإعراب و تسكين الأواخر.....76
4.3.32..الدعوة إلى التخفيف من اللغة الفصحى ذات الأحكام الشديدة.....78
3. منهج شوقي ضيف في نقد الفكر النحوي من خلال كتاب تجديد النحو..... 81
1.3.التعريف بالدكتور شوقي ضيف.....82
2.1.3. التعريف بكتاب تجديد النحو، و أسباب تأليفه..... 83

1.2.1.3. تأثّره بآراء بن مضاء القرطبي 83
2.2.1.3. قصده إلى التيسير النحوي 84
3.1.3. منهج شوقي ضيف في تيسير النحو من خلال مدخل كتاب الردّ على النّحاة..... 85
1.3.1.3. الانصراف عن نظرية العامل 85
2.3.1.3. منع التأويل و التقدير في الصيغ و العبارات..... 86
2.3. منهج شوقي ضيف في نقد الفكر النحوي من خلال كتاب الرد على النحاة..... 87
3.3. تطبيق المنهج في كتاب تجديد النحو..... 88
خاتمة.....104
قائمة المراجع.....106

مقدمــة

ما دعاني لاختيار هذا الموضوع الموسوم بـ" نقد الفكر النحوي عند دعاة تيسير النحو" ما وجدته لدى كثير من الدارسين اللغويين المشتغلين بقضايا اللغة والنحو من رفض و انتقاد لما جاء في مدونة النحو العربي لغرض تيسير النحو و جعله في متناول المتعلمين و ناشئة اليوم. و هذا الانتقاد و الرفض لما جاء في أصول النحو العربي لم يقتصر على دعاة تيسير النحو فقط، بل شاركهم في ذلك بعض الباحثين العرب من المتأثرين بالمنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة الذي ظهر على يد العالم اللغوي السويسري دي سوسير.

دعا دعاة تيسير النحو و دعاة المنهج الوصفي إلى تخليص النحو العربي من كل ما لا يفيد في ضبط النطق و تيسير استعمال العربية من جهة النحو، من ذلك التقديرات و التأويلات و التعليلات المتمحلة المصطنعة، إضافة إلى الخلافات التي دارت حولـها و كل ذلك لا يمت إلى المشاغل اللغوية و النحوية بصلة ـ في نظرهم ـ زيادة على مساهمته في تعقيد البحث فيهما و التصعيب من أمر تعلم كل منهما.

هذه القضية ـ الدعوة إلى تخليص النحو من كل ما لا يفيد في ضبط النطق ـ ليست وليدة العصر الحديث و إنما تمتد جذورها إلى حوالي القرن الثاني عشر الهجري عندما دعا ابن مضاء القرطبي إلى طرح العامل و التقدير و التمارين غير العملية و الإبقاء على ما يفيد نطقا و ذلك لاعتقاده أن النحو لم يوضع إلا لضبط النطق و فهم النص القرآني.

إذا تتبعنا فكرة تيسير النحو تاريخيا وجدنا جذورها تمتد إلى ما قبل عصر ابن مضاء القرطبي، فقد ظهرت منذ وقت مبكر من تاريخ النحو مختصرات تعليمية ميسرة وضعها أصحابها من أجل تقريب القاعدة لأذهان المبتدئين، غير أن هؤلاء لم يفكروا في طرح ما لا يفيد في ضبط النطق من النحو كما فعل ابن مضاء و دعاة تيسير النحو من بعدهم.

لعل الاختلاف يظهر جليا بين النحاة القدامى من جهة و ابن مضاء و دعاة تيسير النحو و دعاة الوصفية بعدهم من جهة أخرى، حيث وضع القدامى مختصراتهم التعليمية دون أن يجدوا تعارضا بين ذلك و ما جاء في النحو العربي مما يتعلق بالنحو العلمي ولا يضبط نطقا غير تفسير النظام اللغوي،

أما ابن مضاء و المحدثون من دعاة تيسير النحو و الوصفيين فوجدوا النحو قاصرا عن غايته و انتقدوه وحاول بعضهم تيسير النحو على الأسس و الطريقة التي وجدها مناسبة لذلك.

فكيف انتقد دعاة تيسير النحو و الوصفيون و ابن مضاء و النحاة العرب قبلهم النحو العربي؟ و ما هي الطرائق التي أوجدوها لتيسير تعلم قواعده؟ و هل طرائق القدامى تختلف عن طرائق المحدثين في تيسير النحو؟ و هل النحو العربي كله موضوع لضبط النطق و تيسير استعمال اللغة العربية؟ فإذا وجد شق علمي من النحو، فما الفرق بينه و بين النحو التعليمي؟ وما العلاقة بينهما؟ و هل صحيح أن تيسير النحو لا يكون إلا بطرح ما لا يفيد في ضبط النطق؟

ما أفترضه أن ابن مضاء ودعاة تيسير النحو و الوصفيين انتقدوا النحو، و اعتبروه قاصرا عن أداء وظيفته في تعليم اللغة من جهته بضبط النطق و صون اللسان عن الخطأ، و ذلك لاعتقادهم أنه لم يوضع إلا لتلك الغاية متجاهلين الجانب العلمي منه، و حاولوا بعد ذلك وضع أنحاء مناسبة على ذلك الأساس. و لعل النحاة القدامى لم يفعلوا ذلك إلا لإدراكهم الجيد للفرق بين النحو كوسيلة تساعد على تعليم اللغة وصون اللسان عن الخطأ.

و للإجابة عن التساؤلات و التحقق من الفرضية السابقة جعلت هذا البحث بعنوان" نقد الفكر النحوي عند دعاة تيسير النحو"، مقسما إلى تمهيد وثلاثة فصول بعدها خاتمة البحث.عرضت في التمهيد للإجابة عن بعض الأسئلة التي تفرض نفسها على الباحث في بحث كهذا، منها تحديد مفهوم النحو العربي عند القدامى و المحدثين، و ذلك لمعرفة الجهة التي يميلون إليها في تحديدهم له، أعلمية هي أم تعليمية؟ عرضت بعدها للغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، والإجابة عن هذه التساؤلات لها دور هام في تحديد مسار البحث، خاصة و أن ابن مضاء و معظم دعاة تيسير النحو يعتقدون أن النحو نشأ تعليميا ثم انحرف عن تلك الغاية لمّا أغرق النحاة في التعليل و بالغوا في الاهتمام بالعامل.

أما موضوع البحث فقسمته إلى ثلاثة فصول:

ـ الفصل الأول عرضت فيه أهم الانتقادات التي وجهت للنحو العربي في إطار الدعوة إلى تيسير النحو و تخليصه مما علق به من مشاغل غير لغوية.

ـ الفصل الثاني انتقلت للحديث عن أهم محاولات و دعوات تيسير النحو و الأسس التي قامت عليها قديما وحديثا محاولة إبراز الفرق بين دعوات القدامى و محاولات المحدثين.

ـ الفصل الثالث اشتمل على دراسة نموذج حديث لدعوات و محاولات تيسير النحو، و قد اخترت لذلك محاولة الدكتور شوقي ضيف من خلال كتاب تجديد النحو لأسباب ذكرتها في موضعها.

أما الخاتمة فقد ضمنتها النتائج التي أمكنني التوصل إليها من خلال هذا البحث.
و لما كان لا بد أن يقوم كل بحث على منهج علمي يستعين به الباحث للوصول إلى النتائج التي يتوقع التوصل إليها، اعتمدت على منهج وصفي تحليلي تاريخي.المنهج الوصفي عند وصف محاولات و دعوات تيسير النحو سواء عند القدامى أو المحدثين، ثم تصنيفها و تحليلها تحليلا ينطلق من النصوص للوصول إلى الحقائق التي قد يضمرها أصحابها من خلالها.

ولمّا كان التتبع التاريخي لنشأة النحو العربي و الغاية التي ظهر من أجلها، و ظهور فكرة تيسير النحو والمحاولات التي تلتها ضروريا، اعتمدت المنهج التاريخي لذلك. و هذه المناهج؛ الوصفية و التاريخية و التحليلية ليست بالجديدة التي تحتاج إلى تعريف أو توضيح، فهي تشهد تطبيقا واسعا في كثير من المؤلفات و البحوث العلمية قديما و حديثا.

لا يسعني في الأخير إلا أن أعبّر عن خالص شكري و امتناني لأستاذي الفاضل الدكتور بن لعلام مخلوف وجميع أساتذة قسم اللغة العربية و آدابها و المسؤولين على مصلحة الدراسات العليا من الذين ساعدوني و زملائي من طلبة الماجستير على متابعة الدراسة و البحث في أحسن الظروف.
كما أرجو أن يكون بحثي هذا ذا فائدة ـ وإن كانت بسيطة ـ في خدمة اللغة العربية وطلاب علومها و معلميها.

تمهيـد

لقد ذهب النحاة مذاهب شتى في تعريفهم للنحو، اتسمت بالتشابه أحيانا و بالاختلاف أحيانا أخرى، و ذلك حسب الغاية التي يرمي إليها كل واحد من هؤلاء، و لعله يكون من الضروري عرض بعض النماذج من هذه التعريفات و تحليلها، ثم محاولة نقدها لمعرفة الغاية التي وضع النحو من أجلها.

لقد اهتم النحاة قديما بحد النحو وتحديد موضوعه، فمن حدودهم له قولهم:

ـ " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها." **[1] (ص 45)**

ـ" النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم و أواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب." **[2] (ص30)**

ـ" علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب." **[3] (ص36)**

ـ" صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يأتلف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى." **[2] (ص30)**

ـ" صناعة علمية تعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح و ما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد." **[2] (ص30)**

و هذه التعريفات تركز على النحو من جانبه العلمي، فتدل عليه كعلم يضم مجموع المقاييس المستقرأة من الكلام العربي، و هذه المقاييس من شأنها أن تميز الصحيح من الفاسد من كلام العرب.

و يعرف ابن جني النحو بأنه :" انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره، كالتثنية و الجمع والتحقير و التكسير و الإضافة و النسب و التركيب، و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها و إن لم يكن منهم و إن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها،

و هو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك : قصدت قصدا، ثم خُصَ به انتحاء هذا السبيل من العلم". [4] (ص43)

النحو في نظر ابن جني هو الطريق الموصلة لمعرفة كلام العرب و إتقان النسج على منواله من جهة، و قانون يقاس عليه صحة الكلام و خطؤه ليرد به من شذّ من أهل اللغة العربية عن اللغة الفصيحة.

وجاء في مقدمة ابن خلدون:"...فاستنبطوا من مجاري كلامهم (أي العرب) قوانين تلك الملكة مطردة شبه الكليات و القواعد يقيسون عليها سائر الكلام، و يلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع و المفعول منصوب و المبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميتها إعرابا، و تسمية الموجب لذلك التغير عاملا و أمثال ذلك، و صارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب، و جعلوها صناعة لهم مخصوصة، و اصطلحوا على تسميتها بعلم النحو". [5] (ص 566)

عرّف ابن خلدون النحو عن طريق ذكر الأسباب التي دعت إلى استنباط القوانين من اللغة، و جعلها مقياسا يقاس عليه صحة الكلام وخطؤه بعدما تسرب إليه اللحن إلى أن تبلور مفهومه كصناعة خاصة بالنحاة مبنية على نظرية العامل، و قد راعى التطور الذي مر به النحو انطلاقا من كونه مجموعة من الضوابط التصويبية التعليمية التي تساعد على ضبط النطق و تصحيح الخطأ الذي يرد على ألسنة غير الفصحاء وصولا إلى كونه علما محضا خاصا بالنحاة، يتداولونه من أجل الكشف عن النظام اللغوي الكامن في أذهان متكلمي اللغة العربية، و عن كيفية عمل السليقة وفق آليات لا يشعرون بها.

و يعرف الصبان النحو في حاشيته على شرح الأشموني بأنه:"علم يعرف به أواخر الكلم إعرابا و بناء"، [6] (ج1 ص 18) وقد انتقد إبراهيم مصطفى هذا التعريف، فيرى أنه قصر مفهوم النحو على معرفة حركات أواخر الكلمات في حالي الإعراب والبناء دون أن يربط ذلك التغير بتغير المعاني التي تؤديها تلك الكلمات في كل حال. و يقدم في مقابل ذلك تعريفا على هذا الأساس ـ تغير المعاني تبعا لتغير الحركات ـ فيقول بأنه:" قانون تأليف الكلام و بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة و الجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة و يمكن أن تؤدي معناها". [7] (ص1)

يركز إبراهيم مصطفى على مفهوم النحو بأنه علاقات متبادلة بين الكلمات في الجملة، و بين الجمل في التراكيب والعبارات حتى تؤدي المعنى المراد، و ليس المقصود بالمعنى ههنا ذلك الذي يتغير بتغير ترتيب الكلمة داخلة في التركيب و تغيّر حركتها الإعرابية تبعا لذلك، و إنما يقصد الاختيار المناسب

للإعراب لخدمة المعنى المقصود، أي مناسبة التراكيب للأوضاع الكلامية التي ترد فيها، و ذلك ما يعرف عند البلاغيين بمناسبة مقتضى الحال.

ويعرف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح النحو بأنه:" الوجه أو الكيفية التي يجب أن ينحوها غير الفصيح ليلحق بالفصيح"، [8] (ص 51) أي أن النحو هو الطريقة التي يُتوصل بها إلى معرفة كلام العرب الفصحاء و استعماله، و هو تعريف يقترب كثيرا من تعريف ابن جني من حيث إنه يركز على كون النحو وسيلة موصلة إلى إتقان كلام العرب، ولا يعني ذلك أن ابن جني ينكر الجانب العلمي من النحو، و لعله ركز على الجانب التعليمي من النحو كونه الجزء الأكثر تداولا بين العامة لشدة الحاجة إليه، وخاصة بعد تفشي اللحن و انحسار رقعة الفصاحة في زمنه.

و يفرّق التحويليون التوليديون في تعريفهم للنحو بين مفهومين، أحدهما أن النحو:" نظرية يقيمها اللغوي مقترحا بها وصفا لسليقة المتكلم"، [9] (ص 47) والثاني أنه:"نظام قائم في ذهن أهل اللغة يكتسب في الطفولة المبكرة". [9] (ص 47)

يمكننا القول أن النحو هو مجموعة من المعايير و القوانين التي استنبطها النحاة العرب من استقراء الظاهرة اللغوية، وهذه القوانين وجدت مطردة في الكلام العربي، و لذلك أصبحت أساسا يقاس عليه صحة الكلام و خطؤه ، وهذه القوانين قد تكون بسيطة تهدف لضبط النطق و تيسير استعمال المفردات وفق نظام اللغة العربية، و قد تكون معقدة موغلة في الجانب العقلي تتجه إلى كشف النظام الباطني المختزن في أذهان متكلمي اللغة العربية و تفسيره.

المتفحص للتعريفات السابقة ؛ سواء تعريفات القدامى أو تعريفات المحدثين يلاحظ أنه من النحاة من حدّ النحو على سبيل التقريب و الإجمال و منهم من حدّه على سبيل الحقيقة، و قد تباينت طرقهم في تحديد مفهومه حسب الغرض و الغاية التي يرمي إليها كل منهم، و يوضح الزجاجي ذلك بقوله:"فكذلك يقول النحويون لهم في تحديد الاسم و الفعل و الحرف كأن لكل فريق منهم غرضا في تحديد قصده، فمنهمم من أراد التقريب على المبتدئ فحدّها من جهة تقرب عليه، و منهم من أراد حصرها أكثرها فأتى بها، و منهم من أراد الغاية القصوى و الحد على الحقيقة". [10] (ص 47) و لذلك فلعله يمكن تلمّس الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها من خلال حدوده.

لقد اتجه بعض النحاة إلى تحديد مفهوم النحو بذكر الأدوات المستعملة في استخراجه، و قد انتقد السيوطي ذلك، حيث إن ذكر ما يستخرج به الشيء ليس هو ذات الشيء[2] (ص 31)، فالمقاييس التي يستخرج بها النحو هي أدلته التي تتفرع عنها أصوله و فروعه و الأدوات التي يعتمد عليها في استنباط

القاعدة، و تلك شيء غير النحو. و لذلك يجب التفريق بين مفاهيم تبدو متداخلة في مجال البحوث و الدراسات اللغوية و النحوية، و هي: النحو العربي، وأصول النحو، والنحو العلمي، والنحو التعليمي.

أصول النحو هو علم يهتم بالكليات النحوية، تعرف به أدلة النحو وأقسامه وكيفية استعمالها. و هو من خلال التعريفات السابقة المقاييس التي استعملها النحاة العرب في استنباطهم لقواعد النحو وصياغتهم لها، ولذلك هو ما يستخرج به النحو وليس النحو ذاته. والعلاقة بين أصول النحو والنحو تتمثل في كون الأول يهتم بأدلة الثاني وبأدواته التي يستخرج بها وكيفية استعمالها.

أما النحو العلمي فهو المعرفة المجردة لنظام اللغة وأسرارها، وهو علم بحت يُعنى باكتشاف النظام اللغوي الكامن في أذهان متكلمي اللغة العربية وتفسيره وبيان كيفية حصوله، وقد عرفه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بأنه:" مجموع المُثل والقواعد التي يمكن أن تفرع بها وعليها جميع الإمكانات التعبيرية الخاصة بالوضع العربي". **[4] (ج1 ص288)**

وأما النحو التعليمي هو"ما ينتقى من النحو لتكوين الملكة مكونا مجموع القوانين النمطية المشتركة التي يستعملها المتكلمون بلغة واحدة في حياتهم الاجتماعية تواصلا وإبلاغا، فيعتبر آلة للتحكم في آليات التبليغ الشفوية والكتابية"، **[12] (ص 288)** وهو فرع عن النحو يُستغنى فيه عن كل ما ليس له فائدة في ضبط النطق وتيسير استعمال اللغة العربية وتقويم ألسنة المتعلمين نطقا وكتابة، وذلك حسب ما جاء في لسان العرب الفصحاء، والغاية من هذا النحو نفعية. و قد يتساءل السائل: ما دامت الغاية المرجوة من النحو أولا وأخيرا هي ضبط النطق وتقويم ألسنة المتعلمين فما فائدة النحو العلمي، وهو يحوي على عدد هائل من المسائل العقلية العويصة؟.

وجواب ذلك هو أن العلوم لا يجب أن تكون كلها نفعية، فهي غالبا ما تأتلف من شقين على الأقل؛ علمي نظري يضمن لها تطور بحوثها واستمرارها، وتطبيقي تضع فيه معطياتها موضع الاختبار والاستعمال الفعلي. وقد قسم أرسطو قديما العلم إلى نظري و عملي حسب الغاية التي يرمي إليها، العلم النظري يرمي إلى مجرد المعرفة، أما العلم العملي فالغاية فيه متمايزة عنها، والعلم النظري حسب اعتقاد أرسطو أشرف لأن كمال العقل هو أسمى قوى الإنسان، ولأن طلبه لأجل العلم لا لغرض آخر يترتب عليه و يتبعه. **[13] (ص126)**

يجب التمييز بين مستويين في الدراسة النحوية؛ المستوى الأول نظري يهدف البحث فيه إلى بلوغ تصور شامل يُرجع ما في اللغة من تنوع إلى ضرب من التوحيد، فتردّ فيه الظواهر التي تبدو كأنها غير منتظمة في الظاهر إلى عدد محدود من القواعد المنتظمة، ثم ربطها بعلل وأحكام عن طريق التأصيل ووضع نظرية شاملة**[14] (ص88)**. و هذا المستوى لا يمكن الاستغناء فيه عن مقاييس معينة

كالتقدير والتعليل والعامل وفرع المسائل والسعي إلى تجاوز ظاهر اللغة للكشف عن مستوى أعمق، وهو النظام الذي تبنى عليه اللغة وتنتظم وفقه ألفاظها وأساليبها.

أما المستوى الثاني فهو تطبيقي تعليمي ـ ولم نكتف بالقول تطبيقي احترازا من مجالات النحو التطبيقية الأخرى كالترجمة الآلية للنصوص مثلا ـ وهذا المستوى من النحو نافع لضبط النطق، ولا حاجة فيه إلى التعمق في جزئيات النحو والخوض في مسائله والخلافات التي دارت حوله.

تذهب بعض التعريفات السابقة إلى أن الغاية من النحو هي بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، ولذلك كانت محل انتقاد بعض دعاة تيسير النحو، فيرى هؤلاء أنها تقصر ميدان النحو على معرفة الحرف الأخير من الكلمة، وذلك ما جعل المتعلمين يخلطون بين النحو و الإعراب، فيسمون الإعراب نحوا والنحو إعرابا وغرض هؤلاء طلب علم واحد. [15] (ص20) بينما النحو علم أوسع من الإعراب، يُعتمد فيه على قرائن متعددة، و ليس الإعراب إلا قرينة واحدة من بين هذه القرائن.

ويذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى هذا المذهب، فيرى أن تحديد مفهوم النحو في معرفة أواخر الكلم إعرابا وبناء وقصر ميدانه على معرفة الحرف الأخير من الكلمة تضييق شديد لدائرة البحث فيه و تقصير لمداه و حصره في جزء يسير مما ينبغي تناوله فيه، و لذلك يجب أن يكون النحو قانونا لتأليف الكلام بمعرفة الكيفية التي تكون عليها الكلمة في الجملة، وكيفية ضم الجملة إلى غيرها من الجمل مكونة عبارة صحيحة حاملة للمعنى الذي ينبغي أن تؤديه. [7] (ص1) فيولي اهتماما كبيرا للمعنى إذ لا يجب تجاهله في البحث ودراسة النحو، ولا بد أن يُعطى من الأهمية بقدر تلك التي أولاها النحاة للألفاظ.

هذه القضية وإن أثيرت حديثا مع دعاة تيسير النحو والوصفيين فإن جذورها تعود إلى مراحل متقدمة من تاريخ النحو العربي، فقد أثيرت قديما وبحثت ضمن قضايا لغوية ونحوية متعددة، ومن الذين عالجوا هذه القضية أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه "مجاز القرآن"، والفراء في كتابه "معاني القرآن"، والجرجاني في كتاب "إعجاز القرآن". [16] (ص213) أمّا حديثا فقد برزت هذه القضية واتخذت أبعادا في مجال الدراسات والبحوث اللغوية، وانقسم اللغويون بشأنها إلى فريقين؛ فريق يؤيد وجهة النظر التي تعتبرها من صلب القضايا النحوية ويرى أن دراسة المعنى لا تنفصل عن الدرس النحوي كأن يدرس حكم كل من المبتدأ والخبر مع دواعي التقديم والتأخير وغرض المتكلم من ذلك في كل حال، بينما يدعو الفريق الثاني إلى التخصص في العلوم مهما تقاربت أصولها ومناهجها، ولذلك يستبعد ضرورة دراسة المعاني ضمن مسائل النحو، ويرى أنها قضية بلاغية تجدر دراستها ضمن علم المعاني وليس

ضمن علم النحو، فالنحو ينبغي أن يقتصر موضوعه على الأشكال الإعرابية والبنائية المتعاقبة على أواخر الكلمة والهيئات التركيبية للألفاظ، وكان من بين هؤلاء الأستاذ أمين الخولي[17] (ص93).

ينطلق إبراهيم مصطفى في نقده لحد النحو عند القدامى من تعريف الصبان له في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، وهي كتاب تعليمي شارح لكتاب تعليمي يهدف إلى تقريب القاعدة من أذهان المتعلمين وتمكينهم من أحوال الإعراب والبناء، ولذلك جاء تعريفه للنحو وفقا لهذه الغاية. و يرد الشيخ الخضر حسين على نقد إبراهيم مصطفى لحد النحو، يقول:"لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي ساقه لعلم النحو، هل تجاوزه إلى مطالعة ما كتبه أهل العلم في شرحه أو أنه اقتصر على قراءته وحده ... ثم أعاد دعوى أن النحاة قصروا النحو على الأواخر ... نحن نعلم جيدا أن النحاة لم يقصروا ميدان البحث النحوي على معرفة أواخر الكلم، وإنما بحثوا في أحوال التأليف وفي كل النواحي بحيث لا يمكن للمتكلم استعمال لغوي مخالف لهذه التآليف، فيجب أن يكون الأداء اللغوي مطابقا لأحد تلك الأساليب التي يؤدي العرب بها المعنى الأصلي". [18] (ص184)

لم يتوقف هذا الانتقاد على إبراهيم مصطفى، فقد وجه العديد من دعاة تيسير النحو والوصفيين نقدهم للنحو العربي بسبب اهتمام النحاة باللفظ على حساب المعنى، فمن الوصفيين مهدي المخزومي، يقول:"راحوا (أي النحاة) يدرسون النحو في غير منهجه، ويدعمون أصوله بأصول المنطق و قواعد العقل، فذهبوا ببريقه وعصفوا بروحه، وتناولوه على أنه صناعة لفظية تقوم على البراعة في تصريف الألفاظ واختراع القوالب حتى عاث فيه الجمود وأصيب بالجدب المخيف". [19] (ص9) فيرى أنّ إغراق النحاة في الجري وراء الألفاظ واهتمامهم بها ساهم في إبعاد النحو عن حياة الناس، فزاد ذلك نفورهم منه.

ظروف نشأة النحو العربي و الغاية من وضعه:

يرى بعض مؤرخي العلم أن العلم في طوره الأول لا يكون منظما، يبحث في مسائل كثيرة متفرقة لا تستقصي ولا تؤلف بينها وحدة أكثر ما يعتمد فيه على الروايات و النتائج التي توصل إليها المفكرون من قبل، و تختلف الغايات و تتداخل في نشأة العلوم وظهورها لأول مرة. وبالنسبة للنحو العربي فيمكن حصر الغايات التي نشأ من أجلها إلى ثلاث:

أولها: لفهم القرآن الكريم و تفسيره باعتباره مصدرا للأحكام الشرعية، و للتعبد بتلاوته. وثانيها: لحماية اللغة العربية من اللحن و صيانتها من التحريف و التغيير، و خاصة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية و انفتاح الأمة العربية على الأمم الأخرى و لاسيما المجاورة لها كالفرس و الروم. وثالثها: أن النحو نشأ كغاية يدرس لذاته من أجل إشباع روح التطلع و اكتشاف كيفية جريان السليقة اللغوية في ذهن متكلميها، خاصة مع تسليم العرب بحكمة واضع اللغة العربية.

لقد توجهت لدراسة الغايات التي نشأ النحو العربي من أجلها نظرا إلى أن تحديد الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها قد تترتب عنه نتائج و أحكام هامة في مجال تيسير النحو العربي، فبعض دعاة تيسير النحو انطلق في دعوته معتقدا أنه لا هدف من نشأة النحو العربي غير تعلم اللغة العربية، و التوصل عن طريقه إلى نطق العربية نطقا صحيحا وفق ما جاء في كلام العرب، و لعل التسليم بذلك قبل الشروع في محاولة تيسير النحو العربي يؤدي إلى نتائج قد لا تكون دقيقة، و لذلك يجب على الباحث في موضوع كهذا مناقشة هذه المسألة لمعرفة مدى تأثير هذا الاعتقاد في توجيه الدعوة إلى التيسير، و ما يصحبها من دعوة للتغيير والحذف.

من أهم من تأثرت دعوته بهذا الاعتقاد ابن مضاء القرطبي، يقول:" إني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن و صيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا و انتهوا إلى المطلوب الذي اتبعوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم و تجاوزوا عنها القدر الكافي فيما أرادوه منها فتوعّرت مسالكها و وهنت مبانيها و انحطت عن رتبة الإقناع حججها". [20] (ص72) فيظن ابن مضاء القرطبي أن النحو لم يوضع إلا لصيانة اللغة العربية عن التغيير و التحريف، وأن النحاة العرب قد تجاوزوا تلك الغاية بإغراقهم في التقدير و التعليل و الاهتمام بالمسائل العلمية التي لا تحقق تلك الغاية.

أ- النحو كوسيلة لفهم القرآن و تفسيره، فكثيرا ما يتردد لدى العلماء فكرة أن بداية نشأة علم من العلوم غالبا ما تكون لخدمة فكرة مقدسة، أو عقيدة دينية معينة، وخاصة إذا حصرنا الحديث في مجال الدراسات اللغوية، و يبرر جورج مونان ذلك بقوله:" ...ذلك أن قضايا اللغة كانت ملابسة لقضايا المعتقد في كل الحضارات التي عرفت بكتاب سماوي". [21] (ص 23) و لعل هذا ما يفسر نشأة بعض علوم اللغة ـ ولاسيما في مجال الصوتيات ـ في زمن مبكر عند الهنود في صورة ناضجة، فقد كان لخدمة كتابهم المقدس الفيدا.

و بالنسبة لنشأة علوم اللغة عند العرب فيجمع العديد من العلماء الباحثين أن الأمر لا يختلف عن ذلك كثيرا، فقد ظهرت على غرار العلوم الأخرى كعلم التفسير والحديث لخدمة القرآن الكريم باعتباره مصدرا الأحكام الشرعية و دستور حياة لا بد من الإحاطة به و بمعانيه ومقاصده قدر المستطاع، وكان النحاة ممن اهتموا به، فكان مصدرا لدراستهم و فكرهم، يقول عبد الفتاح الدجني: "... ولن نغالي إذ نقرر أن الدراسات اللغوية كافة جاءت نتيجة حتمية لخدمة القرآن وعاشت في ظله"، [22] (ص108) فاختلفت الآراء و تباينت حول إن كانت هذه هي الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، فمن القائلين بذلك الدكتور عبده الراجحي، فيرى أن النحو العربي شأنه شأن العلوم الإسلامية الأخرى نشأ لفهم القرآن الكريم، و شتان بين محاربة اللحن وإرادة الفهم، فاللحن لم يكن ـ في نظره ـ السبب الكافي لنضج النحو مبكرا على تلك الصورة التي عرفناه عليها إذ يكفي وضع ضوابط بسيطة للصحة و الخطأ لتجنب خطر اللحن، أما الفهم فيستوجب البحث في كل ما يساعد في استنطاق النص و معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى مراتب الفصاحة، و ذلك لأن الفهم طريق لا نهاية له، و من هنا كان النشاط النحوي القديم على الوجه المعروف من كثرة علمائه و تفرع مذاهبه ووفرة مادته. [23] (ص251)

يبدو رأي الدكتور عبده الراجحي منطقيا إلى حد بعيد، فمحاربة اللحن لم تكن لتفضي بالنحو إلى تلك الصورة المتكاملة التي ظهر النحو العربي عليها منذ زمن مبكر من نشأته، و لعل الدقة و العمق الكبيرين اللذين اتسمت بهما المصنفات النحوية، ولاسيما كتاب سيبويه تدل على فهم عميق لهيكل اللغة و نظامها منذ ما قبل الخليل وسيبويه، ومما لا شك فيه أن مثل هذا المصنف كان لغاية أبعد من تعليم العربية وصيانتها من التحريف.

ويذهب إبراهيم السامرائي إلى أن النحو كان ينبغي أن يكون على النحو الواسع الذي عرفناه عليه و إن لم يكن اللحن قد ظهر و شاع، فقد ظهر في القرن الثاني للهجرة، و هي الحقبة التي بدأت فيها العلوم الإسلامية تنشأ و تزدهر حتى إذا حلّ القرن الثالث و القرن الرابع كان لنا علم لغوي واسع شأنه

شأن العلوم الإسلامية الأخرى، كما يرى أنه من العسير أن نجد في تاريخ النحو ما يشير إلى أنه علم تربوي محض يرمي منه أصحابه إلى تقويم اللسان و القلم. [24] (ص11)

هناك أسباب أخرى تجعل الباحث يربط ظهور النحو العربي بالجانب الديني، و هو أن أغلب النحاة المؤسسين للنحو كانوا من قراء القرآن الكريم و من المهتمين بعلوم الدين، منهم أبو عمرو بن العلاء و عيسى بن عمرو الثقفي ، و لعل في خلافهم حول قراءة بعض الآيات و إعرابها بعضا مما يدل على ذلك، فقد ورد في طبقات الزبيدي قوله:" و كثيرا ما يختلف النحاة في أوجه الإعراب، فهذا عيسى بن عمرو الثقفي يختلف مع أبي عمرو بن العلاء في قراءة بعض الآيات، فكان يكون لكل منهما رأي و لكل منهما تعليل، و كثيرا ما تحاورا في أوجه الإعراب". [25] (ص 37- 38)

ومما يثبت نشأة النحو العربي لهذه الغاية حاجة علوم القرآن إلى النحو، فمعرفة النحو شرط ضروري لقراءة القرآن و تفسيره واستخلاص الأحكام الشرعية منه، فيذهب الزركشي إلى أنه لا بد للمفسر أن يعتمد على العلوم الأخرى، و أهمها علم النحو، كما يذهب السيوطي هذا المذهب، يقول:" معرفة النحو ضرورية لأن المعنى يتغير بتغيّر الإعراب. و أخرج أبو عبيدة عن الحسن أنه سئل عن اللغة يلتمس بها حسن المنطق و يقيم بها قراءته، فقال له الحسن: فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعي بوجهها فيهلك فيها". [26] (ج2 ص260) ويبيّن الزمخشري شدة الحاجة إلى علم النحو، محتجا على من يغض من العربية و يضع من مقدارها في عصره، يقول:"... و ذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها و كلامها و علمي تفسيرها و أخبارها إلا وافتقارها إلى العربية بيّن لا يدفع و مكشوف لا يتقنع، و يرون الكلام في معظم أبواب و أصول الفقه و مسائله مبنيا على علم الإعراب، و التفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه و الأخفش و الكسائي و الفراء و غيرهم من النحويين البصريين والكوفيين". [27] (ص3) فالعلاقة وثيقة بين العلوم الإسلامية و علوم العربية، و خاصة علم النحو، و من الواضح أن فهم كتاب الله يستلزم التعمق في فهم لغته و البحث في أسرار إعجازها.

ب- النحو لحماية اللغة من اللحن:

يكاد يجمع الباحثون المحدثون أن السبب الرئيسي و المباشر لنشأة النحو العربي هو منع تفشي اللحن، فقد كان العرب شديدي الحرص على سلامة لغتهم يعتنون بالإعراب عناية فائقة، و يصف الأستاذ إبراهيم مصطفى هذا الاهتمام قائلا:" كان حسّهم به دقيقا يقظا، يعدّونه عنوان الثقافة التامة و الأدب الرفيع، فكانوا يعدّون اللحن هجنة على الشريف وانتقاصا من المروءة، فكان الرجل إذا تكلم و لحن سقط من أعينهم". [07] (ص9) و لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية بالفتوحات، وتوطدت علاقة العرب بغيرهم من الشعوب غير العربية تسرب الخلل إلى اللغة، و أورد صاحب الطبقات أن :" أبا الأسود الدؤلي هو

أول من أسس العربية و نهج سبيلها و وضع قياسها، و ذلك حين اضطرب كلام العرب و صار سُراة الناس و وجوههم يلحنون". [25] (ص21) و في رواية لابن النديم أنّ أبا الأسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ : "لا يأكله إلا الخاطئين"، فعمل النحو، والقراءة الصحيحة هي "إلا الخاطئون"، و القارئ نصب الفاعل. [28] (ص59)

يؤيّد ابن خلدون هذا الرأي القائل بأن النحو العربي نشأ لغرض حماية اللغة من اللحن، يقول:" ... فلما جاء الإسلام و فارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، و خالطوا الأعاجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات للمستعربين...ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتبار السمع، و خشي أهل الحُلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، و يطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين تلك الملكة مطردة...". [5] (ص566) ويرى معظم دعاة تيسير النحو أن النحو العربي وضع لحماية اللغة العربية من اللحن وسيلة لتصحيح التواصل اللغوي وفق لغة سليمة، وقد تجاوز النحاة العرب تلك الغاية بالتوغل في مسائل لا تفيد متكلم العربية.

ج- النحو كعلم لغوي قائم بذاته لفهم الظاهرة اللغوية و الكشف عن كيفية عمل السليقة:

لم يقف النحاة على وضع قواعد بسيطة لصون اللغة العربية عن التغيير و التحريف، و إنما حاولوا التوغل في أعماق الظاهرة اللغوية و الكشف عن أسرارها و النظام الباطني المختزن فيها، خاصة مع تسليمهم بحكمة واضعها. و قد كان عملهم في النحو منظما منذ بداية نشأته، يقول الزبيدي:"أول من أصل النحو و أعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو و نصر بن عاصم و عبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا النحو أبوابا و أصولا، فذكروا عوامل الرفع و النصب و الجرّ و الجزم، و وضعوا أبواب الفاعل و المفعول و المضاف". [25] (ص11-12)

ما يفهم من هذه الرواية أن النحو كان منذ زمن أبي الأسود الدؤلي:

ـ يحتاج إلى إعمال الفكر، بينما لا يُحتاج إلى إعمال الفكر عند وضع ضوابط الصحة و الخطأ إذ يكفي ضبط أواخر الكلمات لذلك.

ـ وجوده منذ ذلك الوقت في شكل أبواب و أصول، وفي ذلك قدر لا يخفى من التجريد و التصنيف، أي تجريد أبواب النحو، و هذا التجريد ما كان ليكون لولا وجود القاعدة ماثلة في أذهان النحاة، و ذلك معناه بداية التنظير الذي هو أحد الأسس التي يقوم عليها العلم.

ـ معرفة النحاة للعوامل، و تصنيفهم إياها إلى عوامل نصب و عوامل رفع و عوامل جرّ و عوامل جزم يدل على بنائهم النحو على نظرية العامل منذ ذلك الوقت.

صحيح أنه لا يمكن الجزم بأن فهم النظام اللغوي و الكشف عنه كان سببا مباشرا في وضع النحو و الاهتمام به، غير أنه يمكن القول أن المبادرة لذلك كانت موجودة منذ ذلك الوقت، فقد كان وضع أبي الأسود الدؤلي للنحو العربي بمثابة المحاولة الأولى لتحليل اللسان العربي تحليلا علميا، و يؤيد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ذلك فيقول:" والذي يُؤثر عن أبي الأسود الدؤلي هو مبادرته في استقراء المادة اللسانية للقرآن بالخصوص و استنباطه، من هذا الاستقراء لثلاثة مقاييس نحوية عامة الوجود، وهي أبواب الفاعل و المفعول و المضاف ثم وضع علامات خطية للدلالة عليها ... و إن كانت هذه المقاييس أولية و مجرد مبادئ فإن لهذا العمل، و لهذا المنهج في استخراج حدود اللسان و مقاييسه أهمية عظمى لا يقدّر لها تقدير إذ لم يؤثر أنه حصل مثل هذا فيما قبل بالنسبة للعربية ، ثم هي محاولة علمية حقيقية و ليست من محض الهواجس التي تذهب أدراج الرياح بُعيد ظهورها"،[29] (ص32) و لا يعني ذلك أن عمله في النحو كان وضعا لعلم متكامل، و إنما هو خطوة أولى نحو بناء العلم نابعة من تفكير عميق في نظام اللغة و محاولة فهمه.

تبدو ظروف نشأة النحو و الغايات التي نشأ من أجلها متداخلة و متشابكة، و ذلك لا يعد أمرا غريبا فالنحو كغيره من علوم القرآن و العربية اجتمعت في نشأته مجموعة من العوامل و المؤثرات، فلم يكن منفصلا عن العلوم الأخرى، كما لم يكن ذا منهج محدد و واضح كما هو معروف عليه، شأنه في ذلك شأن االعلوم الأخرى في بداية نشأتها، و لذلك فإنه لا يمكن الجزم بأنه نشأ لسبب واحد هو حماية اللغة من اللحن و ضبط استعمالها حسب استعمال العرب إياها، فهناك ظروف و أسباب أخرى يجب ألا يتجاهلها الباحث، كظهور النحو من أجل فهم القرآن الكريم و تفسيره، و وجود التفكير النحوي العلمي و تداوله بين النحاة منذ مراحل متقدمة من نشأة النحو العربي.

الفصل 1

أهم الانتقادات الموجهة للنحو العربي

ظهرت محاولات لتيسير النحو، وقد اختلف الميسرون في الطريقة الناجعة التي يُيَسر النحو من خلالها، وقد حاول الكثير منهم تيسير النحو بدءا بتحديد مشكلة النحو بطريقته وحسب قناعاته المعرفية، فمنهم من عزا مشكلة النحو للمادة النحوية المدروسة، ورأى أنها تعج بخلافات النحويين و المسائل المعقدة ، و منهم من عزاها إلى سيطرة القضايا الفلسفية والمنطقية على مسائل النحو و أبوابه، و منهم من يرى أن النحو العربي يفتقر إلى المادة التعليمية المناسبة لمتعلمي هذا العصر.

هناك من يرى أن مشكلة النحو لا تكمن في المادة النحوية، إنما في القصور في فهم القواعد ووظائفها وعدم وضوح الأهداف التعليمية و سوء استغلالها بتدريسها بمنأى عن الغاية المنشودة. و هناك عوامل أخرى تساهم في نجاح أو فشل العملية التعليمية، منها إعداد المتعلمين، واختيار المناهج التعليمية و مناسبتها لحاجات المتعلمين ، ولا شك أن الإخلال بأحد هذه العوامل يؤدي إلى فشل العملية التعليمية. و ما يهمنا في هذا البحث هو المادة النحوية في حد ذاتها، ليس لأنها العامل الوحيد الذي يتوقف عليه نجاح العملية التعليمية أو فشلها، و إنما ذلك لعدة أسباب منها:

ـ البحث في المادة النحوية و مدى مناسبتها لحاجات المتعلم يعد نقطة التقاء بين الباحث النحوي و المتخصص في تعليمية النحو.

ـ البحث في طرائق التعليم و مناهجه وكيفية إعداد المتعلم هو أقرب إلى اللسانيات التطبيقية منه إلى البحث النحوي، ولذلك فإنه من غير المناسب الخوض في هذه المباحث و ذلك توخيا للدقة و مراعاة للتخصص.

ـ معظم محاولات تيسير النحو عند المحدثين اتجهت بالنقد للمادة النحوية و اعتبرتها قاصرة عن توصيل القواعد النحوية للأذهان، وذلك يرجع في رأيهم إلى كثرة الخلاف بين النحويين و تعدد آرائهم في المسألة الواحدة، وأحكامهم المعيارية، بالإضافة إلى صعوبة لغة النحو وتشابك مصطلحاته و كثرتها و تنوعها، وامتزاج النحو بالمنطق و سيطرة نظرية العامل على أبواب و مسائل تلك المادة مع ما ترتب عنها من تقديرات و تأويلات و تعليلات صعَّبت من أمر تعلم اللغة و استيعاب قواعد نحوها مما جعلها ـ في نظر هؤلاء ـ غير مناسبة لمتعلمي هذا العصر.

1.1.الخلافات بين النحاة و تأثيرها على المادة النحوية:

لمّا استوى علم النحو على قواعده بدأت الخلافات تعرف طريقها إليه، و شيئا فشيئا أخذت طابع النقاش العلمي الهادئ، وذلك بالمذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة و الرد عليها أحيانا. أما الخلاف بمعناه العلمي فقد بدأ عندما أخذ الأخفش يدرس كتاب سيبويه و يعلن مخالفته له ، ثم انضم إليه الفراء و شيخه الكسائي وعندئذ وُضعت أصول منهج جديد عرف فيما بعد بمدرسة الكوفة ، ثم نشأت بعد ذلك منافسة بين المذهبين مما أثر على استنباط الأحكام وطرق إثباتها و التعليل لها فكثرت النقاشات و اشتد الجدل . و من أشهر الخلافات آنذاك خلاف الكسائي لسيبويه و خلاف الكسائي لليزيدي والخلاف بين المبرد و ثعلب و بين المازني و ابن السكيت. **[30] (ص49)**

لقد كان لتلك المسائل الخلافية تأثير فعال في إثراء مسائل النحو وتطويرها غير أن دعاة تيسير النحو يرون فيها سببا لتعقيد النحو و تشعيب مسائله و انحرافه عن الهدف الذي وضع من أجله و هو ضبط النطق و تيسير استعمال العربية. يوضح الدكتور جعفر دك الباب ذلك قائلا:" و بعد ذلك ازدادت المسائل الصرفية و النحوية التي تطرّق إليها الخلاف في الرأي وتشعبت، وظهرت فيها آراء عديدة و استفحل الأمر كثيرا، وأغرقت بعض التخريجات في الافتراضات التي ابتعدت باللغة عن وظيفتها الأساسية للاتصال، و وصل الأمر إلى أن صار بعض الحكام يعقدون في مجالسهم مناظرات لغوية يتفكّهون بها". **[31] (ص117)** فكثرة الخلافات أبعدت اللغة و النحو عن وظيفتهما الأساسية المتمثلة في التواصل، فانحرف النحو ـ حسب رأي دعاة تيسير النحو ـ من كونه وسيلة يُتوصل بها إلى ضبط اللسان و صونه عن الخطأ إلى غاية يدرس لذاته.

تعدد الآراء في المسألة النحوية و اختلاف الأحكام فيها يأتي في مقدمة مشكلات النحو، " وذلك أن هذا التعدد والتغاير قد كثر في النحو العربي لدرجة أن الباحث يستطيع أن يرى الرأي فيقول و هو آمن إن هناك رأيا آخر يناقضه، ذلك أنه يعلم من طول ممارسته النحو و النظر في قواعده أن المسألة الواحدة لا تخلو من رأيين أو آراء متناقضة". [32] (ص66)

ممّا لا شك فيه أن وجود الخلافات و كثرة الآراء و تناقضها في المسألة النحوية الواحدة يُصعّب من أمر تعلم اللغة و يجعل النحو ينحرف عن غايته ـ وهي ضبط اللسان وصونه عن الخطأ حسب رأي دعاة تيسير النحو ـ يقول إبراهيم مصطفى:"... فإذا عُرض أسلوب جديد أو موضع دقيق لم يسعفك النحو بالقول الفصل، اختلاف الأقوال و اضطراب الآراء و كثرة الجدل، وكل ذلك أفسد النحو أو كاد فلم يكن الميزان الصالح لتقدير الكلام وتمييز صحيح القول من فاسده"،[7] (ص ج) فكثرة الخلاف ينتج عنه تعدد الآراء و كثرتها. ويمكن تصنيف الخلافات من حيث تأثيرها على المتعلم إلى عدة أصناف، وهي:

1.1.1.خلافات في تفسير بعض التراكيب و تأويلها و التعليل لها:

و ذلك مثل الخلاف حول عامل الرفع في المبتدأ و الخبر، [33] (ص56) والخلاف حول علة حذف الواو من (يعد) و نحوه، حيث يذهب الكوفيون إلى أنها حذفت للتفريق بين الفعل اللازم و الفعل المتعدي، ويذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، أو كخلاف سيبويه للخليل في تفسير تركيب (لن)، حيث يرى الخليل أنها مركبة من لا و أن ، ويرى سيبويه أنها كلمة واحدة.[33] (ج1 ص56)

مثل هذا الخلاف لا يؤثر على المتعلم في ضبطه لنطقه والتكلم بطريقة صحيحة توافق القواعد النحوية، كما لا يؤثر على قواعد اكتساب الصنعة، ولا ضرورة للتعرض لمثل هذه الخلافات أثناء العملية التعليمية، وينبغي الاكتفاء في هذا الموضوع بما يساعد على ضبط النطق كمعرفة المتعلم أنّ (لن) حرف نصب والفعل المضارع بعدها يكون منصوبا، فلا فائدة من علم المتعلم بمثل هذه الخلافات.

2.1.1. خلافات في تحديد إعراب و نطق بعض الكلمات:

كخلاف نحاة الكوفة لنحاة البصرة حول جواز ترخيم الاسم الثلاثي ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان وسطه متحركا كقولنا في (عُنُقٍ) يا (عُنُ) ، و في حجر يا (حَجَ)، وفي كتف يا (كَتِ). [33] (ج2 ص288) أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف بحال. و من ذلك أيضا خلافهم حول جواز التعجب من البياض والسواد، فذهب الكوفيون على أنه يجوز

التعجب من البياض والسواد نحو أن نقول: (هذا الثوب ما أبيضه) و (هذا الشعر ما أسوده). و ذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من الألوان. **[34] (ج3 ص122)**

مثل هذا الخلاف ـ الخلاف في تحديد حركة الإعراب وكيفية نطق الكلمات داخل التركيب ـ قليل في النحو العربي، كالخلاف حول جواز تقديم حرف الاستثناء و جعله في أول الكلام، مثل قولنا:(إلاّ طعامَكَ ما أكلَ زيدٌ)، حيث ذهب الكوفيون إلى جوازه وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز**[33] (ج1 ص235)**. مثل هذا الخلاف لا يؤثر على المتكلم في معرفته للقواعد فقط، بل يؤثر على الاستعمال اللغوي ذاته؛ حيث يجد نفسه أمام وجهين متناقضين من الأداء اللغوي أو أكثر.

3.1.1. خلافات في تحديد المعنى الوظيفي للكلمات:

كخلاف البصريين و الكوفيين حول إعراب الفعل المضارع المنصوب بعد حتى، فهو على رأي البصريين منصوب بأن المضمرة بعد حتى، أما على رأي الكوفيين فهو منصوب بـ(حتى) نفسها. ومثل هذا الخلاف لا يؤثر على إعراب الفعل المضارع المسبوق بـ(حتى)، فهو في كل الأحوال منصوب، و بالنتيجة فهو لا يؤثر في ضبط النطق، غير أنه يشكل صعوبة أمام المتعلم وحتى المعلم ، حيث يحتار بين الآراء المختلفة و المتناقضة كأن يتردد في إعراب الفعل المضارع المنصوب، أهو منصوب بـ(أن) المضمرة على رأي البصريين، أم بـ(حتى) نفسها على رأي الكوفيين، فيتجنب بذلك الخوض في مسائل التقدير ويعتمد على ما هو ملاحظ موجود في المستوى الظاهر من التركيب ، و ذلك ما جعل بعض دعاة تيسير النحو يطالبون بالأخذ بآراء الكوفيين و يدعون إلى الإفادة منها في تيسير النحو لكونها أبسط من آراء البصريين وأقرب إلى ظاهر اللغة و بالتالي أقرب من الأذهان.

دعا مهدي المخزومي دعاة تيسير النحو إلى الإفادة من آراء الكوفيين في تيسير النحو لقربها من المنهج الوصفي الذي يدعو إليه، يقول:" كان حريا بهذه المحاولات ـ محاولات تيسير النحو ـ أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري، و أن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو وتيسيره." **[19] (ص407)**

و قسّم إبراهيم مصطفى قواعد النحو على أساس الخلافات التي وجدت حول كل منها وتأثير ذلك على المتعلم إلى نوعين:

ـ نوع لا تجد فيه و في تعلّمه عسرا لأن خلاف النحاة فيه ليس كبيرا، مثل العدد و أحكامه، فتقول: (قال الرجلان)، و (قال الرجال)، و (الرجلان قالا)، و (الرجال قالوا).

ـ نوع لا يسهل درسه ولا يؤمن الزلل فيه لأن خلاف النحاة فيه كثير و جدلهم فيه شديد، كرفع الاسم ونصبه، وذلك يعوق المتعلم عن الفهم، فالنحاة يجوّزون رفع الاسم ونصبه وجره دون اختلاف في المعنى.

تعد القواعد التي اختلف حولها النحاة واشتد جدلهم فيها عائقا أمام متعلم اللغة إذ يجد نفسه أمام أكثر من وجه للإعراب يختار منهما ما شاء.صحيح أن الخلافات بين النحاة كثيرة لدرجة أن كلا من المعلم و المتعلم قد يحتار في الأخذ برأي معين دون الآخر، غير أن هناك أصولا ثابتة يمكن الاعتماد عليها في وضع نحو تعليمي ميسر، فالنحاة لم يختلفوا في الأصول التي بني عليها النحو العربي، و ذلك رأي العديد من الباحثين، و منهم حلمي خليل، يقول:"... غير أنك حين تنظر في التراث النحوي ـ و هو مادة البحث ـ لا تجد جمهرة النحاة، بصريين و كوفيين و غيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم، و لم ينطلق هؤلاء من أفكار متعارضة، ولكنهم اختلفوا في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل".[35] (ص 45) فالفعل الماضي مثلا وفعل الأمر كل منهما مبني والمضارع معرب في أغلب أحواله، وكل فاعل أو نائب فاعل مرفوع، وكذلك المبتدأ والخبر، أما أسماء كان و أخواتها فهي مرفوعة أما أخبارها فمنصوبة.

يجب أن تكون القواعد النحوية التي تقدم للمتعلم منتقاة لكي تتناسب وحاجات المتعلمين، فلا يجدون صعوبة في فهمها وضبط ألسنتهم من خلالها، ولذلك يجدر الابتعاد عما يحوي الخلاف بين النحاة. أما إذا كان لا بد من التطرق للخلاف، كالخلاف حول ناصب الفعل المضارع المسبوق بـ (حتى)، أهو (حتى) أم هو(أن)المضمرة بعدها؟ فيحسن الأخذ بأبسط الآراء و أيسرها فهما عند المتعلم.

قد يبدو رأي الكوفيين هو الأقرب إلى ظاهر اللغة وأسهل للفهم، لأنه لا يجعل المتعلم يقدّر (أن) المضمرة بعد (حتى)، غير أن ذلك يوقعه في اضطراب و تناقض في مراحل متقدمة من التخصص، حيث يجد أن (حتى) لا تختص بالأفعال، وإنما تأتي مع الأسماء فتعمل فيها الجر، مثل (المدينة) في جملة (أوصلته حتى المدينةِ)، فيظن أن (حتى) تعمل و إن كانت لا تختص بعمل واحد فتعمل في الأفعال النصب كما تعمل في الأسماء الجرّ، و بذلك تكون نظرية الاختصاص في العامل لا أساس لها وذلك غير صحيح، فيجب أن يُراعى أثناء عملية انتقاء العناصر التعليمية أن لا يكون هناك تناقض بين ما هو موجود في النحو التعليمي و بين ما هو موجود في النحو العلمي.

و قد ترتب عن كثرة الخلافات في النحو عدة مشاكل أخرى ساهمت في تعقيده و صعّبت من أمر تعلمه، أهمها:

4.1.1.كثرة المصنفات النحوية:

كثرت المصنفات في النحو مع كثرة الخلاف بين النحاة و تعدد الوجوه الإعرابية في المسألة النحوية الواحدة بالإضافة إلى الغموض و التعقيد الذي تخلل المسائل النحوية، فاحتاجت أغلب المؤلفات إلى شروح و احتاجت الشروح بدورها إلى شروح و حواش. و يبيّن ابن خلدون أن كثرة التآليف، واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها مُضرة في تحصيل العلوم و الوقوف على غاياته، يقول:"اعلم أنه مما أضرّ بالناس في تحصيل العلم، والوقوف على غاياته كثرة التآليف و اختلاف الاصطلاحات في التعليم، و تعدد طرقها، ثم مطالبة المعلم و التلميذ باستحضار ذلك"**[5] (ص547)**.

والنحو العربي واحد من العلوم التي عرفت بكثرة تآليفها و تعدد طرق درسها، يقول:" ... و يُمثل لذلك أيضا من علم العربية بكتاب سيبويه و جميع ما كتب عليه، وطرق الكوفيين والبصريين و البغداديين والأندلسيين من بعدهم ، وطرق المتقدمين والمتأخرين مثل ابن الحاجب وابن مالك وجميع ما كتب عن ذلك، وكيف يطالب به المتعلم و ينقضي عمره ولا يطمع أحد في الغاية منه إلا في القليل النادر". **[5] (ص547)**

يضاف إلى ذلك أن محتوى تلك الكتب لا يتناسب مع قدرات المتعلم المحدودة، وربما المتخصص أيضا، يقول عباس حسن:" وليس من شك في أن لغة هذه الكتب و الطريقة التي ألفت بها لا تناسب ناشئة اليوم، و لا من قطعوا في تعليمهم مراحل، أو فرغوا منها، فهم جميعا سواء أمام لغة هذه الكتب النحوية القديمة و طريقتها الملتوية". **[32] (ص71)** فلغة المصنفات النحوية صعبة لا تناسب الأغراض التعليمية لأنها لغة علمية موجهة للمتخصصين، ولذلك لم يفهمها الناس العاديون قديما، وقد وردت في التراث روايات تدل على ذلك، منها قصة الرجل الذي قرأ عليه المازني كتاب سيبويه في مدة طويلة فلما أتمّه قال:" أمّا أنت فجزاك الله خيرا، وأما أنا فما فهمت منه حرفا". **[36] (ص299)**

أما المختصرات التي وضعت لغايات تعليمية قديما فلم تعد تناسب ناشئة اليوم لاختلاف الأوضاع والظروف والمستويات، فمتعلم اليوم أكثر بعدا عن الفصاحة وأقل تفرغا لتعلم اللغة والنحو، فمن غير المناسب أن يحال الطلبة إلى كثرة المتون والحواشي والتعليقات لما فيها من الغزارة، والتكثيف، والاستطراد، وتداخل الاحتجاج، والتعليل، والاستدلال، والتعقيب، ما يمكن أن يعجز المتخصصين ما بالك بصغار طلبة العلم، "فاللغة وضعت أصلا للتواصل فهي تشمل حاجة التفاهم الاجتماعي و التعبير عن الأفكار و المشاعر". **[37] (ص21)** غير أنه يمكن الاستفادة من تلك المؤلفات التعليمية في وضع نحو تعليمي ميسر يناسب مستوى المتعلمين اليوم ويراعي حاجاتهم، وذلك بانتقاء

العناصر التعليمية والطـرق الملائمة لتحقيق الهدف، وهو هنا الوصول إلى التكلم بلغة فصيحة خالية من الأخطاء.

5.1.1.كثرة مصطلحات النحو و تداخلها:

من المشاكل المعروفة في النحو العربي كثرة مصطلحات التي تعرض على المتعلمين وتشابكها و غموضها وصعوبتها على الفهم و الإدراك، بينما لا يحتاج إليها كلها في تعليم النحو. ولعل كثرة مصطلحات النحو ناتجة عن كثرة الأسس التي اعتمد عليها النحويون في تصنيف الوحدات النحوية، ففي تصنيف الفعل مثلا اعتمدوا على مقياس الزمن، فصنفوا الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، واعتمدوا على مقياس البنية فصنفوه إلى صحيح ومعتل، وقسموا الصحيح إلى سالم ومضعف ومهموز، والمعتل إلى مثال وأجوف وناقص ولفيف مفروق ولفيف مقرون. ومن حيث عدد حروفه إلى ثلاثي ورباعي، وحسب نوع حروفه إلى مجرد ومزيد وناقص (كان وأخواتها)، وحسب عمله إلى لازم ومتعد ومبني للمعلوم ومبني للمجهول، وبذلك وجدت حصيلة من المصطلحات في مبحث الفعل، يطالب المتعلم بدرسها والتفريق بينها، فإذا طلب منه تحديد نوع الفعل احتار في الأساس الذي يعتمد عليه في تحديده، وخاصة أنه يدرس المواضيع التي تحوي هذه المصطلحات بصفة متتابعة.

في الحقيقة أن كثرة المصطلحات أمر يفرضه الواقع اللغوي والمنهج العلمي لأن عمل النحاة في تصنيف الفعل لم يتعد وصف ذلك الواقع وتصنيفه، غير أن إلـزام المتعلم بها مجتمعة متتابعة غير ضروري، وإنما ينبغي الاقتصار على ما هو ضروري منها حسب مستوى المتعلم و قدرته على التمييز بينها.

يضاف إلى ذلك ظاهرة التداخل بين المصطلحات، فتجد المصطلح الواحد يدل على مفهومين أو عدة مفاهيم أخرى، وذلك يجعل المتعلم يخلط بين المفاهيم التي يجمعها مصطلح واحد، كمصطلح الفعل الناقص مثلا، إذا سمعه المتعلم لم يعلم إذا كان المقصود منه معتل الآخر أم الفعل الناسخ المتمثل في (كان) وأخواتها. و لعل أكثر المصطلحات تداخلا وتوزعا بين أبواب النحو مصطلح مفرد، لأنه يدل على مفاهيم عديدة متباعدة الدلالة، وذلك يصعب مهمة المعلم والمتعلم معا.

يجد المعلم مشكلة أثناء استعمال مصطلح (مفرد) مثلا، فهو من ناحية العدد يقابل مصطلح مثنى مثل (مسلمان) وجمع مثل (مسلمون)، ومن ناحية التركيب يقابل مصطلحات شبه جملة مثل (فوق الشجرة) في جملة (العصفور فوق الشجرة)، وجملة اسمية مثل (ريشه جميل) في جملة (العصفور

ريشه جميل)، و جملة فعلية مثل (يرتعش) في جملة (العصفور يرتعش) ، و ذلك في باب أنواع الخبر و باب أنواع الحال.

أما في باب المنادى فيقابله مصطلح المضاف مثل (عبد الله) في جملة (يا عبد الله)، و الشبيه بالمضاف و النكرة المقصودة مثل (مسلم) في جملة (يا مسلم)، و في باب العدد يقابله مصطلح مركب، وفي باب الإغراء يقابله التكرار و المعطوف ، "و لذلك يجد المعلم من الضروري في كل مرة تبيين المقصود بمصطلح مفرد. فيعبّر- المعلم - عن كلمة (فاطمات) في جملة (يا فاطمات) مثلا، بمصطلح (مفرد)". [39] (ص22) و عن كلمة (مسلمون) في جملة (نحن مسلمون) بمصطلح مفرد، و ذلك في باب أنواع الخبر مما يجعله يبذل جهدا مضاعفا. كما يجعل الأمر يلتبس على المتعلم، و ربما يوقعه في أخطاء كثيرة.

يدعو الباحثون و منهم دعاة تيسير النحو إلى علاج مشاكل المصطلح النحوي، يقول الدكتور أحمد عبد العظيم :" ما يهمنا في البحث النحوي أن نعرض لأحد الأسس الهامة و هو أن تكون مصطلحات الصناعة - وهي هنا صناعة النحو - موصوفة بالدقة على نحو يدفع اللبس و لا يدعو إليه، ينفي الغموض و لا يستدعيه، يتجافى عن الخلط و لا يسببه ، ينأى عن التداخل و لا يؤدي إليه". [40] (ص2)

يضاف إلى ذلك تعدد المصطلحات التي يُعبَر بها عن المفهوم الواحد، من ذلك النعت والصفة، والجر والخفض، والتمييز والتفسير والتبيين، بسبب اعتماد النحاة على المعنى اللغوي في إطلاق المصطلح والخلاف الذي حدث بينهم في ذلك، يقول ابن يعيش مبينا ذلك:" اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام و إزالة اللبس... و لذلك سمي تمييزا و تفسيرا". [41] (ج2 ص180) و قد ظهر ذلك في مؤلفاتهم العلمية والتعليمية، حيث يعبرون عن المعنى الواحد بتسميات متعددة، كتعبيرهم عما يرفع الإبهام و اللبس بالتمييز و التفسير و التبيين، فلم يصطلحوا على مصطلحات مشتركة، و استمر ذلك حتى وقتنا هذا، بينما ينبه اللسانيون إلى خطورة المترادفات على التحصيل، "فكثرة المصطلحات من شأنها حشو ذهن المتكلم بمفاهيم هو في غنى عنها". [12](ص180)

يختلف الأمر بين الجانبين العلمي والتعليمي، ففي الجانب العلمي من النحو يكون النحوي حرا في اختيار مصطلحاته التي يراها مناسبة للتعبير عن المفاهيم التي يريدها إذا كانت واضحة الدلالة متمايزة بعضها عن بعض حتى لا تؤدي إلى التضارب و الالتباس، أما في الجانب التعليمي فينبغي فيه تحديد المصطلحات والاصطلاح عليها و توحيدها حتى لا نراوح بين مصطلح معين أحيانا و مصطلح آخر أحيانا أخرى للدلالة على مفهوم واحد.

6.1.1.المـعيـاريـة:

ينتقد دعاة تيسير النحو طريقة النحاة العرب في وضعهم للقواعد اللغوية، بفرضهم لمعايير و ضوابط حددوها بأنفسهم، حيث لجأوا إلى استنباط القواعد المطردة من اللغة التي اختاروا متكلميها من بيئة مكانية و زمانية محددة، فإذا وجدوا ما يخالف تلك القواعد من الأداء اعتبروه شاذا أو خارجا عن أوضاع العرب في لغتهم. يقول عبد الرحمن أيوب في نقده لنظرية النحو العربي:"... و ثمة عيب آخر في النحو التقليدي، و ذلك لأنه لا يخلص إلا القاعدة من مادته بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها التي يقول بها، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث". [42] (ص د)

ويرى الدكتور تمام حسان أن مشكلة النحو العربي تكمن في بنائه على منهج معياري تفرض القواعد على المتكلمين، بينما ينبغي أن يعتمد على الوصف أولا و أخيرا. [43] (ص2) فقد كان النحاة يحكمون على الكلام بالصحة والخطأ طبقا للقواعد التي وضعوها، و لذلك يعرف أحد الباحثين المعيارية بأنها: " توخي أسلوب التصحيح في اللغة، فهناك لغة رفيعة جيدة الأسلوب سليمة التركيب تتخذ كنموذج يُحتذى، و ما خرج عن أساليبها و تراكيبها يعتبر خطأ لا يقبل إلا بعد التصحيح"،[44] (ص58) و هناك علاقة واضحة بين مبدأ المعيارية في النحو العربي و تعلم القواعد النحوية، ذلك أن المعيارية من الوسائل المساعدة على تعلم اللغة عن طريق تلقين القواعد حيث يوجه المتعلم إلى قواعد ضبط النطق، و قد عرف ذلك عند النحاة العرب قديما بـ (قل و لا تقل)، أي الأخذ بالصحيح من الكلام و احتذاؤه و ترك الخاطئ منه و تجنبه في الكلام، و عندئذ يجد المتعلم ضوابط تعصمه عن الخطأ.

دعوة الوصفيين لترك المعيارية لا تتناسب و طبيعة اللغة العربية، و ذلك لوجود مستويين من الأداء اللغوي فيها، فيجد المتعلم نفسه أمام هذين المستويين؛ مستوى يتقنه و يستعمله للتواصل في حياته اليومية، و مستوى آخر لا يتقنه إتقانا جيدا فلا بد من تعلمه، وذلك التعلم يتم عن طريق معرفة الضوابط التي وضعها علماء النحو و اللغة لحفظها من التغيير، فلا بد عندئذ من وجود قواعد ومعايير يحتذى بها في ضبط النطق و تيسير تعلم العربية كما جاءت على ألسنة المتكلمين الفصحاء قديما.

2.1. تأثر قواعد النحو بقضايا الفلسفة و المنطق.

من جملة الانتقادات التي وجهت للنحو العربي خضوعه للفرضيات الفلسفية والمقولات المنطقية، ولاسيما المنطق الأرسطي، وقد ساهم ذلك في تصعيب النحو و تعقيده. و قد انطلق أصحاب هذا الانتقاد من افتراض أن النحاة العرب أقاموا قواعد النحو العربي انطلاقا من تبني المقولات المنطقية و تحويرها

وفق ما يتناسب و طبيعة اللغة العربية ، فقواعد النحو العربي في أساسها ـ في نظر هؤلاء ـ هي تكييف لمقولات أرسطو و لذلك اختلطت المشاغل اللغوية بالمشاغل المنطقية وكادت تقوم مقامها. [45] (ص23)

أصحاب هذا الانتقاد هم من المستشرقين بالدرجة الأولى، و بعض دعاة تيسير النحو، فمن المستشرقين أنياس جودي وأدلبير ماركس والأب فلايش ، أما من دعاة تيسير النحو العربي إبراهيم بيومي مدكور وأنيس فريحه و تمام حسان ومهدي المخزومي و أحمد أمين، يقول أنيس فريحه:" لا شك أن مقولات أرسطو على وجه التخصيص ظاهر في نحونا وصرفنا، وبدأ هذا في البصرة ... كانوا يعتبرون اللغة قياسية و منطقية، وما يخرج على المجرى المحدد للغة شاذا لا يقاس عليه". [45](ص93) فيرى هؤلاء أن خضوع اللغة للاعتبارات المنطقية جعل النحاة يرسمون لها طريقا محددة، و يعتبر الخروج عن تلك الطريق انحراف يجب تقويمه، و لذلك حاولوا إيجاد نحو جديد بعيد عن تلك الاعتبارات المنطقية.ظهرت الدعوة إلى تخليص النحو من الفلسفة والمنطق قديما في صورة شكوى من غلو النحاة في فلسفة النحو و خلط مسائله بقضايا المنطق، من ذلك ما رواه ابن الأنباري على لسان أحد المتعلمين :" كنّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا ومنهم من نفهم بعض كلامه دون بعض و منهم من نفهم جميع كلامه ، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرماني ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، و أما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي". [36] (ص276) فمن الواضح أن خلط الرماني النحو بالمنطق جعل طلابه يجدون صعوبة بالغة في فهم ما يقدمه من دروس و قواعد في النحو العربي.

أما حديثا فقد دعا بعض دعاة تيسير النحو إلى تخليصه مما علق به من آثار للفلسفة والمنطق لأن ذلك عقده وجعل أمر تعلمه عسيرا. و من المواضع التي يظهر تأثر النحو العربي بالمنطق ـ في نظر هؤلاء ـ:

1.2.1.الحدود النحوية:

كثرت الحدود في النحو وكثرت الخلافات حولها بسبب تأثر النحاة بالمنطق فكان لكل طائفة منهم حدودها حسب مصادر كل منها في الاقتباس و طرقها في الفهم و التأويل حتى بتنا أمام فيض من الحدود، و ذلك أثر على تعليمية النحو وعقده. حيث يجد المتعلم حدودا و تعريفات معقدة يصعب عليه فهمها مما يؤثر على فهمه للقواعد أيضا، وذلك لأن الحد هو الأساس الذي تقوم عليه القاعدة وتتفرع وفقه مسائل النحو، " فإذا اختلف العلماء على حد الشيء صعب أن يتفقوا بعد ذلك لأن حد الشيء تعريف لطبيعته ، فإذا اختلفت نظرتهم و آراؤهم في طبيعته اختلفت نظرياتهم فيه. [28] (ص108)

يركز النحاة المتأثرون بالمنطق في حدّ الفعل بذكر دلالته على حدث واقترانه بالزمان، فيعتمدون في ذلك على المعنى المنطقي، وفي مقابل ذلك يعرفون الاسم بخلوه من الدلالة على الزمان، كتعريف الزمخشري له بأنه:" ما دل على معنى في نفسه دلالة محررة عن الاقتران بزمن".[41] (ج1 ص22) وتعريف ابن هشام له بأنه:" قول مفرد و المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، و هو ما دل على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة".[46] (ص11-12) وقد علق عبده الراجحي على هذا التعريف قائلا:" و هذا تعريف أرسطي خالص". [47] (ص94)

يرى الزجاجي أن مثل هذه الحدود ليست من ألفاظ النحويين و لا من أوضاعهم، و إنما هو من كلام المنطقيين و إن تعلّق به بعض النحاة، فيفرق بين الحد عند المنطقيين والحد عند النحويين ويوضح اختلاف المسلكين وتباعد الغايتين، فغاية المنطقيين هي تحديد الماهية، أما غاية النحويين فهي جعل المتعلم يتعرف على المفهوم و يتقن استعماله في التركيب، فمن التعريفات النحوية للاسم تعريف الأخفش له بقوله:" هو ما جاز فيه نفعني و ضربني، أي ما جاز أن يُخبر عنه"،[10] (ص49) و قد علق الزجاجي على هذا التعريف بقوله:"..فإنما أراد التقريب على المبتدئ، ولم يرد التحقيق أو ذكر ماهية الاسم"[10] (ص49).

التعريفات السابقة يصعب على المتعلم المبتدئ فهمها لأنه لا يدرك مفهوم اقتران الحدث بالزمان مثلا و طبيعة هذا الاقتران، فيصعب عليه تحديد الفعل، فيظن أن اسم الفاعل فعلا فهو يبدو للمبتدئ كأنه يقترن بزمان لأنه يتضمن معنى الحدوث الدائم، (و لذلك يسميه الكوفيون الفعل الدائم)، وذلك ما يجعل المتعلم المبتدئ لا يحسن تمييزه، فيظنه فعلا، وفي هذه الحال يجب التركيز على العلامات التي تميز الفعل ـ كما فعل الأخفش ـ و تختص به عن باقي أقسام الكلام الأخرى، يقول ابن هشام الأنصاري:"...ماض، و يعرف بتاء التأنيث الساكنة، و بناؤه على الفتح كضرب..." [48] ص38 إضافة إلى السين، مثل (سيذهب) و(سيأكل) و (سيعلم) و سوف، مثل (سوف يعلم) و(سوف يأتي) و (سوف يقوم) و قد، مثل (قد علم) و (قد يعلم)، و(قد سمع) و (قد يسمع).

تعريف الاسم بذكر العلامات التي تقترن و تختص به، و كيفية انسجامه مع باقي العناصر اللغوية التي تحيط به في التركيب من شأنه أن يساعد المتعلم على معرفته و الاستدلال عليه، فيمكن أن نعرفه بأنه ما كان فاعلا، مثل (محمد) في جملة (جاء محمد)، أو مفعولا، مثل (التفاحة) في جملة (أكل الولد التفاحة)، أو واقعا في حيّز الفاعل كالضمير(الواو) في قولنا:(جاؤوا)، أو المفعول، كالهاء في قولنا (ضربه). و هو ما يقبل التعريف، مثل(الولد) و (الشجرة) و (البيت) أو التنوين، مثل (محمدٌ) و (ولدٌ) و (شجرةٌ) و(بيتٌ)، و دخول حرف الجر، مثل (المدينة) في قولنا مثلا:(وصل المسافر

إلى المدينةِ)، فنستغني بذلك عن الحدود المنطقية المعقدة و التي يصعب على المتعلم فهمها وتمييز الاسم من خلالها.

التعريفات التي تساق للمتعلم يجب أن تلائم مستواه و إمكانياته في المعرفة و الفهم، و لا يتحقق ذلك إلا بالابتعاد عن الحدود المنطقية لأنها لا تحقق الغاية من تعليم النحو، وهي الوصول إلى إتقان التكلم بالفصحى و الابتعاد عن الخطأ. و قد وُجدت في النحو حدود لم يتأثر أصحابها بالمنطق، تجدر الاستفادة منها و استغلالها في تعليم القواعد كتعريف الأخفش للاسم مثلا.

2.2.1 أقسام الكلام:

أقسام الكلم من المواضع التي كثر فيها انتقاد الباحثين، و خاصة من دعاة تيسير النحو، حيث يرى هؤلاء أنها من أكثر المواضع التي يظهر فيها تأثر النحو بالمنطق. و ذلك عقد النحو و أوجد مشكلات أصبحت تشكل عائقا أمام متعلمي النحو، و خاصة المبتدئين منهم.

يرى دعاة تيسير النحو أن النحاة تعسفوا في تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام، قسم للأسماء و قسم للأفعال و آخر للحروف جعلهم يضطربون في تصنيف بعض العناصر النحوية، يقول فؤاد طرزي:"...وقد دأب العرب على التقسيم الثلاثي وتمسكوا به رغم ما نجم عنه من اختلال، و يتمثل هذا الاختلال في أمرين: أحدها أنه لما وجدوا بعض الألفاظ لا تنتمي إلى قسم معين لافتقارها للخصائص التي تبين انتماءها أوجدوا أقساما أخرى دون أن يعترفوا بها كقسم مستقل كأسماء الأفعال و الأحرف المشبهة بالفعل...و ثانيها أنهم اضطروا في سبيل ذلك إلى أن يُضمّنوا قسم الأسماء أقساما أخرى ليست منه في الواقع". **[49] (ص17-18)** فأسماء الأفعال و الضمائر مثلا، هي مما يجعل المتعلم يضطرب في تصنيفها و تحديد معانيها الوظيفية داخل التركيب، من ذلك الضمائر مثلا، فرغم تشابه صورها و ورودها بطرق تركيبية متماثلة إلا أنها تؤدي معاني وظيفية مختلفة، مثل الهاء في قولنا:(كتابه)، و في قولنا: (ضربه)، فهي في الأولى مضاف إليه، و في الثانية مفعول به رغم أنها في كلا الحالين ضمير متصل مبني.

دعا بعض الباحثين من دعاة تيسير النحو و تجديده إلى إعادة النظر في التقسيم الثلاثي للكلم، و منهم تمام حسان، يقول:" و أول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة نظر

ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى و المبنى". [50] (ص88)

جعل النحاة أسماء الأفعال، كـ (هلم) و(هيهات) و(صه) و (حذار) قسما وسطا بين الأسماء و الأفعال و اختلفوا حولها، فرأى البصريون أنها أسماء تقوم مقام الأفعال في العمل، غير أنها لا تتصرف تصرفها و لا تصرف الأسماء، ورأى الكوفيون أنها أفعال تدل على الحدث و الزمان، غير أنها جامدة كـ(ليس) و(عسى).

يرى البنويون - من العرب - أن أسماء الأفعال هي قسم مستقل من أقسام الكلام لا هو من الأسماء و لا هو من الأفعال، و لذلك ضمه إلى مجموعة الأفعال الجامدة كعسى وليس و فعلي المدح و الذم (نِعم و بئس)، و قد أطلق عليها تمام حسان اسم "الخوالف"، كما فعل الفراء. أما الضمائر، فالملاحظة البنوية لها تؤكد أنها قسم مستقل، و لا تندرج ضمن قسم الأسماء لأنها ليست ذات أصول اشتقاقية، ولا تقبل بعض علامات الاسم كالتنوين قولنا:(هو قادم) و (هو بريء)، و تكون اسما مجرورا في مثل قولنا:(إليه) و (منها) و(عليهن)، كما تكون مضافا إليه في مثل قولنا:(كتابه) و (فوقه).

يعتمد الوصفيون في تصنيف الضمائر على الملاحظة و الوصف من خلال العلامات المعنوية و اللفظية التي تميزها، ولذلك يقررون أنها قسم مستقل بذاته، و ذلك من شأنه أن يسهل على المتعلم معرفتها و تمثلها وحسن استعمالها. فإذا أخذنا بهذا المبدأ- الملاحظة و الوصف - تكون أقسام الكلام سبعة وليست ثلاثة، وهي الاسم والصفة والفعل والضمير و الخالفة والظرف والأداة.

3.2.1. التعليل:

يمثل التعليل أساسا هاما من الأسس التي يقوم عليها الدرس النحوي العربي، فقد ظهر مبدأ التعليل منذ مراحل مبكرة من نشأته، فكان النحاة يعتمدون على التعليل لإثبات الحكم النحوي. يرى دعاة تيسير النحو و قبلهم ابن مضاء القرطبي أن النحاة أخذوا بمبدأ التعليل و تعلقوا به، فكانوا يعللون الأحكام النحوية التي يستنبطونها، و يستغرقون في التعليل رغم عدم الحاجة إليه في ضبط النطق، فما الفائدة مثلا في تعليل عمل ما الحجازية عمل ليس؟.

تنقسم العلل النحوية إلى نوعين: علل تساعد على معرفة الإعراب و بالتالي المساعدة على ضبط اللسان و صونه عن الخطأ، و ذلك كقولنا في الإجابة عن السؤال : لِمَ رفع محمد في (جملة جاء محمدٌ) أنه فاعل، و يعرف هذا النوع من العلل عند النحاة – و منهم ابن مضاء القرطبي- بالعلل الأولى، أما

المحدثون فيطلقون عليها اسم العلل التعليمية، و علل لا تساعد على ضبط النطق، و إنما جاء بها النحاة لتفسير النظام اللغوي، وقد كانوا يدركون ذلك جيدا يقول ابن السراج:" اعتلالات النحويين على ضربين ، ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع، و ضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لِمَ إذا تحركت الياء و الواو و كان ما قبلها مفتوحا قلبت ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب". [3] (ج1 ص27) فأما العلل التي تفيد في ضبط النطق فمثل قولنا:" إن زيدا قائم ، إن قيل: بمَ نصبتم زيدا؟ قلنا: بإنّ ، لأنها تنصب الاسم و ترفع الخبر لأنّا كذلك علمناه و نعلمه، وكذلك قام زيدٌ، إن قيل: لمَ رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه"[10] (ص64).

معرفة المتعلم لهذه العلل تفيده في ضبطه لأواخر الكلمات، فيرفع الاسم إذا كان فاعلا و ينصبه إذا كان مفعولا به، و هكذا. وأما العلل التي لا تفيد في ضبط النطق فتعرف بالعلل الجدلية والعلل القياسية ، فالقياسية يبحث عنها بالسؤال: لم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم في مثل قولنا: (إنّ زيدًا قائم)، فيكون الجواب بقولنا: لأنها و أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه و أعملت عمله. [11] (ص64) أما العلل الجدلية فهي كل العلل التي تأتي بعد ذلك في هذا الباب. و لذلك دعا ابن مضاء إلى حذف العلل الجدلية و القياسية لأنها لا تفيد في ضبط النطق، و أبقى على التعليمية منها.

صحيح أن العلل الجدلية و القياسية لا تفيد في ضبط النطق و تيسير استعمال العربية، غير أنها تفيد علماء النحو و اللغة، فقد استعان بها النحاة قديما للكشف عن النظام اللغوي الكامن في أذهان المتكلمين، و قد وضح الخليل ذلك بقوله:" إنَّ العرب نطقت على سجيتها و طباعها و عرفت مواقع كلامها و قام في عقولها علله و إن لم ينقل ذلك عنها. و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه..." [10] (ص64) فالعلل الجدلية و القياسية و إن كانت لا تفيد في ضبط النطق فإنها تفيد في التعرف على أسرار النظام اللغوي و كيفية عمل السليقة في أذهان متكلميها. والقصد إلى تيسير النحو لا يعني بالضرورة إلغاء العلل التي لا تفيد في ضبط النطق، إذ يكفي استبعادها من الجانب التعليمي لتجنب الصعوبات التي قد تعترض سبيل المتعلم أثناء العملية التعليمية.

3.1. سيطرة نظرية العامل على مباحث النحو و قواعده.

من جملة الانتقادات التي وجهها دعاة تيسير النحو والوصفيون للنحو العربي اعتماده على نظرية العامل ، فقد كانت هذه النظرية الأساس الذي بني عليه النحو العربي و المحور الذي دارت حوله مسائله. يقول إبراهيم مصطفى:" ...و سرعان ما أصبح أساس كل بحثهم قولهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل،

و كل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة، و إن لم يكن موجودا ظاهرا فهو مقدّر". [7] (ص22)

ممن دعا إلى إلغاء نظرية العامل كثير، أهمهم ابن مضاء القرطبي قديما، و إبراهيم مصطفى و تمام حسان و مهدي المخزومي و محمد عيد و شوقي ضيف حديثا. فحاول ابن مضاء القرطبي حذف ما يُستغنى عنه من النحو، و من ذلك نظرية العامل، يقول :" قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، و إن الرفع لا يكون إلا بعامل لفظي وعامل معنوي". [20] (ص18) فالقول بالعامل في النحو ـ حسبه ـ هو مما يستغنى عنه في الدرس النحوي، و لا حاجة له في ضبط النطق، إضافة إلى أنه يترتب عنه مسائل لا تجدي في تعلم اللغة.

1.3.1. ما يترتب على نظرية العامل:

يترتب على القول بالعامل قضايا و مسائل معقدة ، و ذلك زاد من صعوبتها و صعوبة تعلم قواعد النحو واستيعابها، فهذه النظرية قادت النحاة إلى تأويلات و تقديرات و تعليلات أقرب إلى الفلسفة العقلية منها إلى الدراسة اللغوية، و لذلك دعا ابن مضاء و بعض دعاة تيسير النحو إلى إلغائها و إلغاء كل ما يتعلق بها و ينجر عنها من مسائل غير لغوية ، يقول شوقي ضيف مؤيدا رأي ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العامل بسبب ما يترتب عنها من أبواب لا تفيد في ضبط النطق:" أليست فكرة العامل تجعلنا نفكر في محذوفات و مضمرات لم يقصد إليه العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا". [20] (ص26) فيكفي ـ في نظره ـ إلغاء نظرية العامل ليُلغى معها كل ما تعلق بالنحو من مسائل غير لغوية، منها:

2.3.1. التقدير و التأويل:

من الأسس التي تقوم عليها نظرية العامل أنه لكل حركة إعرابية عامل أحدثها كالقول أن الفتحة التي في (الدرسَ) في جملة (كتبَ الولدُ الدرسَ) قد أحدثها الفعل (كتبَ). و لا بد من وجود هذا العامل في الجملة، فإن لم يكن ظاهرا فهو موجود مقدر، كتقدير الفاعل في جملة " محمدٌ جاءَ"، و في جملة "ضربَه " مثلا. و قد انتقد إبراهيم مصطفى ذلك قائلا:" لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم و طرد

قواعدهم إلى التقدير و أكثروا منه، يبحثون عن العامل العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا". [7] (ص34)

و يرى مهدي المخزومي أنه:" إذا بطلت نظرية العامل بطل ما كان يبنى عليها من تقديرات متمحلة." [51] (ص16) أما إذا كان هذا العامل مما يجب حذفه من الكلام و لا يصح ذكره ، كتقدير عامل النصب في المنادى في مثل قولنا: (يا عبدَ الله) بـ (أدعو)، فإن ذلك بيّن الفساد - في رأيهم- ، فقولنا: (يا عبد الله) و قولنا: (أدعو عبد الله) ليس سيان، وذلك لأن الأولى من قبيل الإنشاء أما الثانية فهي خبرية لا يفهم منها معنى النداء، ينطقها المتكلم لمجرد الإخبار بفعل النداء.

يعد التقدير من المواضع التي يجد المتعلم فيها صعوبة بالغة ، فقلما يتذكر تقدير العوامل المحذوفة و التي لا يراها في التركيب، ويوضح الدكتور طه حسين ذلك، بقوله:"... و عندما تريد أن تُفهمه- المتعلم- قول الله تعالى :" و إن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثمّ أبلغه مأمنه"، قلت له: إن (أحدٌ) في قوله تعالى فاعل لفعل محذوف تقديره (استجارك) ، و إن تقدير الآية هو: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)، فيسألك التلميذ:" وأين توجد استجارك الأولى هذه ؟ و من أين نأتي بها ؟ و في وجود الفعل مرتين ؟ و لماذا لا نكتفي بهذا الفعل الذي اكتفى به القرآن الكريم؟"[52] (م16 ص391).

يعتمد المتعلم المبتدئ في تعلمه على الملاحظ و الملموس و لذلك يصعب عليه تذكر و استحضار تلك المقدرات والمحذوفات، و خاصة إذا كان الكلام تاما مفهوما بدونها. لعله يكون من المناسب تجنب مثل تلك التقديرات والتأويلات، وخاصة التي لا تكون إلا لتفسير النظام اللغوي و إثبات اطّراده، كتقدير الفعل يعمل النصب في المنادى، و تقدير الفعل الذي يعمل النصب في المستثنى و يُكتفى منها بما هو ضروري، حسب مستوى المتعلم و قدرته على الفهم و الإدراك كتقدير الفاعل إذا كان مستترا في مثل قولنا: (محمد جاء)، أو قولنا: (علي قام)، أو قولنا: (الولد كتب)، و في مثل قولنا: (ضربه) و (كتبه). غير أنه لا يمكن التخلي عن تقدير العوامل أثناء تعليم القواعد النحوية لأنه يجعل المتعلم يدرك الاطراد و النظام الذي تخضع له اللغة العربية شيئا فشيئا، فيدرك البنية المشتركة الموجود بين جملة: (كتب الولد الدرس) و جملة: (كتبه) مثلا، فكل منهما تتركب من الفعل و الفاعل و المفعول به، و ذلك من شأنه أن يقلل من أشكال البنى التي يجب عليه تذكرها و النسج على منوالها.أما إذا اعتمدنا على ما يظهر في التركيب و امتنعنا عن تقدير العوامل المستترة و العوامل المحذوفة و اعتبرنا كل من الجمل : (كتب الولد الدرس)، و (كتب الدرسَ الولدُ)، و (كتب الدرس) و (كتبه) مختلفة عن بعضها بعض لأن:

ـ الأولى تتركب من فعل و فاعل و مفعول به.

ـ الثانية تتركب من فعل و مفعول به و فاعل.

ـ الثالثة تتركب من فعل و مفعول به (اسم ظاهر).

ـ الرابعة تتركب من فعل و مفعول به (ضمير متصل).

فتكثر عليه أشكال البنى و يصعب عليه إيجاد القاسم المشترك بين التراكيب السابقة، فيعتبر كلا منها شكلا لغويا مستقلا، وبذلك تكثر عليه القواعد التي يجب عليه تذكرها لبناء جمل على منوال الجمل السابقة، فتقدير الفاعل ههنا يقلل من القواعد التي يجب على المتعلم حفظها و تذكرها لبناء الجملة الفعلية.

3.3.1. ما يترتب عنها من تنازع و اشتغال:

التنازع و الاشتغال من القضايا المترتبة أساسا عن نظرية العامل، فمن الأسس التي تقوم عليها تلك النظرية أنه لا يعمل عاملان في معمول واحد، فإن وجد ذلك و كان كل عامل طالبا لذلك المعمول كما في قولنا : ضرب و أكرم زيدٌ عمـرا، و في قول الرسول – صلى الله عليه و سلم-:" تسبِّحون و تحمدون و تكبِّرون دُبُرَ كُل صلاةٍ ثلاثًا و ثلاثين." **[53] (ص386)** فـ (دُبُرَ) منصوب على الظرفية، و(ثلاثًا و ثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعها كل من العوامل الثلاثة السابقة عليها. **[48] (ص267-268)** فكل من الأفعال (تسبحون) و (تحمدون) و (تكبّرون) قد عملت النصب في معمول واحد هو المفعول المطلق (ثلاثا وثلاثين).

دعا الباحثون من دعاة تيسير النحو إلى إلغاء باب التنازع من النحو لأنه تترتب عليه صعوبات تزيد من مشقة المتعلم في استيعاب القواعد النحوية، و هذه القضية لا تستحق – في نظرهم- أن يتوقف عندها " بينما النحاة العرب وقفوا عندها واعتبروا مثل: (قام و قعد أخوك) مشكلة و شق عليهم أن يكون (أخوك) فاعلا للفعل قام والفعل قعد معا، فأخذوا طرقا طويلة باحثين عن فاعل (قعد) فإن وجدوه رجعوا باحثين عن فاعل(قام) وكأن الذي يقعد لا يقوم أو كأن الذي يقوم لا يقعد." **[54] (ص74)** مثل هذا المبحث يتعب المتعلم في البحث عن معمول كل عامل، خاصة وأنه يرى التعبير سليما تاما، فيمكن في الأداء أن يجتمع العاملان على المعمول الواحد.

الاشتغال: ينطلق النحاة في باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف يفسره العامل المذكور كقولهم في جملة (زيدا ضربته) أن عامل النصب في (زيدا) فعل محذوف غير أنه اشتغل عنه بالعمل في ضمير يعود إليه. [56] ص65 و يأتي الاشتغال على الأشكال الآتية:

زيدٌ أكرمته.

زيدًا أكرمته.

فـ (زيدا) في الجملة الأولى هو الاسم المشغول عنه، و الفعل أكرم هو الفعل المشغول بالضمير الهاء الذي يعود على (زيد) ويعمل فيه.

من الأسس التي تقوم عليها نظرية العامل أنه لكل معمول عامل يحدث العلامة الإعرابية في آخره، و في هذه الحال ـ حال الاشتغال ـ الفعل مشغول بالعمل في الضمير المتصل الهاء. و لذلك اجتهد النحاة في تفسير هذا التركيب وقدر والعامل في المعمول ـ المفعول به ـ و اشترطوا ألا يكون الفعل المقدر أجنبيا عن الفعل المذكور و عن الاسم المشغول عنه، فيعود عليه أو يتصل بشيء يعود عليه أو ينسب إليه، كقولنا في:(زيدا مررت به) تقديرها: (جاوزت زيدا مررت به)، وفي تقدير(زيدا ضربت أخاه)، (أهنت زيدا ضربت أخاه).

للاشتغال أحكام متعددة حسب حركة الاسم المشغول عنه، فتتأرجح بين الرفع و النصب، فيتوجب الرفع في حالات و يتوجب النصب في حالات، و يستوي الوجهان في حالات أخرى. فيجد المتعلم أكثر من أداء واحد للتعبير عن معان متشابهة، منها مثلا: (زيدا اضربه) و (زيدا لا تهنه)، بنصب المشغول عنه وجوبا.

4.3.1.الفائدة التعليمية لنظرية العامل:

دعا ابن مضاء قديما و دعاة تيسير النحو من المحدثين إلى إلغاء نظرية العامل لاعتقادهم أنها لا تفيد في ضبط النطق، وهم بذلك يسلمون أن النحو العربي لم يوضع إلا لتعليم اللغة و صون اللسان عن الخطأ، فينفون بذلك وجود الجانب العلمي من النحو. لعله من الممكن استغلال نظرية العامل في تيسير النحو، فالعوامل هي أمارات مرشدة للحركة الإعرابية، و ذلك لأن المتعلم يهتدي إلى الحركة المطلوبة التي ينبغي أن تكون في آخر اللفظ إذا رأى العامل الذي يسبق ذلك اللفظ ، كأن يسترشد إلى الكسرة في الاسم إذا سبقه حرف الجرّ فيعرف أن (المدينة) اسم مجرور لأنها سبقت بحرف الجر (إلى) في مثل جملة: (وصل المسافر إلى المدينةِ).

و يذهب عباس حسن إلى أبعد من ذلك فيدعو إلى عدم الاهتمام بما إذا كان العامل هو المتكلم ذاته أو اللفظ بأنواعه اللفظي ظاهرا أو مقدرا و المعنوي، و ذلك لأجل استغلاله في تيسير النحو، يقول:" لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم نفسه، أو هو المعنوي، أو اللفظ ظاهرا أو مقدرا أو محذوفا، فذلك أمر سطحي شكلي بحت، و ربما اقتضانا الإنصاف و حب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه المعنوي و اللفظي... ذلك أن العامل اللفظي والعامل المعنوي يسهل على المستعرب و متعلم اللغة و الناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسيا و يدركه إن كان معنويا، فيضبط كلماته و ألفاظه وفق ما يحس و يدرك في سهولة و خفة". **[56] (ج1 ص74)**

هناك تلازم موجود ظاهر بين العوامل و معمولاتها، كالتلازم بين حروف الجر والكسرة أو الياء و النون في آخر الأسماء المجرورة، و التلازم بين حروف نصب الفعل المضارع والفتحة في آخره أو حذف النون و كذلك بين حروف الجزم و السكون في آخر الفعل المضارع، و التلازم بين الأفعال الناسخة والضمة أو الواو و النون في آخر الاسم الذي يليه و الفتحة أو الياء و النون في آخر الاسم الذي يليهما معا. و قد يكون ذلك مفيدا حتى في حالة بناء المعمول مثل الاسم (ليلى) في قولنا: (أعطيت هدية لليلى)، فيعرف المتعلم أن هذا الاسم مجرور و إن لم تظهر عليه الحركة الإعرابية لأنه مسبوق بحرف الجر. أما إذا أهملنا العامل و اعتمدنا على الحركة الإعرابية، فقد يلتبس الأمر على المتعلم، فيظن أن هذا الاسم (ليلى) مجزوم أو منصوب بالنظر إلى آخر حركة فيه.

لعل إدراك القدامى لقيمة العامل التعليمية جعلهم يحاولون استغلالها لوضع نحو تعليمي ميسر، من ذلك محاولة الجرجاني من خلال كتابه العوامل المائة النحوية. بينما دعا دعاة تيسير النحو و الوصفين من الباحثين العرب حديثا و ابن مضاء القرطبي قديما نظرية النحو العربي مادة و منهجا، فدعوا إلى إلغاء نظرية العامل و كل ما لا يفيد في ضبط النطق والإبقاء على ما يساعد المتعلم على تقويم لسانه ظنا منهم أن النحو كله موضوع لتعليم العربية، و هم بذلك لا يعترفون بوجود الجانب العلمي من النحو.

و يبيّن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ذلك قال:"...فكانت أحكامهم على النحاة القدامى قاسية جائرة، هذا بقطع النظر عن المحاولات التي تنتقد كتاب سيبويه مثلا كما ينتقد أي كتاب مدرسي لتعليم الصبيان، فلم يستطع أصحابها لقلة مؤونتهم و كلال أبصارهم أن يميزوا بين ما يصل إليه العالم الباحث من نتائج علمية دقيقة مجردة و بين المادة التعليمية المحورة المقربة إلى أفهام المبتدئين، وينسون أو يجهلون أن صناعة التعليم إنما هي إحدى الصنائع الكثيرة التي يمكن أن تتفرع عن العلم و ليست هي كل العلم"**[8] (ص6)**.

ما يفهم من ذلك أنّ المطالبة بتيسير النحو لا تتعارض مع وجود النحو العلمي، و يبيّن عبد القادر المهيري ذلك، فيقول:" ليس العمل على توفير قواعد بسيطة مناقضا للعمل التأصيلي، بل هذا يمثل أساس ذاك و يعتبر مرجعا له". [57] (ص49) فالنحو التعليمي الذي يريدون الحصول عليه يمكن أن يستفيد و يأخذ المعطيات المناسبة من النحو العربي ككل، و يتم ذلك باستبعاد التأويلات و العلل و الخلافات التي لا تفيد في درس القواعد و فهمها و توظيفها.

الفصل 2

التيسير النحوي بين القدامى و المحدَثين

1.2. مفهوم التيسير في النحو العربي:

1.1.2. مفهوم التيسير في اللغة:

لعله من المناسب في التحديد اللغوي لكلمة تيسير أن نبدأ بذكر بعض معانيها كما وردت في القرآن الكريم، فقد وردت كلمة يسر وتيسير ويسرى مرات كثيرة، وقد لاحظت أن معانيها تنحصر في دلالات معينة متقاربة، كالدلالة على التسهيل والتخفيف وكذلك للدلالة على الشيء القليل. من آيات القرآن الكريم التي وردت فيها مشتقات كلمة تيسير:

قوله تعالى: **"فَسَنُيَسِرُهُ لِلْيُسْرَى" [58] الأعلى آية 8**، وقد جاء في تفسير هذه الآية: "فسينسره لليسرى أي: نسهل عليه أمره ونجعله ميسرا له كل خير ميسرا له ترك الشر" **[59] (ص879)** و قوله تعالى: **"فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ اَلْقُرْآنِ" [58] (المزمل آية 20)** ، وجاء في تفسير هذه الآية: "اقرأوا ممّا تعرفون ومما لا يشقّ عليكم" **[59] (ص855)**. وكذلك قوله تعالى: **"ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ" [58] (يوسف آية 65)**، بمعنى: كيل قليل. وقد جاء في لسان العرب في معنى كلمة يس**[60] (ص294)** : اليُسر: اللين والانقياد، يكون ذلك للإنسان والفرس. وقد يسر ييسر، وياسره: لايَنَهُ. و أنشد ثعلب:

قوم إذا شومسوا جد الشماس بهم *** ذات العناد وإن ياسرتهم يسروا

وياسره: أي ساهله.وفي الحديث: **"يسروا ولا تعسروا"**، وفي حديث آخر: **"من أطاع الإمام وياسر الشريك"** أي: ساهله. وفي حديث العامة: " كيف تركت البلادّ؟"، فقال: **"تيسرت"**، أي أخصبت، و هو من اليسر. وفي الحديث: **"لن يغلب العسر يسرين"**. وفي الحديث أيضا: **"تياسروا في الصداق"**، أي تساهلوا فيه ولا تغالوا.

وفي الحديث: **"اعملوا وسددوا وقاربوا، فكل ميسر لما خلق له"**، أي مهيأ مصروف مسهل له، ومن حديث العامة: "وقد يسر له ظهور" أي هيئ ووضع . وفي كلام العرب قول المنشد:
إنّي على تحفّظي ونزري

أعسر إن مارستني بعسر

ويَسْرٌ لـمن أراد يسـري.

ويقال: إن قوائم هذا ليسرات خفاف.واليسر: السهل، ومنه الليث، يقال: إنه ليسر خفيف، ويسار: إذا كان لين الانقياد، وتقال للفرس، وفي قصيدة كعب: تحذي على يسرات وهي لاهية. قال الجوهري: اليسرات هي القوائم الخفاف.

ودابة حسن التيسور، أي حسنة نقل القوائم. و يسر الفرس صنعه، وفرس حسن التيسور، أي نقل القوائم. وقال أبو الدقيش:يسر فلان فرسه، فهو ميسور، أي مصنوع سمين. وقال المرار يصف فرسا: قد بلوناه على علاته *** وعلى التيسور منه والضمر.

والطعن اليسر: حِذاء الوجه، وقد جاء في حديث علي- كرم الله وجهه -: "اطعنوا اليَسْر"، بفتح الياء وسكون السين وهو الطعن حِذاء الوجه. وولدت المرأة ولدا يسرا، أي في سهولة، كقولك: سرحا، وقد أيسرت. وقال ابن سيده: "زعم اللحياني أن العرب تقول في الدعاء: "وأذكرت": أتت بذكر، ويسرت الناقة:" خرج ولدها سرحا". وأنشد أعرابي:

فلو أنها كانت لقاحي كثيرة *** لقد نهلت من ماء جد وعلت.

ولكنها كانت ثلاث مياسيرا *** وحائل حول فأنهرت فأحلت.

وأنشد الأعرابي:

بتنا إليه يتعاوى نقده *** ميسر الشاء كثير عدده.

والعرب تقول: يسرت الغنم ، إذا ولدت وكثر لبنها ونسلها وهو من السهولة. قال أبو أسيدة الدبيري:

إن لنا شيخين لا ينفعانا *** غنين لا يجدي علينا غناهما.

هما سيدانا يزعمان وإنما *** يسوداننا إن يسرت غنماهما.

أي ليس فيهما من السيادة إلا كونهما يسرت غنماهما، والسؤدد يوجب البذل والعطاء والفراسة والحماية وحسن التدبير والعلم وليس عندهما من ذلك شيئا. وقال الجوهري:" قولهم: الرجل ميسِر، بكسر السين وهو خلاف المُجْنِب". وقال ابن سيده:"وأيسرت الإبل : كثر لبنها، كما يقال ذلك في اللبن واليسر واليسار والميسرة كلها من السهولة والغنى".وقال ابن جني: "الميسَرة والميسُرة: السعة و الغنى". و قال ابن سيده:"وتيسر الشيء واستيسر": تسهّل، ويقال: أخذ ما تيسر وما استيسر، وهو ضد تعسر وإلْتَوَى. واليسر: القليل، وشيء يسير أي: هين قليل.

بعد هذا الاستعراض اللغوي لمعاني كلمة (يُسر) نستنتج أنها تطلق لمعان متعددة متقاربة، منها السهولة والليونة، وتطلق للدلالة على الشيء القليل، فقولنا:" شيء يسير" بمعنى شيء قليل، كما قد تستعمل للتعبير عن الكثرة إذا كانت بالمفهوم الإيجابي كما في قول العرب:" يسرت الإبل" للدلالة على كثرة عددها وكثرة نسلها و غزارة لبنها.

2.1.2. مفهوم التيسير اصطلاحا:

يجب قبل الخوض في موضوع التيسير في النحو العربي تحديد المفهوم الإجرائي لكلمة **"تيسير"**، و ذلك لأن تحديد مفهوم التيسير في النحو العربي منذ البداية قد يؤثر على النتائج التي يتوصل إليها الباحث فيما بعد.

يحدد معظم الباحثين والمتخصصين في تعليم اللغات مفهوم التيسير على أنه عملية تعليمية، يقصد بها تكييف معطيات النحو والصرف وفق إمكانيات المتكلم لتمكينه من استيعابها وتوظيفها في تعلم اللغة وفي الأداء اللغوي السليم عن طريق اختيار المادة اختيارا وظيفيا، ثم اختيار طريقة توصيلها وفق منهج علمي معين. و ينحصر الهدف الأساسي من تيسير النحو العربي في إيصال المتعلم إلى معرفة الكلام العربي وتزويده بالقدرة على استعمال الألفاظ استعمالا صحيحا يصيب به دقائق المعاني**[12] (ص181)**.

ويعرف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح التيسير أنه: "تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية عن طريق تبسيط الصورة تعليم النحو لا في النحو ذاته"**61(ص178)** فتيسير النحو في نظر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وطائفة من الباحثين والمختصين في تعليم اللغات والنحو يمس طريقة تقديم القواعد النحوية وكيفية إيصالها للمتعلم، فلا ينبغي للميسر أن يحاول تيسير النحو في حد ذاته، لأن النحو في ـ نظر هؤلاء ـ : "علم محض لا يقبل أن ينقص من قوانينه وإن كانت ثمراته تقبل التطويع تكون مستأنسة في مجال النشاط اللغوي"**[61] (ص175)**. فالنحو علم فيه مزيج من العناصر

التعليمية والعناصر العلمية الدقيقة و المعقدة التي لا تفيد في ضبط اللسان، غايتها التفسير والتعليل والكشف عن نظام اللغة الكامن في أذهان المتكلمين، ولذلك في فإن محاولة تيسير النحو في حد ذاته تستلزم حذف كل ما لا يفيد في ضبط النطق من تعليل وتفسير وخلافات النحاة وتفريع القواعد، وذلك غير ضروري لوضع نحو بسيط، ولعل هذا ما قصد إليه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بقوله أن النحو علم لا يقبل أن ينتقص من قوانينه. ينبغي في تيسير النحو التمييز بين نوعين من النحو؛ نحو علمي نظري، ونحو تعليمي تربوي.

فأما النحو العلمي فإنه لا يفيد في ضبط النطق لأن غايته علمية تشتمل على الوصف والتفسير أي وصف الظواهر اللغوية ثم تفسيرها وتعليلها. وهو يدرس لذاته، يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: "أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمر والخلق والإبداع"[61] (ص178).

وأما النحو التعليمي فهو المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان وتعليم العربية من جهة النحو، لذلك يركز على ما يحتاجه المتعلم. و يرتبط مفهوم النحو التعليمي بمفهوم التيسير النحوي من حيث كونهما يركزان على المتعلم واختيار المادة المناسبة وتكييفها مع حاجاته، وكون التيسير وسيلة موصلة لإيجاد نحو تعليمي مناسب لحاجات المتعلم ومستواه وفق ما تفرضه من آليات وطرق خاصة، و قد نستفيد من النحو العلمي في عملية تيسير النحو وذلك بتطويع معطياته وتجنب ما يُستغنى عنه في العملية التعليمية من خلافات النحويين وتعليلاتهم وتعدد آرائهم و اختلافها، و هذا هو مفهوم التيسير الذي يدعو إليه المختصون في تعليمية النحو بشكل عام، غير أنّ هذا المفهوم يختلف عنه عند دعاة تيسير النحو من الذين اطلعت على محاولاتهم ودعواتهم لتيسير النحو، فنجد كل واحد من هؤلاء يحدد مفهوم تيسير النحو حسب قناعاته المعرفية والخلفية التي يعتمد عليها في محاولته أو دعوته لتيسير النحو. ويمكن تحديد مفاهيم تيسير النحو عند دعاة تيسير النحو في ثلاث:

1- التيسير بإصلاح النحو، وذلك عن طريق إعادة تنسيق أبواب النحو وحذف بعض منها ورد أمثلتها لأبواب أخرى، إضافة إلى الدعوة إلى ربط الدرس النحوي بدراسة المعاني، فلم يدع أصحاب هذا الاتجاه إلى هدم الأصول النظرية للنحو العربي، وقد انحصرت دعواتهم في تيسير النحو العربي وتطويع ثمراته لتكون سهلة بسيطة في متناول المتعلمين.

من أهم من تناول موضوع التيسير النحوي بهذا المفهوم طه حسين وإبراهيم مصطفى و شوقي ضيف، و لذلك لم تخرج محاولاتهم في تيسير النحو عما جاء في النحو العربي، يقول الدكتور طه حسين في تعليقه على كتاب إحياء النحو: "تقرأه فلا تحس أنك تنتزع من النحو القديم انتزاعا، وإنما تحس أنك تمعن فيه إمعانا وكأنك تقرأ كتب الأئمة المتقدمين من أعلام البصرة أو الكوفة أو بغداد".[7] (ص د) فالأستاذ

إبراهيم مصطفى مع دعوته لتيسير النحو وإعادة النظر في تعليمه ومنهج دراسته لم يدعُ للخروج عن النحو القديم، فتجده يدعو لتيسير النحو عن طريق ربط قواعده بالمعاني التي تقابلها إضافة إلى مناسبتها لحال الأداء الكلامي، وهو إن كان لم يهتم كثيرا بالتفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، إلا أنه يركز في محاولته لتيسير النحو على سلامة الأداء اللغوي ومناسبته للأغراض التي يراد تأديتها من خلاله. ومن ذلك أيضا قول الدكتور طه حسين في تقديمه لكتاب الرد على النحاة بعدما حققه الدكتور شوقي ضيف: ".... والآن بفضل المجهود الذي بذله الدكتور ضيف في نشر ذلك الكتاب يتبين لنا أن تلك الفكرة (يقصد إعادة النظر في النحو العربي) قديمة، وإنها تدعو إلى مثل ما دعونا إليه، وإن كنا نحن لم نرد هدما ولكن أردنا تيسيرا".[20] (ص24) فيوضح الدكتور طه حسين أن غرضه من نقد النحو العربي ونقد فكر النحاة فيه هو تيسير النحو وجعله سهلا في متناول طلابه، وليس هدمه مثلما فعل ابن مضاء، ولذلك ربط نقده للنحو العربي بمسألة تعليمه وبالمتعلمين، يقول في موضوع التقدير: "ماذا تريدون إلى نحو يفرض على هذا التلميذ البائس حين يسأله أستاذه أن يعرب قول الله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)، فيقول أنّ (إن) لا توجد إلا مع الفعل، وهي – مع الأسف – قد وجدت مع الاسم ... وكأن هذا هو ذنب التلميذ"[52] (ص391). فقد اتسمت انتقادات الدكتور طه حسين للنحو بارتباطها بموضوع تعليم النحو وطريقة تدريسه وخاصة تلك التي كانت شائعة في الأزهر والتي كان الدكتور طه حسين يطالب بإصلاحها.

2 ـ التيسير بمعنى وضع نظرية لغوية ونحوية جديدة تقوم على رفض الموروث النحوي كله وبناء نحو جديد يوافق النظريات اللغوية الحديثة ويتناسب مع تطور اللغة.

من أهم من تناول فكرة تيسير النحو العربي من هذا المنطق الدكتور تمام حسان ومهدي المخزومي وأنيس فريحه، يقول الدكتور مهدي المخزومي: "فالتيسير إذن ليس اختصارا ولا حذفا للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافيا بهذه المطالب ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولا ومسائل".[51] (ص16) فكما هو واضح من كلام المخزومي، فإن الغاية من تيسير النحو العربي هي الوصول إلى نحو سهل خال من الفلسفة والقول بنظرية العامل، وهي الغاية نفسها التي قصد إليها معظم دعاة تيسير النحو، غير أن الكيفية تختلف عنها في غيرها، فالتيسير عنده ومن يرون رأيه لا يتأتّى إلا بالإصلاح الشامل لمنهج النحو وعرضه عرضا جديدا، وبذلك جاءت دعوتهم متزامنة مع مطالبتهم بتيسيره، فيبدو أن السعي وراء تجديد النحو عند هذه الطائفة قادهم إلى المطالبة بتجديده، وقد تعاملوا مع فكرتي التجديد و التيسير دون أن يفصلوا بينها ، وذلك أدى إلى التباس و مزج بين

مطالب التجديد و مطالب التيسير، وقد مزج بعضهم بين مطالب التجديد والإحياء معا رغم ما يبدو بين هذين المطلبين من اختلاف.

لعلّ المتأمل لكلا المفهومين انطلاقا من معنييهما اللغوي والاصطلاحي يلاحظ أن الفرق واضح بين المفهومين، فالتسيير مهمة تعليمية يهدف الميسر من خلالها إلى وضع نحو تعليمي مبسط يراعي فيه مستوى المتعلمين لتسهيل تعليم وتعلم العربية من جهة النحو.

أما التجديد فيتحدد مفهومه حسب كل باحث وحسب قناعاته المعرفية، فمن الباحثين من يرى أن التجديد يقوم على التغيير الجذري للنحو، فلا يُكتفى بإعادة تنسيق موضوعاته القديمة على الأسس الحديثة، ومنهم من يرى أن التجديد لا يستلزم بالضرورة إلغاء النموذج القديم وإنما يتخذ كمه منطلقا للوصول إلى نحو أكثر مناسبة وتماشيا مع التطور اللغوي ومستلزمات العصر وعموما يمكن حصر الفروق بين التيسير والتجديد فيما يلي:

ـ التيسير مهمة تعليمية الهدف منها إيجاد نحو مبسط يساعد على ضبط النطق، أما التجديد فهو تطبيق لأفكار علمية ونظرية جديدة من أجل إيجاد نظرية نحوية تتلائم مع التطور اللغوي الحديث.

ـ التيسير ينطلق أصحابه من النحو العربي ليخلصوا إلى نتائج تعليمية ، وبذلك يكون التيسير عملية انتقائية لعناصر النحو المفيدة في العملية التعلمية التعليمية، ويتم ذلك وفق منهج علمي مدروس، أما التجديد فلا يخلص أصحابه إلى نتائج تعليمية مبسطة بالضرورة، بل قد يتوصلوا إلى نتائج أعقد منها في النحو القديم، ولذلك عرف الدكتور حلمي خليل التجديد على أنه: "الدعوة إلى إعادة وصف اللغة العربية وفق أصول نظرية وعلمية جديدة، أي وضع نموذج وصفي يخالف النموذج البصري، باعتباره النموذج السائد في الدراسات النحوية العربية وفي الكتب المدرسية ويتعامل مع التغيير اللغوي الذي طرأ على العربية منذ أن وضعت البصرة منهجا في دراسة وتحليل هذه اللغة ".**[35] (ص47-48)**

يحاول الدكتور حلمي خليل أن يحدد مفهوم التجديد، ويرى أنه إعادة وصف اللغة العربية من جديد وفق أصول نظرية تخالف الأصول التي اعتمد عليها النحاة العرب قديما، وأهم حركة في تجديد النحو هي محاولة الوصفيين إعادة بناء نموذج لغوي جديد وهو بذلك يضع الوصفيين في خانة المجددين بالدرجة الأولى وذلك لأن الوصف المستمر للغة المتغيرة يقتضي التجديد في كل مرة.

حقيقة أنّ دعوة الوصفيين إلى استبدال منهج الدراسة اللغوية تعدّ تجديدا، غير أنها اللغة لا تخلو من مطالب تيسيرية يحققها المنهج الوصفي في نظرهم. بل إن هناك من دعاة تيسير النحو العربي

من قادته محاولة لتيسير النحو إلى المطالبة بتجديده، ومن هؤلاء مهدي المخزومي كما رأينا في الصفحات السابقة – فلم يكتف بالمطالبة بالاختصار وحذف الشروح والتعليقات لأن ذلك في نظره – غير كاف، وإنما دعا إلى إعادة النظر في الأسس النظرية التي بُنى عليها النحو العربي ككل.

3.1.2. الدعوة إلى التيسير في النحو العربي عند القدامى.

ظهرت محاولات تيسير النحو العربي قديما واتخذت عدة أشكال أهمها شرح القواعد النحوية وتبسيط المعقد منها انطلاقا من كتاب سيبويه، وقد اتخذت معظم محاولات تيسير النحو منه منطلقا ومرجعا تعتمد عليها التفكير في مخالفته أو الخروج عما جاء فيه. ظهرت كتب متعددة ألفها أصحابها شارحين كتاب سيبويه تارة ومعقبين عليها تارة أخرى أو ملخصين لتلك القواعد طورا آخر، وهناك من اتجه إلى مخالفتها أو مخالفة بعض مما جاء فيها كما فعل المبرد فقد انطلق من كتاب سيبويه واتخذ منه ومن مخالفة بعض ما جاء فيه موضوعا لتأليفه.

من شروح كتاب سيبويه شرح ابن السراج وشرح الرماني وشرح ابن ولاّد، وله كذلك الانتصار لسيبويه على المبرد وشرح السيرافي وشرح ابن النحاس وشرح الجرمي.

ومن المغاربة الذين شرحوا كتاب سيبويه واتخذوا منه موضوعا لدرسهم أبو نصر هارون بن جندل وابن سيده وأبو الحجاج الأعلم وأبو الحسن بن الطراوة وابن خروف والشلوبين والخفاف السّلجماسي وغيرهم من الأندلسيين الذين دأبوا على الاعتناء بالكتاب عناية فائقة.

تأثر النحاة بكتاب سيبويه تأثرا بالغا و أعجبوا به لحد كبير، و قد وردت أقوال تدل على إعجاب النحاة بالكتاب، منها قول المازني: "من أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد سيبويه فليستح"[62](ص39). و كان المبرد صاحب المقتضب – يقول لمن أراد أن يقرأ عليه الكتاب:"هل ركبت البحر ؟ تعظيما له و استصعابا لما فيه"[36] (ص92). و يقول السيرافي صاحب شرح كتاب سيبويه: " وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله و لم يلحق به من بعده. و يبدو أن كتاب سيبويه كان تأثيره أشبه بالسحر فلم يفكر أحد بتجاوز ما جاء فيه".[62](ص39) ففي هذه الأقوال و اهتمام النحاة بشرح الكتاب دليل على تسليمهم بكل ما جاء فيه، فلم يفكروا في تجاوزه أو مخالفته أو محاولة بناء نحو جديد، و انصرفوا إلى فهم مادته و شرحها و تلخيصها و إعادة تبويبها واستخراج أصولها، ولم يخالفوه إلا في بعض الفروع التفصيلات كما فعل المبرد.

تزامن مع هذا الاهتمام بكتاب سيبويه و شرحه و درسه اهتمام بتيسير النحو و تبسيط قواعده و تذليل صعابه، منها شكوى من صعوبة النحو و تعقيداته، وقد اهتم بعض النحاة بالجانب التعليمي من النحو الذي يهتم بضبط النطق والابتعاد عن اللحن و وضعوا لذلك مؤلفات تعليمية مبسطة.

1.3.1.2. أسباب الشكوى من صعوبة النحو العربي قديما:

يمكن حصر أسباب الشكوى من النحو العربي وتعقيده في أسباب متعددة منها:

ـ صعوبة كتابة سيبويه و كتب النحاة من بعده: فهو كتاب علمي موغل في العمق و التجريد، موجه للعلماء و المتخصصين، لذلك فهو لا يناسب عامة الناس، و قد كان جل نشاط العلماء آنذاك يدور في فلكه شرحا و توضيحا كما رأينا.

وقد كان في ذلك الوقت لابد من وجود مؤلفات تعليمية مبسطة يستخدمها العامة لتعلم اللغة و ضبط ألسنتهم وصونها عن اللحن، خاصة و أن لغة النحاة علمية يصعب فهمها، يقول ابن كيسان بعدما لقي نوعا من الصعوبة و الغموض في الكتاب: "نظرت في كتاب سيبويه فوجدته في الموضع الذي يستحق، و وجدت ألفاظه تحتاج إلى عبارة و توضيح لأنه ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذهبه"، [35] (ص24) فقد كان النحاة المتخصصون يحتاجون لشرح كتاب سيبويه، أما العامة من الذين لا يحتاجون إلا لضبط ألسنتهم فكانوا يجدون صعوبة بالغة في فهم ألفاظه، و من ذلك قصة الأعرابي الذي وقف على مجلس الأخفش، فسمع كلام أهله في النحوَ فاحتار وتعجَب وقال: "أراكم تتكلمون بكلامنا بمَا ليس من كلامنا"[63](ج2 ص139) . فلغة النحاة صعبة معقدة ومادتهم كثيرة التفريع متشعبة تحتاج إلى تبسيط وانتقاء ما يُحتاج إليه في ضبط النطق فكان لابد من وجود مؤلفات تعليمية مختصرة توضع لغير المتخصصين و العامة ليستفيدوا منها في ضبط ألسنتهم و صونها عن الخطأ.

ـ امتزاج النحو بالمنطق: عرفت الفلسفة والمنطق طريقهما إلى النحو العربي شيئا فشيئا فازداد صعوبة و تعقيدا حتى قال بذلك بعض النحاة والعلماء، من ذلك ما ورد على لسان أبي علي الفارسي: " إن كان النحو ما يقول الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقول نحن فليس معه منه شيء"، [35](ص389) و من المعلوم أن الرماني كان يغالي في مزج النحو بالفلسفة والمنطق، و هذا الغلو لم يستسغه حتى العلماء آنذاك.

امتزاج النحو العربي بقضايا المنطق جعله معقدا غير مفهوم، و قد رأينا في الفصل السابق أن فهم المتعلمين للنحو قد ارتبط بدرجة استعمال النحاة الشيوخ للمنطق ومزجه بمسائل النحو، ومنهم السيرافي وأبو علي الفارسي والرماني من الذين تعاصروا في القرن الرابع الهجري ـ و هو القرن الذي شهد امتزاجا واضحا للنحو بالفلسفة و المنطق ـ " فالأول كان لا يكاد يفهم كلامه لاستعماله الأوضاع المنطقية، أما الثاني فيفهم نصفه، و أما الأخير فيفهم كله لأنه سار على طريقة أهل العربية الأقدمين". **[11](ص62)**

يربط ابن الأنباري درجة فهمه للنحو و زملائه من طلاب النحو بمقدار تمسك النحاة الشيوخ بالمنطق، فالرماني كان شديد التمسك بالمنطق و يمزجه بالنحو مما جعله معقدا يستعصي فهمه على الأذهان، و لذلك كان يجب إيجاد مؤلفات تعليمية مبسطة بعيدة عن الخوض في مسائل الفلسفة و المنطق.

ـ البعد عن عصر الفصاحة: يرى أغلب الدارسين أن اللحن كان سببا مباشرا في ظهور النحو العربي، و ذلك بعدما تسرب اللحن إلى البيئة العربية مع دخول الأعاجم الإسلام و اختلاطهم بالعرب، و قد تقلصت رقعة الفصاحة شيئا فشيئا إلى حوالي القرن الرابع الهجري، يقول ابن جني: "... و على هذا العمل في وقتنا هذا لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا". **[64](ج2 ص5)**، فلم يقتصر وجود اللحن على المدن و المناطق المتاخمة للعجم بل انتشر حتى في البوادي بين الأعراب الذين عرفوا بالفصاحة قبل ذلك.

حقيقة أن اللحن ظهر مبكرا، و قد أرجع بعضهم ظهوره إلى زمن الرسول – صلى الله عليه و سلم – و استشهدوا بقوله: "أرشدوا أخاكم فقد ضل"**[2](ص65)**، و ذلك لما سمع رجلا يلحن. و ربما كان اللحن سببا في وضع قواعد النحو، غير أنه لم يكن آنذاك منتشرا بالصورة التي عرف عليها فيما بعد، يقول السيوطي: "... إلى أن شاع اللحن و استمر فساد الألسنة مشهورا ظاهرا"**[2](ص65)**، فانتقل اللحن من كونه خطأ يرد على ألسنة الناس سرعان ما يصححونه إلى ظاهرة تنتشر على ألسنة الناس، وصار أغلب الناس يلحنون فاتسع بذلك الفرق بين اللغة الفصحى و بين لغة الناس التي يشوبها اللحن، و لذلك ازدادت حاجاتهم إلى تيسير قواعد النحو لانتحائها في ضبط ألسنتهم و تصحيح أخطائهم، وبذلك صاروا يأخذون قواعد النحو بالصنعة عن طريق التلقين والحفظ بعدما كانوا يأخذونها بالسليقة من البيئة التي يعيشون فيها دونما شعور، ولعل هذا ما يفسر ظهور المؤلفات النحوية الميسرة و ازدياد أعدادها بشكل لافت، و كذلك ظهور طرق جديدة لتسيير النحو كتقديم القواعد النحوية في شكل أبيات شعرية عرفت بالمنظومات النحوية و الأراجيز، إضافة إلى انتشار المدارس، وخاصة في المغرب و الأندلس.

2.2. أسس التيسير النحوي عند النحاة القدامى:

لم تكن الدعوة إلى تيسير النحو عند بداية ظهورها، واضحة و صريحة كما هي عليه في العصر الحديث، بل ظهرت في البداية على شكل شكاوى تلتها محاولات عملية لتبسيط تقديم القواعد النحوية و شرح ما أشكل منها و تعقد دون الاقتراب من الأصول النحوية أو محاولة تغييرها، و قد اعتمد النحاة في ذلك على أسس عامة في تيسير النحو نذكر منها:

1.2.2. التفريق بين مستويين من النحو: نحو علمي نظري بحت و نحو تعليمي نافع لتقويم ألسنة المتعلمين، فقد كانت المؤلفات التعليمية تُؤلف إلى جانب الكتب العلمية الموغلة في الدقة و العمق. و قد وردت عنهم بعض الأقوال و الأفعال التي تدل على ذلك، و منها:

أ/ الجمع بين التأليف النحوي العلمي و تأليف المختصرات التعليمية المبسطة: فقد أدرك النحاة القدامى ضرورة وجود مؤلفات تعليمية مختصرة غايتها تبسيط القواعد المعقدة مع تخير الطرق المناسبة لتقديمها، ومن تلك المؤلفات نذكر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر (ت 180 هـ) ، مختصر في النحو للكسائي (ت 198 هـ)، مختصر في النحو للزجاج (ت 310هـ)، مختصر في النحو للجرمي (ت 225 هـ)، التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت 328 هـ)، الجمل في النحو للزجاجي (ت 338 هـ)، اللمع لابن جني، الموجز في النحو لابن السراج، العوامل المائة النحوية للجرجاني، و غيرها من كتب التيسير كثير.

وضع النحاة هذه الكتب التعليمية من أجل تقريب القواعد النحوية من أذهان المتعلمين، دون التعرض لأصول النحو أو محاولة هدمها أو حذف ما يُستغنى عنه في ضبط النطق، و قد كان معظمهم يجمع بين التأليف في النحو العلمي المعقد الموغل في العمق والتجريد وبين تلك المؤلفات التعليمية المختصرة، فابن السراج صاحب الوجيز في النحو له كتاب الأصول في النحو، وهو من مطولات النحو العلمي التي يتعرض فيها لقواعد النحو المجردة التي تساعد على تفسير النظام اللغوي وفهم أسراره. أما ابن جني مؤلف اللّمع في النحو والتصريف الملوكي وعقود الهمزة وما يحتاج إليه الكاتب، وهي كتب موضوعة لأغراض تعليمية فله الخصائص وسر صنعة الإعراب وهما كتابان علميان موجهان للمتخصصين. و أما الجرجاني صاحب كتاب " العوامل المائة النحوية " و " الجمل في النحو " له "دلائل الإعجاز" و" أسرار البلاغة"، وهما كتابان في التنظير النحوي واللّساني البحت، يتطلع الجرجاني من خلالهما إلى معرفة أسرار نظم القرآن وإعجازه. فلم يجد النحاة القدامى تناقضا أو أي تعارض بين التأليف العلمي والتأليف في النحو التعليمي بوضع مختصرات مبسطة يستأنس بها متعلم اللغة، ولعل هذا

يقوم دليلا على تفريقهم بين نوعين من النحو؛ علمي يتداولونه بينهم في الكشف عن أسرار النظام اللغوي، وتعليمي موجه للمتعلمين من أجل ضبط ألسنتهم.

ب- دعوة بعض النحاة إلى الاكتفاء بالنحو التعليمي و القواعد البسيطة في تعليم الصبيان وتجنب مشكلات النحو العويصة: فممّا يدل على أنّ النحاة القدامى كانوا يفرّقون جيدا بين نوعين من النحو، علمي (عويص)، وتعليمي يسير ورود بعض الأقوال عنهم؛ منها قول الجاحظ: "... أمّا النحو فلا تشغل قلبه به ـ الصبي ـ إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إنْ كتبه أو شعر إن أنشده، وشيء إنْ وصفه، وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ... وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يُضطر إليه في شيء". **[65](ج3 ص38)**

يدعو الجاحظ إلى تعليم الصبي النحو الوظيفي بقدر ما يمكّنه من ضبط لسانه ويجنبه الوقوع في الخطأ، مشيرا إلى أنّ النحو العلمي المعقد ـ العويص ـ لا يُحتاج إليه في التعليم ولا في المعاملات، فهو ليس وظيفيا وإنما غاية العلماء من خلاله تفسير النظام اللَغوي و الاستعانة به في البحث عن علل الظواهر اللَغوية.

2.2.2. تفريق النحاة القدامى بين قواعد الصيغة في اكتساب الملكة والأداء الفعلي لها:

فكان النحاة العرب يفرقون جيدا بين تعلم اللَغة عن طريق السماع بالسليقة وبين تعلمها عن طريق معرفة القواعد النحوية ومراعاتها، وقد وردت في كتب اللسانيات والأدب العربيين إشارات متفرقة تدل على تميز النحاة بين الأداء الفعلي للقواعد النحوية عند العرب الفصحاء دونما شعور وبين المعرفة الصريحة لتلك القواعد ومراعاتها.

من ذلك تمييز الجرجاني بين النظم – وهو في هذه الحال الأداء الفعلي للغة – وبين معاني النحو – وهي قواعد النحو الصريحة، فيقول:"... لكان البدوي الفصيح الذي لم يسمع قط بالنحو ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئًا ممّا يذكرونه لا يتأتّى له نظم الكلام، وإنّا لنراه يأتي في كلامه نظما لا يحسنه المتقدم في النحو، قيل إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات ، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: (جاءني زيدٌ راكبًا)، وبين قوله: (جاءني زيدُ الراكبُ) لم يضرّه ألا يعرف أنه إذا قال: راكبا كانت عبارة النحويين فيه أن يقول في (راكب) أنه حال، وإذا قال: (الراكب) صفة جارية على زيد". **[66](ص320-321)** و في هذا تمييز واضح بين معرفة القواعد ومراعاتها ضمنيا أثناء الكلام وبين معرفتها معرفة صريحة، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب.

لعل إدراك القدامى لذلك الفرق بين معرفة القواعد والأداء الفعلي لها هو ما جعل العرب يركزون على الرواية وحفظ الأمثال والأشعار في تعليم صبيانهم، إرسالهم إلى البيئات التي تسودها اللـغة الفصيحة التي لم يخالطها اللحن.

1- لقد اعتمد العرب على طرق تعليمية تقرها اللسانيات التربوية الحديثة تعتمد على الإكثار من القراءة وحفظ الإشعار مع مراعاة السلامة النحوية وتحقيق الإعراب وبذلك يكتسب صبيانهم ملكة اللـغة دونما شعور منهم، يقول الجاحظ:" وكانوا (أي العرب) يُرَوُونَ صبيانهم الأرجاز، ويعلمونهم المناقلات ويأمرونهم برفع الصوت وتحقيق الإعراب، لأن ذلك يفتق اللهاة ويفتح الجِرْم. واللسان إذا أكثرت تقليبه رقّ ولان وإذا أقللت تقليبه جسأ وغلظ".[67](ج1 ص272) فترسيخ القاعدة في أذهان الناشئين يكون عن طريق الرواية والمناقلات، وقد وجد العرب في ذلك وسيلة ناجعة لتمكينهم من القواعد و تحقيق الإعراب، ولا حاجة في هذه الحال لمعرفة القواعد الصريحة.

لقد ظهرت هذه الفكرة حديثا و نادى بها أصحاب المناهج التعليمية الحديثة حيث يرفضون بناء تعليمية اللغات على القواعد النظرية الصرفة ونادوا بتوجيه الجهود إلى تمرين المتعلمين على اكتساب اللـَغة من خلال الأنماط والمُثل اللـغوية الحية، فاكتساب اللـغة في نظر هؤلاء يعني اكتساب آليات لاشعورية، وذلك ما يعرف عندهم بالنحو الضمني. ويقول مؤلفا كتاب قواعد اللـَغة الفرنسية: " الواقع أن معرفة القاعدة ليس هو الأمر الهام، وإنما المهم هو مراعاتها، فمن يخالف قوانين التوازن يتحرك لكنه يقع، ومن يخالف قواعد النحو يتكلم إلا أنه يسيء الكلام".[14](ص89) فتعليم القواعد النحوية بمعزل عن الأداء اللغوي لا يجدي وحده في تعلم اللـغة بل لابد من أخذ هذه القواعد في سياقات و أداءات لغوية مختلفة، وقد تفطن النحاة العرب قديما لهذه الفكرة فاهتموا برواية الشعر وحفظه لتصبح قواعد اللـغة راسخة في أذهان المتعلمين.

3.2.2. انتقاء القواعد النحوية وتبسيط طرق تقديمها:

حاول النحاة القدامى تلبية حاجات المتعلمين والطلاب والمستعربين بوضع كتب تعليمية مختصرة في النحو اعتمدوا فيها على الإيجاز والاختصار وحذف ما يُستغنى عنه في ضبط النطق وتبسيط المعقد من القواعد مع تخير الطريقة المناسبة لتقديمها في صور سهلة ميسرة، يقول خلف الأحمر في كتابة المقدمة في النحو:" لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين استعملوا التطويل و كثرة العلل و أغفلوا ما يحتاج إليه المتبلِغ في النحو من المختصر و الطرق القريبة و المأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه و يعمل فيه عقله و يحيط به فهمه أمعنت النظر في كتاب أؤلفه و أجمع فيه الأصول

و الأدوات و العوامل على أصول المبتدئين ليستغني بها المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، و لم أدَع فيها أصلا و لا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيه، فمن قرأها و حفظها و ناظر عليها علم أصول النحو كله مما يُصلح لسانه في كتاب يكتبه أو شعر ينشده أو رسالة يكتبها". [68](ص33-34) فقد جمع خلف الأحمر القواعد الأساسية التي يحتاجها المتعلم مراعيا في ذلك عدة مبادئ منها:

- الابتعاد عن التطويل و كثرة العلل.
- انتقاء العناصر التعليمية أو ما يصلح اللسان ـ على حد تعبيره ـ
- مراعاة الهدف من تقديم القواعد النحوية و هو في هذه الحال الوصول إلى القدرة على الكلام الفصيح في كتابة الكتب و إنشاد الشعر و تأليف الرسائل.

لقد اهتم خلف الأحمر و النحاة القدامى بالجانب التعليمي من النحو اعتمادا على أسس رأوها ضرورية في تعليم اللغة عن طريق النحو، و لم يمسوا الأصول

ويقول المطرزي صاحب كتاب المصباح في النحو ـ و هو كتاب ألفه في إثر كتاب العوامل المائة ـ: " فاستصفيت منها هذا المختصر و نفيت عنها ما تكرر، و لم أطو من مسائلها إلا ما ندر و شاع بينهم و انتشر، و ترجمته بالمصباح ليستضيء بأنواره"[69](ص37). فقد حاول المطرزي أن يجعل من المادة النحوية المقدمة للمتعلم سهلة ميسرة بانتقاء العناصر التعليمية و تجنب التكرار و إيراد الشواذ.

يبدو ـ مما سبق ـ أن ظهور المؤلفات التعليمية المختصرة الميسرة في النحو العربي كان نتيجة شعور بصعوبته على عامة الناس، غير أن أصحاب تلك المؤلفات لم يسعوا إلى هدم نظرية النحو العربي أو محاولة تغيير الواقع اللغوي، وقد اتخذوا من طرق تقديم القواعد وسيلة لتسهيل تلقينه للمتعلمين معتمدين في ذلك على الاختصار و الابتعاد عن التطويل و الخوض في مسائل الخلاف إضافة إلى تبسيط تلك القواعد ليسهل تعلقها بالذهن. ولعل ذلك كان نتيجة لإدراكهم الفرق بين النحو كعلم وبين النحو كوسيلة لضبط اللسان و صونه عن الخطأ.

4.2.2.<u>أشكال التيسير النحوي عند القدامى</u>: جاءت محاولات تيسير النحو عند القدامى لتسهيل القواعد و تقريبها من أذهان المتعلمين، و قد كان ذلك دون اللجوء إلى محاولة هدم القواعد و الأسس التي بُني عليها النحو العربي. وقد اتخذت تلك المحاولات أشكال عدة منها الوصف والاعتماد على العلامات و العوامل والنظم أي تقديم قواعد النحو العربي في شكل أبيات منظومة، و إعادة ترتيب أبواب النحو و مباحثه.

تيسير النحو بالاعتماد على الوصف: اعتمد النحاة القدامى في هذا النوع من المحاولات على مبدأ الوصف بالدرجة الأولى، بحيث يجعلون المتعلم يعتمد على ملاحظة التراكيب و الأشكال النحوية لتحديد وظائفها. و يُمثل لهذه المحاولات بكتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النحّاس (330هـ) و هو كتاب مختصر، سهل العبارة، حظي كل باب من النحو فيه في مساحة لا تتجاوز نصف صفحة.

أدرج أبو جعفر النحاس الكلمات والتي تؤدي عملا واحدا ، وتظهر بطرق متشابهة في التركيب في مباحث مشتركة فجعل الظروف وحروف الجر في مبحث واحد، مثل (على) و(فوق) في الجملة الآتية: الكوب على المائدة، والكوب فوق المائدة، وقد جعل كلا منهما بمنزلة واحدة، و ذلك من حيث: ـ الرتبة، فكل منهما يسبق الاسم المجرور مباشرة.

ـ العمل، فكل منهما عمل الجر في الاسم المجرور بعده.

ـ المعنى، فكل منهما يدل على استقرار الكوب على المائدة. يرى الباحثون ـ ممن توجهوا بالنقد لمحاولات تيسير النحو ـ أن اعتماد المؤلف على الوصف في تقريبه للنحو و تيسيره زاد من قيمته التعليمية لأن ذلك يُجنب المتعلم تقدير العوامل المحذوفة ويسهل إعراب الكلمات، ويقلل من القواعد التي يجب على المتعلم معرفتها لضبط لسانه، فبدل أن يلقن مثلا قواعد الجار والمجرور و قواعد الظرف المضاف و المضاف إليه فإنه يلقن قاعدة واحدة، و هي مجيء كل من حرف الجر كـ (على) و (إلى) و(من) و الظرف كـ (فوق) و (تحت) و (أمام) مباشرة قبل اسم مجرور.

هذه الطريقة في التيسير لا تخلو من بعض المشاكل ، فالمطابقة البنوية بين حروف الجر و الظروف تجعل المتعلم يعتقد أنهما واحد و لا فرق بينهما وذلك ليس صحيحا، لأن كل منهما ينتمي إلى قسم مختلف، فحروف الجر تنتمي إلى قسم الحروف و لا تدل على معنى إلا مع غيرها من الأسماء ، أما الظرف فهو من قبيل الأسماء. كما أنه يمكن أن يجتمع كل من الظرف و حرف الجر في التركيب الواحد مثل قوله تعالى :" مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَ مِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ". [58](الزمر آية 6) ولو كانا شيئا واحدا لما اجتمعا إلا في حالات قليلة، مثل:(من على). بالإضافة إلى أن الظروف تقبل علامات الاسم كالتعريف بالألف و اللام، و لذلك يصنفها النحاة ضمن قسم الأسماء، و لعل أبا جعفر النحاس قد تأثر في ذلك ببعض آراء الكوفيين في تجنبهم لتقدير بعض العوامل المحذوفة.

التيسير عن طريق معرفة العوامل و مراعاتها: و يمثل لهذه الطريقة في تيسير النحو بكتاب العوامل المائة النحوية للجرجاني، فقد اهتم بتيسير النحو لما رآه من حملة على النحو حيث ثار الناس على مسائل النحو العويصة، و خاصة تلك التي لا يحتاج إليها في ضبط النطق و فهم كتاب الله تعالى ، و قد أبرز

ذلك عندما حاول الرد عليهم، قال:" ... فإن قالوا لم نأب صحة هذا العلم و لم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، و إنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها، و فضول قول تكلفتموها، و مسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على الحاضرين و تعايوا بها الحاضرين"[66](ص29)، و لعل ذلك كان سببا دفعه إلى تأليف كتب تعليمية خالية من المسائل العويصة اكتفى فيها بما يضبط النطق و يساعد على فهم كتاب الله تعالى.

اعتمد الجرجاني في تأليفه لكتاب العوامل المائة النحوية على العوامل والعمولات، فأحصاها وصنفها ليسهل على الطالب معرفتها و تمثلها، فيقول في ذلك: "اعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة إعراب من معرفة مائة شيء، ستون منها تسمى عاملا، وثلاثون منها تسمى معمولا، وعشرة منها تسمى عملا وإعرابا، فأبين لك ـ إن شاء الله ـ هذه الثلاثة عن طريق الإيجاز." [70](ص478)

لقد حاول الجرجاني أن يختصر النحو في نظرية العوامل لاعتقاده أن المتعلم إذا لقن العوامل أمكنه أن يسترشد بها في الإعراب فلا يخطئ ، و يصبح بذلك قادرا على مجابهة مشاكل الإعراب، و هو يرى أن هذه الطريق سهلة ميسرة ومختصرة لمن أراد أن يتعلم نحو العربية ، فهذا الكتاب ـ في نظره ـ :" يهذب ذهن المبتدئ و فهمه ، و يعرفه سمت الإعراب ورسمه ، ويفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد و جمعها في أقرب حد." [70](ص16)

لا تخلو نظرية العامل من فائدة تعليمية، و ذلك لأن المتعلم إذا أحاط بالعوامل أدرك التلازم الموجود بين كل عامل ومعموله تمكن من الاسترشاد بها لمعرفة أواخر الكلمات و ضبط لسانه و صونه عن الخطأ، فيجر الاسم كلما وجد حرفا من حروف الجر، و ينصب الفعل كلما وجد أداة من أدوات النصب و يجزمه كلما وجد أداة جزم، وهي إلى جانب ذلك تضم مجموع المعايير التي تصون اللسان و تبعده عن الخطأ، يقول أحمد سليمان ياقوت:"...لا يمكن إهمالها أو الإعراض عنها لأنها تقنن الكلام، و تعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ، و تحفظ النحو من دخول اللحن فيه". [15](ص70)

الاعتماد على العوامل وحدها لتيسير النحو لا يكفي لأنها تتعلق بجانب واحد من النحو هو جانب التركيب دون الجانب الإفرادي الصرفي، فالمتعلم يحتاج أيضا لمعرفة خواص الصيغ و أوزانها و ما يعتريها من تحويلات كالإدغام والإبدال والإعلال والحذف و غيرها من التغييرات التي قد تطرأ على الصيغ . فالنحو التعليمي الذي تحتاجه الناشئة و المتعلمون عموما هو النحو بمعناه الشامل الذي يضم التراكيب و الصيغ معا، فلم يميز النحاة القدامى بين الجانب التركيبي من النحو و الجانب الصرفي الإفرادي منه، و هذا النحو بمعناه الواسع.

ومن جهة أخرى فإن هذه الطريقة تكون ناجعة في حالات وجود العامل مع معموله في الجملة بعيدا عن حالات التقديم و التأخير، أي تقديم المعمول على عامله مثل تقدم خبر كان عليها، كقولنا: (باردًا كانَ الجوُ)، و الاستتار مثل استتار الفاعل في قولنا: (محمد جاء)، و الحذف كحذف الفعل العامل في المنادى وغيرها من العمليات التحويلية التي قد تطرأ على الجملة.

إضافة إلى أن ذلك التلازم بين العامل ومعموله لا يظهر في حالات بناء المعمول، فلا يظهر أثر العامل في معموله وهو الحركة الإعرابية، إذ يلزم المعمول حركة واحدة كقولنا: (كانت ليلى نائمة) ، حيث لا تظهر الضمة في معمول كان (ليلى).

التيسير بإعادة ترتيب أبواب النحو: و يمثل لهذه الطريقة في تيسير النحو و تبسيطه بكتاب المفصل للزمخشري، فقد قصد إلى تيسير النحو من خلاله فنهج نهجا جديدا في التأليف يعين على إجادة العربية في سهولة ويُسر ويحيط بكل أبواب النحو، يقول :" ولقد نَدَّ بي ما بالمسلمين من الأرَب إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب، مرتّب يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب سعي و يملأ سِجالهم بأهون السقي". **[27](ص5)**

أهم ما يشد الانتباه في كتاب المفصل هو طريقة ترتيب أبوابه، حيث جعل كل المباحث المتعلقة بالاسم في قسم واحد، و جعل المباحث المتعلقة بالفعل في قسم واحد فتعرض لتعريف الاسم، و أنواعه و تصرفه و عدم تصرفه و إعرابه و بنائه و وجوه إعرابه من رفع و نصب وجر وجزم، والمباحث المتعلقة بالحرف واحد، أما القسم الرابع فجعله للظواهر المشتركة بين الاسم و الفعل و الحرف نحو "الوقف و الإمالة و تخفيف الهمزة و التقاء الساكنين و نظائرها مما تتوارد فيه الأضرب الثلاثة أو اثنان منها." **[27](ص335)**

تيسير النحو عن طريق تقديم القواعد النحوية في صورة أبيات منظومة، و قد اعتمد أصحاب هذه الطريقة في تيسير النحو على توظيف الشعر من أجل تقديم القواعد النحوية في شكل أبيات منظومة، و ذلك لأن الشعر ـ في نظرهم ـ أسهل حفظا وتعلقا بالذهن و أيسر استحضارا من النثر، و تقديم المعلومات في شكل أبيات شعرية منظومة لا يقتصر على النحو العربي فقط، وإنما عرف ذلك في العلوم الأخرى كالطب وعلم أصول الفقه وعلم القراءات وعلم الحديث والبلاغة.أما من المنظومات التي ألفت لتيسير النحو وتقريبه من الأذهان ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك. و تعد هذه الأخيرة من أشهر المنظومات النحوية، وقد كانت من الأصول التي يُعتمد عليها في تدريس النحو ولا يزال ذلك حتى وقتنا هذا، وقد اعتمد في تأليفه على الأسس الآتية:

ـ الانتقاء: تناول ابن مالك قواعد النحو و الصرف معا، و قد اعتمد في ذلك على منهج وصفه الدارسون بأنه انتقائي اختياري يقوم على المزج بين مذاهب النحاة ، دون الميل إلى مذهب معين، يقول شوقي ضيف:" لابن مالك خيارات كثيرة من مذاهب البصريين و الكوفيين و البغداديين و سابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية انفرد بها." [71](ص301)

ـ التجديد في بعض العناوين: فقد وضع ابن مالك عناوين جديدة لبعض أبواب النحو لم يستخدمها النحاة من قبل، مثل: "باب النائب عن الفاعل" و قد كان النحاة يطلقون عليه " المفعول الذي لم يسم فاعله" ، و كذلك "باب البدل المطلق" بدلا من قولهم" بدل كل من كل"، و " المعرف بأداة التعريف" بدلا من "التعريف بـ ال". و لعله كان يقصد من خلال ذلك إلى تقريب تلك العناوين من المتعلمين و تسهيل حفظها و تعلقها بأذهانهم.

ـ الإيجاز و الاختصار في تقديم القواعد النحوية: اعتمد أصحاب المنظومات على الإيجاز و الابتعاد عن التطويل، و لعل ذلك لتسهيل حفظها و تعلقها بالذهن لتذكرها و استحضارها عند الحاجة، و قد صرح ابن مالك بذلك، فيقول:"

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز"[72](ص290)

فتشتمل ألفية ابن مالك على كل قواعد النحو الضرورية لضبط النطق، و قد بسطها لتقريب القواعد العويصة بعبارات قصيرة يسهل تذكرها و العمل بها.

ويقول ابن أجروم:

نظمتها نظما بديعا مقتدي بالأصل في تقريبه للمبتدي

وقد حذفت ما عنه غنى و زدته فوائدا بها الغنى"[72](ص272)

حيث ينطلق في تيسيره من قواعد النحو، و يراعي فيه التقريب على المتعلم المبتدئ، مستغنيا عما لا يفيده في ضبط النطق.

يرى أصحاب هذه المنظومات أنها تساعد المتعلم لأنها تكفيه مؤنة جمع القواعد و تتبع جزئياتها و مما لا يفيد في العملية التعلمية، غير أن هناك من ينتقد هذه الطريقة و يرى أنها فشلت في تحقيق

الهدف، فقد جاءت في لغة معماة يصعب على الدارس المبتدئ فهمها و استيعابها، إضافة إلى التركيز في تقديم القواعد،حيث تعرض فيها عدد من القواعد المعقدة التي تحتاج إلى شرح في عدد من الأبيات، ما تستلزمه الأوزان الشعرية و الحاجة إلى التقديم و التأخير و الحذف يجعل المتعلم يبذل جهدا مضاعفا، حيث يكون عليه فهم معاني تلك الأبيات الشعرية أولا ثم فهم القاعدة النحوية ثانيا، وذلك ما جعلها تحتاج إلى شروح، واحتاجت تلك الشروح إلى شروح و تعليقات و حواشٍ، فمن شروح الألفية مثلا شرح ابن مالك نفسه، ويعرف بشرح الناظم و شرح ابن الناظم و شرح العكبري و شرح الزهراوي و شرح السيوطي و شرح ابن عقيل و شرح الأشموني، وحاشية الصبان على شرح الأشموني. و لذلك يقول ابن هشام الأنصاري معلقا على ألفية ابن مالك:" كتاب صغر حجما و غزر علما، غير أنه لإفراطه في الإيجاز قد كان يعد من جملة الألغاز." **[73] (ص 11)**

تيسير النحو بحذف ما يستغنى عنه في ضبط النطق: ويتمثل هذا الاتجاه في ثورة ابن مضاء على أصول النحو العربي و دعوته إلى إلغائها، فدعا إلى حذف كل ما لا يفيد في ضبط النطق وتعلم العربية، وقد صرح بهذا الهدف قائلا: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه عما أجمعوا على الخطأ فيه." **[20](ص76)** فينطلق ابن مضاء في ثورته على أصول النحو العربي ودعوته إلى إلغاء كل ما لا يفيد في ضبط النطق من مسلمة، وهي أن الهدف الوحيد من النحو هو تعلم اللغة بنطقها و إعرابها وفق ما جاء في كلام العرب، وما خرج على هذه الغاية فهو زيادة لا فائدة منها، و لذلك دعا إلى إلغاء كل ما لا يحقق هذه الغاية.

من جملة ما دعا ابن مضاء إلى إلغائه من النحو نظرية العامل وكل ما يتصل بها من أبواب و مباحث لا تفيد في ضبط النطق، كالتنازع والاشتغال والتقدير والتعليل. كما دعا إلى إلغاء القياس التعليلي و أبقى على القياس الأصلي، لأن الأول لا يفيد شيئا في ضبط النطق غير التعليل لصيغ و تراكيب موجودة فعلا في اللغة، كأن نعلل عمل (ما) الحجازية الرفع و النصب في المبتدأ و الخبر بشبهها بـ(ليس)، أما الثاني فيفيد في ضبط النطق و إنشاء صيغ و تراكيب جديدة، كأن تسمع أن من قام بالفعل (دخل) هو (الداخل) فتعرف أن من قام بالفعل (خرج) هو (الخارج). كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث والإبقاء على العلل الأول، لأنها تفيد في ضبط النطق، فيُكتفى في العملية التعليمية بمعرفة أن الفاعل مرفوع و المفعول به منصوب مثلا، و ما زاد على ذلك فلا فائدة من تعلمه.

بالإضافة إلى إلغاء التمارين و التطبيقات غير العملية من التي تهتم بصيغ قد لا تكون موجودة فعلا في اللغة، كأن نطلب من المتعلم أن يبني الفعل (ضرب) على وزن (فعلل).

تتميز محاولة ابن مضاء في تيسير النحو بأنها تختلف عمّا سبقها من محاولات تبسيط قواعد النحو وتيسير تعلمها وفهمها والعمل بها، ويوضح حلمي خليل سبب هذا الاختلاف قائلا:"...ذلك أن الكتب التعليمية المبسطة التي سبقته لم تقترب من أصول التفكير النحوي أو النظرية النحوية كما وضعتها البصرة فقد اتجهت إلى التطبيق و التعليم و الاختصار في إطار هذه النظرية، أما محاولة ابن مضاء فهي الوحيدة التي تتصل بمبدأ التيسير والإصلاح من ناحية و مناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعها النحاة من ناحية أخرى ونقدها وفق أصول نظرية جديدة"[35](ص55).

انتقدت محاولة ابن مضاء من الناحيتين، التعليمية والعلمية، فمن الناحية التعليمية، فهو يراعي من خلالها كل ما من شأنه تيسير تعلم العربية والابتعاد عما يخل بهذه الغاية، ولعل ذلك يجعل النحو أقرب إلى الأفهام، فيكون وسيلة لتعليم اللغة وضبط النطق، ولذلك وجد فيها بعض دعاة تيسير النحو المحاولة المثالية لتيسير النحو غير أنه لم يشر إلى ذلك، وإنما وجه نقده للنحو العربي ككل عدا ما يفيد في الاستعمال وضبط النطق.

أما من الناحية العلمية فقد رفض كل ما يتجاوز ظاهر اللغة من تعليل وتقدير وعوامل، فكانت محاولته أشبه بما دعا إليه دعاة المنهج الوصفي في هذا العصر، ولعله تأثر في ذلك بعوامل ومؤثرات عقلية ودينية مذهبية لا يتسع المقام لذكرها في بحث كهذا. و إلى جانب ذلك فهولا يقرّ بوجود الجانب العلمي البحت، فيرى أن النحو كله لغاية تعليمية، و لذلك لم يحدد مجال دعوته لتيسير النحو في إطار النحو التعليمي و إنما وجه نقده لما جاء في النحو ككل، و لعل ذلك ما جعل كثيرا من دعاة تيسير النحو المحدثين لا يقرون بوجود الجانب العلمي من النحو العربي، فوجهوا هم أيضا نقدهم للنحو العربي ككل.

شعر النحاة القدامى بالحاجة إلى تيسير النحو و تبسيط عرض قواعد فوضعوا مؤلفات مختصرة بأشكال تختلف أحيانا وتتشابه أحيانا أخرى، فتراوحت بين الوصف و إعادة ترتيب أبواب النحو و تقديم القواعد في أبيات منظومة.

أما الأسس التي اعتمد عليها هؤلاء في تأليفهم لتلك المختصرات فهي واحدة مشتركة بينهم، منها الانتقاء والاختصار والاقتصار على ما هو ضروري لضبط اللسان و صونه عن الخطأ. و مما يلاحظ أن النحاة القدامى لم يتجاوزوا تيسير النحو إلى انتقاده و المطالبة بإصلاحه، و ربما كان ذلك لإدراكهم جيدا الفرق بين النحو العلمي و النحو التعليمي.

3.2. محاولات المحدثين في تسيير النحو.

لقد كانت محاولات *القدامى* في تيسير النحو في مجملها محاولات عملية تهدف إلى إيجاد قواعد سهلة موجزة من أجل تقريبها من ذهن المتعلم المبتدئ، ولم تمس تلك المحاولات أصول التفكير النحوي أو تحاول تغيير النظرية النّحوية كما وضعها النّحاة الأوائل المؤسسون وإنما اتجهت إلى التطبيق والاختصار في إطار هذه النظرية.

أما حديثا فهناك محاولات أخرى عملية واصل أصحابها درب القدامى في تيسير النّحو دون الاقتراب من الأصول النظرية والمنهجية للنّحو القديم ، منهم علماء الأزهر ، وقد كانت دروس النحو في الأزهر محصورة في الشروح والمتون وشرح شواهد الكتب التعليمية، كشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي و شرح شواهد شذور الذهب للفيومي ، ومع ظهور النهضة العربية وقيام بعض المثقفين ببعثات إلى الدول الأوروبية واطّلاعهم على أحوال الدراسات اللّسانية ومناهجها الحديثة تأثروا بها تأثرا كبيرا، ومن هؤلاء رفاعة الطهطاوي، فقد خرج عن طريقة علماء الأزهر وطرق التدريس المنتشرة باستعمال الشروح والحواشي والتعليقات، فألف كتابه " التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية " متوخيا فيه سهل العبارة وبساطة العرض مستخدما فيه أول مرة الجداول الإيضاحية، وقد رأى فيه نقاده أنه كان بداية الطريق لتخليص الكتاب النّحوي من العبارات الغامضة والاختلافات النحوية والشروح الجزئية وإعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح وبأمثلة الاستعمال اليومي، ومع ذلك فقد كان محاولة عملية في إطار النظرية النحوية القديمة، فلم تخرج عن محاولات تيسير النحو وتبسيطه عند القدامى في شيء، كما أنها لم تنتقد النحو العربي والأسس التي يقوم عليها . وقد ألفت كتب تعليمية نحا أصحابه نحو رفاعة الطهطاوي من حيث كونها عملية لا تمس الأصول النحّوية في شيء مثل النّحو الوافي للدكتور عباس حسن والتطبيق النحوي والصرفي للدكتور عبده الراجحي.

أما المحاولات التي اتجهت إلى نقد النحو العربي من حيث الأسس التي قام عليها و مناهج بحثه و الاختلافات بين النحّاة و المضمون عموما فقد تراوحت مضامينها بين الحذف و الإلغاء و الاستبدال و ضم بعض الأبواب لغيرها في إطار النظرية النحوية العربية أحيانا ، و بين محاولة استثمار النظرية اللغوية الغربية الحديثة من أجل تطبيقها على العربية و إعادة بناء نحو عربي على أسس شبيهة بالأسس التي بني عليها نحو اللغات الغربية الحديثة أحيانا أخرى .

و هناك تيار آخر لا يمكن تجاهله أو إغفاله في موضوع كهذا ، ذلك التيار الذي حاول المسّ بالواقع اللّغوي فدعا إلى حذف بعض الظواهر اللغوية و الاستغناء ببعض الأساليب عن بعض وحذف

بعض الصيغ الصرفية مما لم تعد العربية في حاجة إليه - في رأيهم - و الإبقاء على ما يفيد في ضبط النطق و لا يجد المتكلم صعوبة في أدائه ، فانتقل أصحاب هذا المطلب من تيسير النحو بإعادة النظر في بعض قواعده إلى تيسير العربية نفسها بإعادة النظر في بعض عناصرها و أقسامها و جزئياتها، التي ثبت استعمالها في كلام العرب الفصحاء.

3.2. 1.أسباب الدعوة إلى تيسير النحو عند المحدثين :

هناك أسباب كثيرة جعلت الباحثين يدعون إلى تيسير النحو و تبسيط، فهو في نظرهم صعب معقد، وقد ثاروا على أسسه وجزئياته مما لا يساعد على ضبط النطق و حسن استعمال العربية و حاولوا إصلاح الخلل الذي رأوه فيه ، وقد تنوعت الأسباب التي دعت الباحثين في العصر الحديث يدعون إلى إعادة النظر في النحو و محاولة تيسيره، و منها:

- التأثر بآراء ابن مضاء القرطبي من خلال كتاب الرد على النحاة : أحدثت الآراء التي وردت في الكتاب ضجة كبيرة، وذلك بعدما حققه الدكتور شوقي ضيف، حيث أعجب الكثير من الباحثين بدعوة ابن مضاء القرطبي إلى حذف كل ما لا يفيد في ضبط النطق ولا يحتاج إليه في التعلم فاتخذه غير باحث موضوعا لبحثه، وقد كان سببا لتأليف عدة كتب تدعو إلى تيسير النحو منها كتاب تجديد النحو و تيسير النحو التعليمي لشوقي ضيف وكتاب أصول النحو العربي ورأي بن مضاء للدكتور محمد عيد.

لقد كان تحقيق شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة بداية لانطلاق دعوات كثيرة لتيسير النحو و تخليصه مما يمكن للمتعلم الاستغناء عنه ، وقد رأينا أن الدكتور شوقي ضيف نفسه قد خطط لمحاولته في تيسير النحو بعد اكتشافه للكتاب، وقد ضمنه مدخلا شرح فيه خطته لتيسير النحو .

- التأثر بالمدارس الغربية الحديثة: و ذلك عندما اطلع بعض الباحثين العرب من الذين أرسلوا إلى أوروبا في بعثات علمية على النظرية البنوية الوصفية التي حلت محل الدراسات اللغوية المقارنة و التاريخية آنذاك فأعجبوا بها، وبعد عودتهم دعوا إلى استبدال منهج الدرس اللغوي العربي ككل ولم تقتصر دعوتهم على تغيير منهج الدرس النحوي فقط لأن ذلك لا يتأتى إلا بالإصلاح الشامل لمنهج الدرس اللغوي. يقول طه حسين : " لقد دعونا نحن إلى هذه الفكرة منذ سنين متأثرين بالعقلية الحديثة بعد أن تزودنا بالثقافة الغربية، وبعد أن رأينا نحو اللغات الأجنبية ميسرا فأردنا أن نكون كغيرنا موفوري الحظ من التحضر الحديث، نقيم نحونا على الظواهر الطبيعية المحضة "[73](ص41).

لقد كان دعاة تيسير النحو من المتأثرين بالمنهج الوصفي يظنون أنه كفيل بحل مشاكل النحو واللغة العربية لاعتماده على أسس أكثر علمية منها الملاحظة و الوصف و الابتعاد عن فرض القواعد، بل إن هناك من دعا إلى حذف الصيغ الثقيلة التي قلّ استعمالها ،من ذلك ما دعا إليه الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي : "... وعلى سبيل المثال إذا كان ذوق العصر يستثقل صيغة المثنى أو نون النسوة، وإذا كان أغلب الأدباء باعترافهم يتحاشون أمثال هذه الصيغ في كتاباتهم، فلماذا لا نستخلص قاعدة نطبقها على غرار ما فعل الإنجليز، وذلك عندما أصبح ذوق العصر يستثقل ضمير المخاطب المفرد thou، فاستغنوا عنه ورجحوا استعمال الضمير للمخاطب you سواء كان مفردا أو جمعا"،[74](ص25) فالتأثر بآراء الغربيين جعل بعض الباحثين العرب يدعون إلى حذف ما يمكن الاستغناء عنه في الكلام، ولو كان عنصرا من عناصر اللغة كصيغة المثنى أو نون النسوة.

ـ ضعف نتائج التحصيل اللغوي عند المتعلمين : لقد كان ضعف نتائج المتعلمين وانتشار الأخطاء اللغوية و النحوية في كلامهم والأخطاء الإملائية في كتاباتهم وحتى في الصحف والمجلات سببا للقول بصعوبة النحو و تعقيده خاصة و أن لغة التعلم الفصحى بعيدة عن اللغة المنطوقة التي يستعملها المتعلمون، فأصبحت القواعد تُتعلم بمنأى عن الاستعمال اليومي مما جعل من أمر تعلمها يبدو صعبا و معقدا ولذلك حاول دعاة تيسير النحو بسط قواعده لتقريبها من أذهان المتعلمين .

عدم التفريق بين القواعد النحوية العلمية و القواعد التعليمية : هناك من دعاة تيسير النحو من كان يدعو إلى الاقتصار على ما يفيد في العملية التعليمية ، و ذلك لان معظم طرق التعليم التي كانت سائدة لم تميز بين مستويي النحو العلمي و التعليمي فكانت القواعد التي تعرض على المتعلمين صعبة كثيرة التفريع و الخلافات، يقول الدكتور طه حسين :" إذا كان النحو مستحبا إلى الأخصائيين و إلى الذين يفرغون لمثل هذه الدراسات فمن الحمق كل الحمق أن نأخذ عقول الشباب بتعلم هذا النحو و الخضوع لمشكلاته و عسره و التوائه ، هذا الذي لا يلائم الحياة الحديثة ولا التفكير الحديث". [52](ص394)

يضاف إلى تلك الأسباب أن أغلب دعاة تيسير النحو كانوا من الأدباء و المؤلفين أمثال طه حسين و شوقي ضيف الذين يهتمون بالنحو كوسيلة موصلة إلى إتقان اللغة كتابة و نطقا أكثر من اهتمامهم به كعلم يدرس للكشف عن أسرار الظاهرة اللغوية.

2. 3. 2. أشكال الدعوة إلى تيسير النحو عند المحدثين:

لقد تناولت في هذا المبحث بعض محاولات تيسير النحو عند المحدثين و مناقشة بعض مضامينها، و قد صنفت هذه المحاولات حسب المنطلقات و الأسس التي اعتمدها أصحابها في مطالبهم التيسيرية و

حصرتها في ثلاثة أصناف، أولها المحاولات التي تمت في إطار هذه النظرية فلم تخرج عليها إلاّ في بعض جزئياتها، كالمطالبة بتغيير منهج الدرس النحوي عن طريق ربط النحو بالمعاني أو كالمطالبة بإعادة تنسيق أبواب النحو و ذلك بنزع مبحث معين من الباب الذي وجد فيه و ضمه إلى باب آخر، و المطالبة بالتخلي عن بعض ألقاب الإعراب في حال عدم الحاجة إليها في تبيُّن المعنى و فهمه و بعض ألقاب وعبارات الإعراب المحلي و التقديري ، و حذف بعض التقديرات غير المستعملة فعلا في الكلام ، وحذف العلل الثواني و الثوالث من التي لا تفيد في ضبط النطق.

أما النوع الثاني فيتمثل في تلك المحاولات التي طالب فيها أصحابها ببناء نحو جديد يقوم على أسس معرفية مغايرة لتلك التي بنى عليها النحاة العرب المؤسسون نحوهم القديم ، فحاولوا في سبيل ذلك تغيير النظرية النحوية و هدم الأسس التي بنيت عليها من تقدير و عامل و قياس. و معظم هذه المحاولات كانت في إطار المنهج الوصفي الذي دعت إليه النظرية البنيوية الغربية الحديثة التي أسسها *دي سوسور* و تلاميذه من بعده وقد اطلع عليها بعض الباحثين العرب و تأثروا بهاو حاولوا تطبيقها على النحو العربي ، من هؤلاء تمام حسان و مهدي المخزومي و أنيس فريحه و محمد عيد و عبد الرحمن أيوب.

وأما النوع الثالث فيتمثل في تلك المحاولات التي ركزت على الواقع اللغوي دون القواعد بعينها، فدعا أصحابها إلى حذف بعض العناصر اللغوية و الاستغناء عن بعض الأساليب و الصيغ التي ثبت وجودها فعليا في الواقع اللغوي إضافة إلى دعوتهم إلى ترك حركات الإعراب و التزام السكون في أواخر الكلمات،و هناك من دعا إلى ترك الفصحى ذات الأحكام الشديدة و اللجوء إلى فصحى مخفّفة و حتى الاكتفاء بالعامية باعتبارها تطورا طبيعيا للفصحى في نظرهم.

2. 3. 3 المحاولات التيسيرية التي تمت في إطار نظرية النحو العربي:

هناك من يردّ بروز مطالب تيسير النحو من قبل هذه الفئة بالذات إلى ظهور كتاب الرّد على النحاة لابن مضاد القرطبي ، و ذلك عندما حققه الدكتور شوقي ضيف في سنة سبعة وأربعين فأحدثت أفكاره ضجة كبيرة بين الأوساط العلمية و ظهرت على إثره محاولات كثيرة لتيسير النحو، وما يميز هذه المحاولات في مجملها أنها لم تخرج في عمومها عن إطار النظرية النحوية العربية، فاقترحت حلولا لا تخرج عما أوجده النحاة الأوائل، و إن حَوَت في طياتها أفكار الحذف و إزالة ما لا يحتاج إليه في ضبط النطق.

اختلفت طرق نشر دعاة تيسير النحو لآرائهم فتنوعت بين محاضرات و مقالات نشرت في المجلات وكتب ومنشورات لأعمال المجامع اللغوية. من أبرز هذه المحاولات و أهمها محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، ذلك أنه جاءت في شكل كتاب – إحياء النحّو- إذ لم يكتف بنشر آرائه هنا و هناك و في المقالات و الندوات مثلما فعل بعض المطالبين بتيسير النحو أمثال الدكتور *طه حسين*، وكذلك محاولة الدكتور شوقي ضيف من خلال كتابيه تجديد النحو و تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا.

لقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى مع مجموعة من علماء عصره أمثال الدكتور طه حسين ـ كما ذكرنا ـ والرافعي، وإبراهيم بيومي مدكور ممن طالبوا بحذف بعض العناصر التي عقدت النحو والتي تظهر غلو النحاة القدامى و صعوبة طرقهم في التأليف و دراسة ما يستغنى عنه في الدرس النحوي.

طالب دعاة تيسير النحو هؤلاء بإعادة النظر في قواعد النحو العربي ومنهج دراسته، غير أنهم لم يأتوا بآراء واقتراحات جديدة غريبة خارجة عن نظرية النحو العربي وذلك لأنهم يعتقدون أن اعتماد الأفكار الغربية و تطبيقها على علوم العربية، وخاصة اللّغة الأدب العربيين لا يعتبر تجديدا، وإنما ذلك هو التقليد بعينه ، ويؤكد الدكتور طه حسين موقفه من اقتباس الأفكار الغربية الغريبة عن المجتمع العربي، يقول:"... فتجديد الحياة المادية إذن يسير إذا يسرت أسبابه، ولكن تجديد الحياة العقلية ليس من اليسر والسهولة بهذه المنزلة، و إنما هو في حاجة إلى تطور شديد عميق بعيد المدى إلى تطور يمس النفس ويمس العقل و القلب و الضمير و يمس المجالات الإنسانية كلّها، و هذا تطور بطبعه بطيء"[52](ص411).

إدراك هذه الفئة من دعاة تسير النحو طبيعة تطور الأشياء، و لاسيما تطور الجوانب العقلية منها جعل محاولاتهم التيسيرية لا تخرج عن إطار النحو العربي فلم تقترح حلولا ليست موجود فيه، ولإيجاد أفكار جديدة لابد من طول الزمن وإعمال الفكر انطلاقا من معطيات نحوية عربية، ثم تكيفها بعد ذلك مع ما يتلاءم وحاجات المتكلمين في العصر الحديث، أما أن نعتمد على غير ما جاء في النظرية النحوية وأوضاع اللغة العربية لمعالجة مشاكل النحو العربي باقتباس ما جاءت به النظريات اللغوية الغربية فذلك أشبه ما يكون باقتراح حلول جاهزة قد تلائم اللغة العربية، و قد لا تلائمها، فهذه النظريات قد وضعت لتطبق على لغاتها التي نشأت في أحضانها و لأجل دراستها، ولا يخفى علينا مدى تمايز اللغات بفضل الخصوصيات التي تتميز بها كل منها و تجعلها مختلفة عن غيرها من اللّغات.

إضافة إلى أن الاعتماد على آراء الغير لحل مشكلة اللّغة العربية يعتبر تقليدا في حد ذاته و نكون بذلك قد انتقلنا من تقليد السلف إلى تقليد مبتكري تلك النظريات الحديثة ولذلك حاول أصحاب هذا الاتجاه تيسير النحو العربي واقترحوا حلولا من صميمه لا تخرج عن إطاره، فقدم طه حسين كتاب إحياء النحو

على أنه جزء من نحو البصرة أو الكوفة أو بغداد لأن المقترحات التيسيرية التي حواها كتاب الإحياء لم تبتعد عن أصول النحو العربي أو تحاول نقضها. و يقول الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتابه تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا:" وسميت الكتاب " تجديد النحو"، و هو لا يترخص أي ترخّص في مقومات العربية وأوضاع أبنيتها وصياغاتها المحكمة".[75](ص6) و لعل في ذلك دليل على أنه لا يقصد هدم نظرية النحو العربي، و إنما الغرض من ذلك اجتياز صعوبات النحو العربي وحل مشكلاته.

2. 3. 2. 1- الدعوة إلى تجديد منهج دراسة النحّو العربي:

لعل أهم ما دعا إليه أصحاب هذه المحاولات هو إعادة النظر في منهج الدراسة النحوية لأنه يولي اهتماما كبيرا لجانب الألفاظ ، بينما لا ينبغي أن يقتصر هذا المجال ـ مجال الدراسة النحوية ـ على الجانب اللفظي وحده، لأن ذلك يجعل ميدان النحو ضيقاً ، وقد بالغ النحاة القدامى باهتمامهم بالجانب اللفظي وإهمالهم لجانب المعاني، وذلك عقد النحو و صعب أمر تعلمه قديما وحديثا، خاصة أن الطالب يحس أن أمثلته و قوالبه لا ترتبط بالحياة التي يعيشها بصلة، و الحل برأي هؤلاء يكمن في ربط النحو بالمعاني.

دعا الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى تغيير منهج الدرس النحوي من خلال كتابه الإحياء ، يقول:" أطمع أن أغيّر منهج البحث النحوي و أبدلهم منه أصولا يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[7](ص أ) ، فنجده يقترح الحلول لتيسير النحو آخذا بعين الاعتبار مبدأ الفقه بالأساليب إضافة إلى معرفة الإعراب و ضبط أواخر الكلمات كحل فركز عليه تركيزا كبيرا ، وذلك لأن النحو هو قانون تأليف الكلام و ليس دراسة لأواخر الكلم إعرابا و بناء فقط، كما دعا إلى استبعاد الفلسفة الكلامية و المتمثل أغلبها في نظرية العامل و ما ترتب عليها من تعقيدات في التعليل للألفاظ على حساب المعاني.

اعتمد الأستاذ إبراهيم مصطفى على مبادئ تتعلق بتغيير منهج الدرس النحوي وهي:

ـ ربط حركات الإعراب بالمعاني الوظيفية التي تؤديها بدلا من التركيز عليها على أنها أثر من آثار العامل ، فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضـافة، أما الفتحة فهي ليست دالة على معنى وظيفي و إنما هي الحركة التي يحب العرب الوقوف عليها لخفّتها. يقول: " ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، و لكن ماذا تشير إليه من معنى"[7](ص60)، إذ يركز على حركات الإعراب على أنها دلالات حاملة لمعان لا على أنها أثر من آثار العامل وبذلك تختصر المباحث النحوية إلى ثلاثة، وهي باب المرفوعات، وتشمل كل مسند إليه، وباب المجرورات، وتشمل المضاف إليه و الاسم المجرور، وباب المنصوبات ويشمل ما تبقى من مباحث نحوية من مفعول به ومفعول فيه ومفعول مطلق ومفعول

لأجله ومفعول معه وحال وتمييز، وبذلك يتمكن المتعلم من الإلمام بمباحث النحو المتعددة، فيكتفي بمعرفة أن الكلمة مرفوعة إذا كانت مسندا إليه، أو مجرورة إذا سبقت بحرف من حروف الجر أو كانت مضافا إليه، وتكون منصوبة في الباقي.

ـ إعادة تصنيف الأبواب النحوية بالاعتماد على المعنى العام الذي تفيده خلافا للنحاة، فقد درسوا أبواب النحو بالاعتماد على نظرية العامل. تدل الضمة في آخر الكلمة على أن الكلمة يُتحدث عنها فإذا رآها المتعلم أو سمعها في أخر الكلمة تمكن من حصر الوظيفة التي تؤديها، فهي إما فاعل أو نائب فاعل أو مبتدأ أو اسم لكان أو إحدى أخواتها ولا يخرج من هذا الباب إلا اسم إن أو إحدى أخواتها .

يرى إبراهيم مصطفى أنه يجب الاكتفاء بالقول أن الكلمة مسند إليه للدلالة على أنه يُتحدث عنها ولا داعي للتفصيل والتفريق بين الفاعل ونائب المفاعل والمبتدأ، وذلك من شأنه تقليل الأبواب النحوية وجعلها أقرب إلى الفهم، يقول:"هذه أبواب الرفع الثلاثة: المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، اضطرد فيها الأصل الذي قررنا، وأغنانا عن تكثير الأقسام وتعديد الأبواب وعن فلسفة العامل وشغب الخلاف، وجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربية " [7](ص60).

ويقول أيضا:" وإذا تتبعنا هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من التماثل و التوافق ما يوجب أن تكون بابا واحدا يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام "[7](ص54). فالفاعل ونائب الفاعل و المبتدأ في نظره شيء واحد، فلا فرق بين أن نقول: (كُسر الإناءُ)، و بين قولنا:(انكسر الإناءُ)، أو قولنا: (الإناءُ كُسِرَ)، فكلها تدل على معنى واحد وهو انكسار الإناء. غير أن ذلك يؤدي إلى إهمال بعض المعاني الجزئية ، فقولنا: (كُسر الإناءُ) يعني أن هناك تركيبا آخر ممكنا كقولنا مثلا : (كَسر الولدُ الإناءَ)، وقد جيء بالجملة الأولى لغرض معنوي معين كالجهل بالفاعل مثلا أو الرغبة في عدم ذكره خوفا عليه أو منه أو تعظيما له أو احتقارا له. [48](ص253) و لا يعقل أن نغفل عن المتعلم تلك المعاني بعدم التفريق ببين الفاعل ونائب الفاعل لمجرد أنّ كلا منهما مسند إليه مرفوع، خاصة و أنه هو من يدعو إلى ربط القواعد النحوية بالمعاني التي تقابلها. ويضـاف إلى ذلك أيضا أن اسم (إن) و أخواتها نسخت ضمته، وأصبح منصوبا مع أنه مسند إليه وهو كلمة يُتحدث عنها، ولم يرد اسم إن مرفوعا إلا في أحيان قليلة منها قوله تعالى: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا"[58](طه آية63)، وفي بعض أشعار العرب كقولهم:

فَاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُمْ بغاة ما بقينا في شقاق[34](ج1 ص290).

وقد ورد في كتاب سيبويه قول للعرب إنهم (أجمعون ذاهبون، وإني وزيدٌ ذاهبون) [34](ج1 ص290).

يفسر إبراهيم مصطفى ورود اسم إن مرفوعا عند العرب بأنهم لمحوا حقه في الرفع لأنه مسند إليه ومتحدث عنه ليقرر في آخر المبحث أن:" هذه أبواب الرفع قد اطرد فيها الحكم، و هو أن كل مرفوع فهو مسند إليه متحدث عنه. "[7](ص71)

ورود اسم إن مرفوعا ليس حكما مطردا وإنما هو ظاهرة قليلة في القرآن وفي كلام العرب بالقياس إلى وروده منصوبا - وهو الشائع - أما من الناحية التعليمية فإن المتعلم يجد اسم إن مسندا إليه منصوبا، ولا حاجة لمعرفة إن كان ورد مرفوعا في أحيان قليلة أم لا، لأن المتعلم تُساق إليه القاعدة النحوية تبعا لما هو مطرد وشائع معروف.

لقد كانت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى لإثبات اطراد حكم الرفع لكل مسند إليه من الناحية العلمية بينما المهم هو إثبات مناسبتها لحاجات المتعلم من الجانب التعليمي لأنه قصد إلى تيسير النحو وجعله قريبا إلى روح العربية. إضافة إلى أن مطالب التيسير يجب ألا تتعارض مع الجانب العلمي النظري.

كما حاول أيضا إثبات تطابق المبتدأ والفاعل فكل منهما مرفوع و مُتحدث عنه، غير اصطلاح النحاة يقتضي أن: - يذكر الأول قبل الفعل و يجوز أن يتأخر، أما الثاني فيذكر بعده ولا يجوز بحال أن يتقدم عليه - كلاهما قد لا يظهر في الجملة، فيكون الأول محذوفا أما الثاني فهو مستتر مقدر.

- الفاعل لا يتطابق مع فعله إذا كان مثنى أو جمعا، فتقول: (فاز الشهيد) و (فاز الشهداء)، أما المبتدأ فيجب أن يطابق خبره و إن كان فعلا (جملة فعلية)، فتقول: (الشهيد فاز) و (الشهداء فازوا).

يعتبر إبراهيم مصطفى أن اصطلاح النحاة في التفريق بين الفاعل و المبتدأ يستند على الجانب اللفظي، أما من الناحية المعنوية فإنه لا فرق بينهما، فنقول :(ظهر الحق) و (الحق ظهر)، و نقول في جواب: (كيف زيد) ؟ دَنِفٌ (خبر) أو دَنِفَ (فعل ماض) أي زيدٌ دنفَ، ونقول : (جاء المعلم) و (جاؤوا المعلمون)، وقد ورد في الحديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم:" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار"[53](ص522).

اصطلاح النحاة في التفريق بين الفاعل و المبتدأ ليس مبنيا على مراعاة جانب اللفظ فقط، و إنما بنوا رأيهم على مراعاة كل من الجانبين، فمن جانب اللفظ قالوا بعدم جواز تقدم الفاعل على فعله لأنه إذا ذكر قبله فإنه يحتاج إلى فاعل قد يكون مستترا وقد يكون ظاهرا، فقولنا مثلا في: (الحق ظهر) أن

الفاعل مستتر تقديره (هو) يعني أن هناك موضعا فارغا يمكن أن يُشغل فتتولد تراكيب أخرى، مثل: الحق ظهر نورُه ، فتكون كلمة (نورُه) هي الفاعل.

أما من جانب المعنى فإنه يتغير تبعا لتغير موضع الاسم (المبتدأ أو الفاعل) فإذا ذكر أولا دلّ ذلك على التركيز عليه والاهتمام به، يقول الجرجاني :" فإذا قلت عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطّأت له، وقدمت الإعلام فيه فدخل على القلب دخول المأنوس به وقبله قبول المتهيّئ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته، وأنفى للشبهة وأمنع للشك، و أدخل في التحقيق. و جملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه و التقدمة له". **[66](ص380)**

أما إذا كان الاسم بعد الفعل (أي فاعلا) فإن التركيز يكون على الفعل، يقول الجرجاني:"...ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك تعلم وجوده"، **[66](ص33)** فللابتداء بالفعل معنى فرعي يختلف عنه عند الابتداء بالاسم، حيث يكون التركيز و الاهتمام على ما ابتُدئ الكلام به.

دعا إبراهيم مصطفى إلى دراسة أبواب النحو بالاعتماد على المعنى خلافا للنحاة، فقد درسوا أبواب النحو بالاعتماد على نظرية العامل، من ذلك باب (لا) حيث جمع المواضع التي ترد فيها (لا) استنادا على المعنى العام الذي تفيده و هو النفي. بينما وجدت في كتب النحو العربي موزعة على مباحث متعددة حسب ما تعمله في كل مرة، منها باب ليس حيث ذكرها سيبويه في باب ما أجري مجرى ليس كقولنا :" ليس زيد ذاهبا و **لا** عمرو منطلقا"، **[34](ج1 ص14)** و باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، يقول:" وتعرف اللام ههنا بلام النهي كقولك : لا يقطعْ الله يمينك"**[34](ج2 ص178)**، و في باب ما إذا لحقته لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحقه، "كقولنا:لا مرحبا و لا أهلا ولا سهلا ...لم تغير الكلام عما كان عليه". **[34](ج2 ص152)**.

لقد كان اهتمام النحاة القدامى بتصنيف الأبواب النحوية قائما على أساس نظرية العامل من ذلك دراستهم لـ (لا) في عدة أبواب حسب التغيير الذي تحدثه في الكلام الذي تدخل عليه. أما إبراهيم مصطفى فيرى أن باب لا من الأبواب التي يكثر فيها خلاف النحاة و جدالهم، فحصر الحالات التي ترد فيها (لا) مع الأسماء و الحالات التي ترد فيها مع الأفعال و دعا إلى دراستها في باب واحد.

تدريس الأبواب النحوية على أساس المعنى للمتعلمين من الوسائل المفيدة التي تساعدهم على ضبط الأساليب واستعمالها كأسلوب الشرط و أسلوب النداء و أسلوب النفي، غير أن ذلك لا يخلو

من عدة إشكالات، منها أن الباب الواحد على أساس المعنى يحيلنا على أبواب متعددة من حيث الإعراب، و بذلك يصعب على المتعلم ضبط لسانه، فباب النفي مثلا يقودنا للحديث عن جزم الفعل الفعل المضارع بـ(لم) و عن نصبه بـ (لن) و عدم تغيره إذا سبق بـ(ما) و (لا) و (ليس).

لعل ربط تعليم القواعد النحوية بما يقابلها من أغراض بلاغية من الوسائل المفيدة في تعليمها ولذلك يدعو الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح إلى العناية بالبلاغة و النحو معا في العملية التعليمية، فيرى أن تفضيل أحدهما على الآخر في تلك العملية التعليمية إجحاف باللغة و تعقيم لتعليمها[11](ص182) ، وذلك لأن النحو و البلاغة متلازمان في عملية الخطاب الطبيعي، فلا يمكن الفصل بين الكلام المتحدَّث به و حال الحديث، وهو مجموع الأحوال التي يجري فيها الخطاب وما يقترن به من أسباب ومسببات ومثيرات وغيرها مما يرتبط به محتوى الحديث من قريب، و المتعلم يأخذ تلك الخطابات في محيطها الطبيعي مقترنة بالأحوال الخطابية المناسبة لها، فمن غير المناسب أن يدرسها كقوالب جامدة مجردة من الأحوال و الظروف التي أنتجتها.

من بين الذين طالبوا بربط الأحكام و القواعد النحوية بالمعاني التي تؤديها الدكتورة عائشة عبد الرحمن – و قد أشرنا قبل إلى هذا – فترى هي الأخرى أن الفصل بين الإعراب و المعنى غير مجد في العملية التعليمية ، تقول:" و كان الخطأ الأول أن الأصل في الإعراب أن يضبط المعنى و يدل عليه، لكن اللّغويين فصلوا النحو عن المعاني و وضعوا بينهما الحدود والأسوار"[76](ص196).

طالب العديد من دعاة تسيير النحو بإعادة النظر في الدرس النحوي العربي و ربطه بجانب المعاني لتحقيق التكامل في الجانب التعليمي من النحو سواء كان ذلك من طرف الأفراد أو المجامع اللغوية ، فمجمع اللغة العربية بدمشق انتهى إلى هذا المطلب، و قد ورد في النتائج التي خلص إليها أعضاء المجتمع إلى أنّ:"هناك ناحية لم يعن بها الباحثون المعاصرون العناية الكافية و لم تشر التوصيات إليها إلا عرضا، و هي أن المعاني جزء من النحو، فلا يقتصر الغرض من إتقان النحو على ضبط أواخر الكلام أو تعداد صيغ الأفعال المزيدة و مشتقاتها مثلا و إنما ينبغي تنبيه الطالب إلى أن تغير الحركات الإعرابية والصيغ و يؤدي إلى تغيير المعنى، و لذلك لا يصح – فيما نحسب – الاقتصار في تعليم الصرف مثلا على إيراد مصادر الأفعال لغير الثلاثي، فمن الضروري أن يعرف طلابنا أكثر أوزان غير الثلاثي و معاني كل من الزيادات التي تطرأ على المجرد...كما يحسن أن تذيل كتب النحو ببحوث موجزة تصنف أبواب أداء المعاني المختلفة و وسيلة ذلك فيكون هناك مثلا باب لأساليب النفي و الاستفهام و أدواته في الجمل الاسمية و الفعلية و الفرق بين معاني هذه الأدوات و باب آخر لأدوات التوكيد الداخلة على الأفعال و الأسماء و ثالث لأدوات الشرط الجازمة و غير الجازمة،

و لعله من الخير أن يجعل شطر كبير من مباحث علم المعاني جزءا من النحو فلا يقرأ القصر في علم و الحصر في علم آخر و لا يدرسون دواعي الحذف أو التقديم و التأخير في علمين متمايزين و ذلك حتى لا يحسوا أن الغرض من دراسة النحو ينحصر في ضبط أواخر الكلم أو في معرفة طرق الاشتقاق و صوغ الأبنية دون الوقوف على المعاني المستفادة منها". **[37](ص36)**

قد يبدو رأي هؤلاء مقبولا بل و مطلوبا خاصة إذا حددنا ذلك بمجال تعليمية للنحو غير أننا لا بدّ أن نشير إلى أن هناك فرق بين من يطالب بذلك في مجال تعليمية النحو و يرى في هذا الربط وسيلة ناجحة لتيسير تعلم و فهم القواعد النحو وإمكانية تطبيقها في الاستعمال ، و بين من يطالب به ظانّا أنه جديد يُجدد النحو من خلاله و يتغير به منهج دراسته، وذلك لعدّة أسباب منها أن العلماء القدامى لم يغفلوا الصلة القائمة بين علم النحو و علم المعاني، و ذلك الفصل بينهما من الناحية العلمية ليس إلا وسيلة منهجية لتسهيل الدراسة.

من يتأمل مسار العلوم يجدها تنشأ متشابكة مضطربة، ثم تتجه شيئا فشيئا إلى الدقة و التخصص و هذا المسار الطبيعي لجلّ العلوم، فمنهج العلم لا يتحدد إلاّ إذا توافرت شروط معينة منها الدّقة و التخصص و الدراسة الموضوعية ، و لا أظن ذلك يتحقق في مجال الدراسة النّحوية إذا امتزج بدراسة المعاني و كل منهما علم مستقل لحاله.

2. 3. 2 2.- إعادة تنسيق أبواب النحو و التقليل منها:

اكتفى دعاة هذا الاتجاه في تيسير النحو بمحاولة إعادة تصنيف الأبواب النحوية و الاستغناء عن بعض منها مما لا يساهم في ضبط النطق و حسن استعمال اللغة العربية. و يمثل لهذا الاتجاه بمحاولة شوقي ضيف في تيسير النحو، حيث حاول تقليل أبواب النحو ليسهل على المتعلم درسها واستيعابها. لجأ شوقي ضيف إلى التقليل من أبواب النحو بعدة طرق، و هي:

ـ الحذف: أي حذف الأبواب التي لا تساعد على ضبط النطق كباب التنازع و باب الاشتغال و باب (ما) و (لا) و (لات) العاملات عمل ليس، و كذلك باب التمارين غير العملية.

ـ ضم بعض الأبواب إلى أبواب أخرى، و أهمها ضم باب كان و أخواتها إلى باب الحال و دراستها ضمنه، حيث اعتبر كان و أخواتها أفعالا تامة عادية لازمة لا تحتاج إلى مفعول به، و الاسم المرفوع بعدها فاعلا، و الاسم بعدهما (خبرها في الأصل) حالا، و بذلك يرتاح المتعلم من عبء دراسة باب كان و أخواتها. يعتمد شوقي ضيف في هذا الاقتراح على الملاحظة فقط فيحمل جملة كان أو إحدى أخواتها

على الجملة التي فيها حال مسبوقة بفعل لازم، مثل: كانَ الجوُ ماطرًا. (و دخلَ الولدُ صامتاً). فيجعل الفعل الناقص (كان) بمنزلة الفعل التام اللازم (دخل)، و اسمها (الجو) بمنزلة الفاعل (الولد)، و خبرها (ماطرا) بمنزلة (صامتا).

هذه المحاولة في تيسير النحو لم تسلم من الانتقادات، لأنها و إن لم يقصد من خلالها تغيير قواعد النحو إلا أنها تؤدي إلى تغيير بعض الحقائق، و منها:

ـ اعتبار الفعل الناقص فعلا تاما رغم أنه لا يدلّ على معنى الحدوث فعلا (أي فعل تام يرفع فاعلا و قد ينصب مفعولا)، وذلك غير صحيح، فهذه الأفعال ترتبط دلالتها بالزمن أكثر من ارتباطها بالحدوث، كقولنا مثلا: (كان المطر يهطل)، فكان في هذه الحال لا تدل على حدوث الفعل، و إنها يدل عليه الفعل يهطل، غير أنها غيرت زمن الحدوث من المضارع إلى الماضي. ولذلك يفرق النحاة بين مجيئها ناقصة كما في الحالة السابقة و بين مجيئها تامة تدل على حدوث الفعل، مثل قولنا:(شحّت السماء فكان القحطُ) أي حدث القحط، فهي في هذه الحال تامة و تدل على معنى الحدوث و الاسم بعدها فاعل مرفوع.
ـ اعتباره الاسم بعد كان أو إحدى أخواتها فاعلا، و ذلك يحتاج إلى إعادة نظر منه، لأن ذلك الاسم ليس هو من قام بالفعل، فقولنا مثلا: (بات الثلج يسقط)، فالثلج ليس الفاعل الذي فعل الفعل (بات)، بل فعل الفعل (يسقط) ـ فعليا و ليس نحويا ـ وإن تقدم عنه.

ـ اعتباره المنصوب بعد كان و الاسم بعدها حالا، رغم أن النحاة اشترطوا في مجيء الاسم حالا عدة شروط منها كونه مشتقا، مثل كلمة (مسرور) في قولنا:(جاء الولد مسرورا)، و قد يأتي خبر كان و أخواتها أسماء جامدة، و قد برر ذلك بوجود الحالات التي يجوز فيها مجيء الحال جامدة. دراسة كان و أخواتها ضمن باب الحال يجعل الفعل الناقص تاما، و بذلك يعتبر من الأركان التي تُبنى عليها الجملة أي عمدة، فلا يكن الاستغناء عنه،و ذلك غير صحيح.إضافة إلى اعتبار خبر كان حالا فضلة، و ذلك غير صحيح فالفضلة يمكن الاستغناء عنها دون أن يختلّ المعنى الكلي للجملة أما خبر كان فلا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

ـ حذف باب ما و لا و لات العاملات عمل ليس من الدراسة النحوية رغم أنها استعمالاتها موجودة فعلا في اللغة العربية، وقد يصادف المتعلم تلك الاستعمالات فيحتار في تفسيرها، و لعل ذلك يعتبر تخليا عن درس جزء من اللغة، و لعل شوقي ضيف لم يقصد إلى تغيير الثوابت و الأسس العلمية التي يقوم عليها النحو العربي كما لم يقصد إلى تغيير واقع اللغة العربية، غير أننا لمسنا ذلك في محاولته لتيسير النحو كجعله الفضلة عمدة و تخليه عن دراسة بعض الأساليب كالتي ترد فيها (ما) و (لا) و (لات)

العاملات عمل (ليس). و لعل ذلك ما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يتخلى عن تلك الآراء بعدما أخذ بها حينا من الزمن.

2. 3. 3 محاولات دعاة المنهج الوصفي في تغيير منهج البحث اللغوي:

هذا النوع من محاولات تيسير النّحو لا يمكن تجاوزه أثناء الحديث عن محاولات تيسير النّحو أو تجديده أو تغييره عموما، أو الخوض في موضوع نقد الفكر النحوي ، و هو تيار يمثل دعاة المنهج الوصفي من العرب الذين تأثروا بالدراسات اللغوية الغربية الحديثة عند بداية الاتصال بالحضارة الغربية في العصر الحديث، و قد كان المحور الرئيسي الذي ينادي به دعاة المنهج الوصفي هو الابتعاد عن تفضيل ما على غيرها من اللغات، بالإضافة إلى تحديدهم الدقيق لمفهوم علم اللّغة و هو عندهم "اللغة في ذاتها و من أجل ذاتها". أي أن الوصول إلى تحديد طبيعة اللغة يكون عن طريق دراسة المادة اللّغوية الموجودة فعلاً باعتبارها الشيء الملموس الخاضع للملاحظة و الاستقراء.

لقد كان المنهج الوصفي تحولاً هاما في مسار الدرس اللغوي، و قد سعى دعاة هذا المنهج إلى تغيير النحو القديم القائم على المقارنة و التتبع التاريخي، و ذلك بتطبيق مبادئ الوصف و البحث العلمي الموضوعي، و قد أطلق هؤلاء عليه اسم " النحو التقليدي " على الأنحاء المعروفة الموجودة قبل ظهور المنهج الوصفي، والنحو التقليدي في نظرهم هو علم ينتمي إلى مجموعة العلوم الإنسانية أكثر من كونه علما تجريبيا ، و هو يركز على فهم المعنى أولاً و معرفة العلة ثانيا و ذلك يعود لاعتماده كليا على المنطق[77](ص23)، و المنطق الأرسطي على وجه التحديد ، فبدأ علما عقليا بحتا ، بينما تقتضي الموضوعية في دراسة اللغة على ما هو لغوي دون إهمال علاقة اللّغة كظاهرة اجتماعية ببقية الظواهر الاجتمـاعية الأخرى، و لذلك تجد دعاة هذا المنهج يهتمون بتحديد كل ما هو لغوي و فصله عما ليس من علم اللّغة.

انتقل الفكر اللغوي الحديث إلى مصر و العالم العربي، و قد كان ذلك بعد بداية الاتصال بالحضارة الغربية في مصر والحديث في شكل بعثات علمية من مصر و بعض الدول العربية إلى الدول الأوربية، بالإضافة إلى قدوم المستشرقين و توليهم التدريس في الجامعات العربية و معظم الألمان منهم أنوليتمان و بول كراوس و براجشتراسر و نشر هؤلاء أفكارهم الغربية وتتلمذ على أيديهم عدد من الباحثين العرب.

كان دعاة المنهج الوصفي يعتبرون النحو العربي من الأنحاء التقليدية، وقد توفرت فيه بعض الخواص التي تثبت ذلك كاعتماده على مبدأ العلة وتفسير المعنى النحوية اللغوية دون الاكتفاء بوصفها كما من أفواه متكلميها لذلك كان لابد من إعادة النظر في هذا النحو قبل الخوض في أية عملية تيسيرية. و قد يتساءل السائل عن علاقة التيسير النحوي بالدعوة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية، و هل الحديث عن موضوع التيسير يقودنا إلى الحديث عن الدعوة إلى إحلال المنهج الوصفي محل الدراسة اللغوية العربية التقليدية السائدة منذ تأسيس النحو العربي إلى اليوم ؟

و الجواب هو أن العلاقة قوية بين موجة المطالبة بتيسير النحو و الدعوة إلى دراسة اللغة دراسة وصفية، فدعاة المنهج الوصفي من العرب لا يفصلون بين المطالب التيسيرية و مطالب الدراسة الوصفية، فهؤلاء يرون أن المنهج الوصفي كفيل بحل المشكلات التي يعاني منها الدرس النحوي، و التي جعلته يبدو صعبا معقدا يتجاوز ظاهر اللفظ إلى التفسير و التعليل البعيدين عن منطق اللغة الخاص بها، و الوصول إلى نحو عربي ميسّر يقتضي المرور بمراحل التغيير الجذري، منها هدم النظرية النحوية العربية و بناء نظرية جديدة تُرسم معالمها في إطار المنهج اللغوي الحديث ، وقد رأينا في مبحث سابق رأي الدكتور مهدي المخزومي – و هو أحد أبرز دعاة المنهج الوصفي من العرب- في التيسير، حيث يرى أنه ليس مجرد اختصار أو حذف للشروح و التعليقات و إنما هو عرض جديد لموضوعات النّحو ييسّر للناشئين أخذها و استيعابها و تمثلها، و ذلك يتطلب إصلاحا شاملا لمنهج الدرس النحوي و موضوعاته أصولا و مسائل.[51](ص15)

يبدو أن همّ الدكتور مهدي المخزومي كان تيسير النحو بعدما أصبح منحرفا عن طريقة تنعدم فيه صفات الدرس اللغوي، و قد اجتهد النحاة قديما و حديثا لجعله سهلا ميسراً دون جدوى ، فقد لاحظ الدكتور مهدي المخزومي أن محاولات تيسير النحو التي تمت في إطار نظرية النحو العربي من شروح و مختصرات و متون منظومة لم يجد نفعا ذلك أن النحو العربي بُني من الأساس على قواعد بعيدة عن طبيعة الدرس اللغوي، كما كانت دعوة الدكتور أنيس فريحه لتيسير النحو عن طريق تطبيق المنهج الوصفي في درس العربية ، و لعل كتابه " نحو عربية ميسرة " دليل واضح على اهتمامه بتيسير اللغة و النحو، و قد رأى هو الآخر في المنهج الوصفي حلاً مناسبا لمشكلة اللغة و النحو العربيين.

يمكن تحديد اتجاهات بارزة ضمن اتجاه الدعوة إلى تيسير النحو أهمها:

2. 3. 3 . 1- الدعوة إلى الاعتماد على القرائن النحوية للتخلص من سيطرة نظرية العامل:

دعا تمام حسان إلى إعادة النظر في نظرية النحو العربي الذي يقوم على نظرية العامل و الاعتماد على القرائن اللفظية والمعنوية معا (وذلك ما أطلق عليه تظافر القرائن) لتحديد وظائف الكلمات ، و بذلك يخف الاهتمام بالحركة الإعرابية باعتبارها قرينة واحدة من بين القرائن المساعدة على معرفة المعنى الوظيفي للكلمة، و يؤيده في ذلك أنيس فريحه، فيرى أن الإعراب قد يساعد على الفهم و يمنع اللبس و لكن حكمه في ذلك حكم أيّة قرينة أخرى تساعد على الفهم[51](ص123). فإذا أراد المتعلم أن يعرب جملة:(ضرب زيد عمرا)، نظر إلى الكلمة الأولى فيلاحظ أنها: [50](ص180)

ـ جاءت على صيغة فَعَلَ، و هي دالة على الماضي.

ـ تقف بإزاء صيغتي يَفْعَلُ و افْعَلْ.

وبذلك يدرك أنها فعل ماض.

ثم ينظر بعد ذلك إلى الكلمة الثانية (زيد)، فيلاحظ أن:

ـ صيغتها خاصة بالاسم.

ـ مرفوعة.

ـ علاقتها بالفعل هي علاقة إسناد دائم أي لا يمكن تقديمها.

ـ جاءت بعد الفعل.

ـ الفعل قبلها مبني للمعلوم.

ـ الفعل قبلها مسند إلى المفرد الغائب.

وبالنتيجة تكون كلمة (زيد) فاعل. ثم ينظر بعد ذلك في كلمة (عمرو) فيلاحظ أن:

ـ صيغتها تخص الاسم.

ـ جاءت منصوبة.

ـ علاقتها بالفعل علاقة تعدية.

ـ جاءت بعد كل من الفعل و الفاعل، و يمكن أن تقدم على كل منهما. و لذلك فإن هذه الكلمة مفعول به.

تبدو هذه الطريقة في التعرف على المعاني الوظيفية للكلمات مفيدة لأنها تهتم بكل القرائن حتى يتمكن المتعلم من تحديد أطراف العلاقة الإسنادية ومعرفة الإعراب الصحيح للكلمات، غير أنها تجعله يسلك طويلة لذلك، بينما يمكنه ذلك في أحيان كثيرة دون اللجوء إلى البحث عن تلك القرائن كلها ، فإذا وجد حرف الجر مثلا أدرك أن الكلمة التي تأتي بعده هي اسم مجرور، و إذا وجد (لم) أدْرَكَ أن الكلمة التي تليه هي فعل مجزوم فيُغنيه معرفة العامل عن البحث و التفكير في القرائن في كثير من الأحيان. ويضاف إلى ذلك أن تمام حسان تأثر في دعوته إلى التخلي عن نظرية العامل بنظرية الجرجاني في النظم، يقول تمام حسان: "وفي رأيي ـ كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال ـ أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، و أن فهم التعليق وحده كاف للقضاء على خرافة العمل النحوي". **[50](ص189)**

ما يفهم من قول تمام حسان أن الجرجاني قد دعا إلى إلغاء نظرية العامل النحوي غير أن ذلك ليس صحيحا، فيقول في تبيين ضرورة الاعتماد على العامل في تفسير العلاقات النحوية:" لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا و مجردة من معنى النحو، فلا يقوم في وهم و لا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، و لا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه و جعله فاعلا له أو مفعولا ، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا". **[66](ص314)** فالجرجاني و هو المؤسس الأول لنظرية القرائن في النحو العربي يقر بأهمية العامل و استحالة الاستغناء عنه. استخدام القرائن النحوية في تفسير العلاقات التركيبية بين الكلمات والتعرف على معانيها الوظيفية ليس جديدا، و يتمثل الجديد الذي قدمه تمام حسان في هذا الإطار في جمعها و إبراز دورها في تعليم قواعد النحو و تعلّمها.

3. 3. 2- دعوات مسّت الواقع اللغوي و حاولت تغييره:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الخلل يكمن في اللغة نفسها، وأن المتكلم يواجه صعوبة في الأداء بسبب اللغة العربية الغنية بأساليبها و صيغها التي أوجدها المتكلمون الأولون فحاولوا لذلك تعديل بعض الصيغ و حتى حذفها. و هناك منهم من دعا إلى التخفيف من اللغة الفصحى ذات الأحكام الشديدة، فاللغة الفصحى هي بنظر هؤلاء صورة جامدة للغة العربية، بينما هي كسائر اللغات البشرية بطبعها حية متطورة و هي أشبه بالكائن الحي الذي ينمو و يتطور و يتحوّر متكيفا مع البيئة والزمان. وإذا نظرنا

إلى اللغة العربية وجدناها باقية على حالها لغة العصر الجاهلي و من ثم لغة العصر الإسلامي فالأموي والعباسي رغم أنن في بيئة و زمان مختلفين، وقد توجه هؤلاء إلى اقتراح حلول منها :

ـ الدعوة إلى تغيير الواقع اللغوي: دعا أصحاب هذا الاتجاه إلى تغيير بعض الثوابت اللغوية لجعل اللغة تتلاءم و حاجات المتكلم و إمكانياته. من بين ما دعا هؤلاء إلى إلغائه الصيغ و الأمثلة التي تفرض وجود تعدد أوجه الإعراب و التفريعات التي ترهق المتعلم.

لعل أهم محاولة في هذا الاتجاه هي محاولة الجنيدي خليفة من خلال كتابه " نحو عربية أفضل"، و هو كتاب ألفه لما رآه من مشاكل تعاني منها العربية رغم كل محاولات تيسير النحو، يقول :"...بعضها ولا شك يضم نزعات تهديمية وعواطف منحرفة، وبعضها جاء نتيجة لقصور الإلمام بها. ولكن فيها أيضا ما يعود إلى النية الطيبة و الملاحظة الحقيقية، غير أن هذه الاتجاهات تشترك في صفة واحدة هي إبداء العيب ثمّ لا شيء يذكر من رسم خطة الإصلاح و اقتراح العلاج اللازم"[78](ص9)، وحاول لذلك تقديم الحل لمشكلة تعلم اللغة العربية.

يعتقد الجنيدي خليفة أن المشكلة تكمن في العربية نفسها، فحاول إصلاحها بحيث يمكن الاستغناء عن معظم قواعد النحو و كتبه القديمة و حتى الحديثة، و يُكتفى بعدد يسير من القواعد منها:

ـ يُنصب الحال و المفعول لأجله مطلقا و ينصب المفعول به إذا قدم، و يسود السكون في الباقي.[78](ص78) وقد ركز على نصب المفعول به في حال تقدمه احترازا من باب الاشتغال الذي تتفرع عنه قواعد و حالات إعرابية مختلفة.

ـ في الصرف اقترح طرد جميع مصادر الثلاثي على وزن فَعْل، فتصبح الدلالة على الحدث المجرد من الزمن (المصدر) على وزن الفعل، مثل الفعل (ظَلَمَ) دلالة الحدث المجرد من الزمن منه (ظُلم).[78]'ص84 فبدل أن يُلزم المتعلم بمعرفة الأوزان السماعية المختلفة لمصادر الأفعال، كـ(جلوس) مصدر (جلس)، (قيام) مصدر (قام)، توبة مصدر الفعل تاب، دوران مصدر دار مثلا يكتفي بقاعدة واحدة يقيس عليها، وهي أن الأوزان كلها على وزن فَعْل، فيقول: (جَلْس) و (قوْم) و (تَوْب) و (دوْر)، غير أن ذلك يوقعه في مشاكل متعددة و التباسات تعوق الذهن عن الفهم الصحيح. أما جموع التكسير فعرض إمكانية طرد جميع أوزان جموع التكسير على وزنين أو ثلاثة، كجمع (كلب) (أكلب)، وجمع (قلم) (أقلم)، و جمع (شمس) (أشمس). و بذلك يتخلص المتعلم ـ حسب رأيه ـ من عناء حفظ الصيغ المتعددة لجموع التكسير.

لا شك أن مثل ذلك يوقع متكلمي اللغة في التباسات كثيرة و خلط كبير، فإذا كان مصدر الفعل (قام) (قوم) لالتبس ذلك مع تسمية العرب(قوم) يريدون به الجماعة من الناس، و قد أشار ابن جني إلى ذلك في إطار حديثه عن تقدير الأصول المقدرة المتروكة الاستعمال:"...ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل (قام) (قوم)، و هم مع ذلك لم يقولوا قط (قوم)." [79]ج1 ص348) فالعرب كانوا حكماء في كلامهم، فكانوا يعدلون عن صيغة ما، أو استعمال معين لعلة من العلل، منها علة الفرق و عدم الالتباس، و لذلك كانوا يصوغون مصادر الأفعال المركبة من الحروف المتشابهة كـ : (سار) و (صار) و(زار) على الأوزان: (سَيْر) و(صيرورة) و (زيارة)، فلم يقولوا: (سَيْر) و (صَيْر) و (زَيْر)، و لو فعلوا ذلك لحدث التباس و خلط لأن السين و الصاد و الزاي تبدو كأنها صوت واحد في مدرج الكلام.

لعل هدف الجنيدي خليفة كان تقليل القواعد النحوية والصرفية إلى أبعد حد ممكن، و ذلك ليسهل على المتعلم حفظها و العمل بها، غير أنه تجاوز بذلك الدعوة إلى تيسير النحو إلى المطالبة بتيسير اللغة العربية في حد ذاتها عن طريق تقليل أوزان الصيغ و حركات الإعراب، و ذلك غير ممكن لأنه يعتبر تغييرا لثوابت لغوية ثبت وجودها فعلا في كلام العرب و تجاهل لطبيعة اللغة ، فهي اجتماعية قهرية تفرض ذاتها على متكلميها وليس لهؤلاء القدرة على تغييرها أو التصرف فيها وفق أهوائهم أو إمكانياتهم.

كون اللغة ظاهرة اجتماعية يجعلها قادرة على الصمود لفترات طويلة من الزمن حتى أمام محاولات التغيير أو التيسير، وفي ذلك يقول يوهان فك:" ...بيد أن مقام العربية باعتبارها اللغة المفروضة المعتمدة للعلم و الأدب قد بقي هذا العصر ثابت الأركان وطيد الدعائم، و لم يجرؤ إلا بعض دعاة الإصلاح الإسلاميين على توجيه نقدهم اليوم ـ دون جدوى ـ إلى عقيدة اللغة العربية الفصحى، هذه العقيدة التي جعلت من العربية الفصحى نموذجا مفروضا و مثلا أعلى يقتفيه كل كاتب عربي"، [80](ص2) وهذا المبدأ لا تخضع له اللغة العربية فقط و إنما جميع اللغات البشرية الأخرى.

2. 3. 3ـ الدعوة إلى التخلي عن الإعراب و تسكين الأواخر:

أصحاب هذه الدعوات يعتقدون أن الإعراب الذي تختص به اللغة العربية هو سبب صعوبتها، إذ يجد المتكلم نفسه مضطرا للرفع في حالات و النصب في حالات و الجر في حالات أخرى، حيث يرى هؤلاء أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول أو تأثير على المعنى ، فالضمة لا تدل على الفاعلية ، و الكسرة لا تدل على الإضافة والفتحة لا تدل المفعولية أو أن الكلمة المفتوحة فضلة. و إنما أُتِيَ بها

للتخلص من التقاء الساكنين في وسط الكلمة، و لذلك فلا ضرر من التخلص منها كلما أمكن ذلك. و من هؤلاء إبراهيم أنيس و الجنيدي خليفة ـ في إطار دعوته إلى تغيير الواقع اللغوي ـ و أنيس فريحه.

يرى إبراهيم أنيس أن النحاة عندما يحركون الراء في مثل قولنا: (الشجرُ مورقٌ) لظنهم أنها تفيد في ضبط المعنى ليس ضروريا، يقول:" فما السر في إصرار النحاة على تحريك الراء بتلك الحركة الإعرابية المشهورة ؟"[81](ص256)، إذ لا ضرورة للضمة في مثل هذا الموقع، و إنما ينبغي الالتزام بالسكون في الآخر، وذلك لأن الفاعل لا يعرف بضم آخره و لا المفعول بنصب آخره بل يعرف كل منهما ـ في غالب الأحيان ـ بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة "[81](ص247)، فالموقع الذي يحدده الأسلوب الذي يفرضه الواقع اللغوي وحده كفيل بالدلالة على وظيفة الكلمة، فكلمة (الشجرْ) في (جملة الشجرْ مورقْ) مبتدأ لأنها جاءت في أول الجملة، و بذلك يتجنب المتعلم البحث عن حركة أواخر الكلمات و الاضطراب في تحديدها و خاصة في الأداء الشفوي للغة عن طريق نطق الكلمات ساكنة. غير أن ذلك لا يكون صحيحا إلا في حالات قليلة ،إذ توجد حالات تستلزم وجود الحركة الإعرابية كحالات تقدم المفعول به على الفاعل لضرورات بلاغية معينة ، مثل قول الله تعالى: "إذ حضر يعقوبَ الموتُ "، و قوله:" إذا حضر أحدَكم الموتُ"، و قوله:" حتى إذا جاء أحدَكم الموتُ"، و قوله:" إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ"، و حالات تقدم المفعول به على الفعل و الفاعل، كقولنا : (زيدا ضربته) و قد تكون (زيدٌ)، فلا توجد قرينة لمعرفة ذلك، وهناك حالات يلتبس فيها المعنى على السامع لولا وجود الحركة الإعرابية كما في قول الله تعالى :" إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسولُه"[58](التوبة آية3)، فكلمة تحتمل معنيين (لمن لم يطّلع على القرآن ويفهم معانيه) أولهما أن تكون اسما معطوفا على المشركين وذلك خطأ لأن الله لم يتبرأ من رسوله، و ثانيهما أن تكون اسما معطوفا على لفظ الجلالة (**الله**) ، ففي هذه الحال لا بد من تحديد الحركة الإعرابية لمعرفة المعنى المقصود.

أما قوله بأن العرب لم تضع الحركات الإعرابية التي في وسط الكلمة إلا للتخلص من التقاء الساكنين فليس صحيحا إذ توجد في العربية كلمات تتركب من الحروف نفسها، كالفعل و بعض مشتقاته، مثل: حَذِرَ و حَذَرٌ و حَذِرٌ، فالأولى فعل والثانية اسم مصدر والثالثة صفة مشبهة باسم الفاعل، و قد أثرت حركة الذال في معنى الكلمة فأدى تغيرها إلى تغير المعنى.كما توجد أيضا كلمات تختلف معانيها لاختلاف حركات حروفها، مثل: (بَر) و (بر) و (بُر)، و مثل: (جَدّ(و (جُدّ) و (جِدّ)، فحركات الحروف التي تتركب منها الكلمات قد تكون حاملة لمعاني من جهة، و من جهة أخرى فإنه لا يمكن الاستغناء عنها لأنها تخلص المتكلم من التقاء الساكنين كما أشار إليه إبراهيم أنيس نفسه.

2. 3. 3 . 4 الدعوة إلى تخفيف اللغة الفصحى ذات الأحكام الشديدة و استعمال العامية:

يرى أصحاب هذه الدعوة أن اللغة الفصحى ذاتها صعبة لأنها قيّدت بأحكام شديدة، خاصة و أنها لم تعد مستعملة في الوسط الذي يعيش فيه المتعلم. فوجود مستويين من اللغة يشكل صعوبة تعيق المتعلم عن التحصيل، اللغة الفصحى هي بالنسبة له لغة ثانية ـ في زعم هؤلاء ـ خاصة و أن استعمالها ينحصر في محيط المدرسة فقط و ذلك بعد أن يكون قد اعتاد على العامية باعتبارها لغة المنشأ و وسيلة اتصاله اليومية و أفراد أسرته، و أفراد المجتمع. و قد رأى بعض دعاة تيسير النحو في ذلك سببا عائقا عن التحصيل، و منهم علي الجارم و أنيس فريحه و سلامة موسى، يقول علي الجارم في كلمة ألقاها في أحد المؤتمرات الثقافية:" ...لهذا و لكثير من مثل هذا كَره الطلاب العربية و أرغموا على تعلمها إرغاما، فأخذوها كما يؤخذ الدواء المر الذي لا يثق به المريض و لا يرجو منه شفاء". [78](ص147) ويضيف:"... و لهذا يجب أن تكون غايتنا توحيد لغتي الكلام و الكتابة، فنأخذ من العامية للكتابة أكثر ما نستطيع، و نأخذ من الفصحى للكلام أكثر ما نستطيع حتى نستطيع توحيدهما". [82](ص185) و لعل سبب مثل هذه الدعوة هو أن أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون أن تعلم القواعد لا يجدي نفعا لأنها ـ هذه القواعد ـ لا تخضع للتطبيق في الكلام بصورة أساسية وفي تبليغ الأغراض اليومية وهو المستوى الأكثر استعمالا.

تعرف هذه الظاهرة عند العلماء باسم الثنائية اللغوية أو ازدواج اللغة، وهي التنافس بين اللغة الأدبية المكتوبة و اللغة العامية الشائعة للحديث. [83](ص401) من أهم من دعا إلى تعلم العامية و تعليمها أنيس فريحه في إطار دعوته إلى الاعتماد على الوصف في الدراسة اللغوية ، فاللهجة العامية في اعتباره و دعاة المنهج الوصفي هي تطور طبيعي نحو الأسهل و الأفضل للفصحى. ولذلك نجد المتعلمين يلجأون لاستعمال العبارات والمفردات العامية ضمن تعابير فصيحة، كاستعمال حروف الجر مثلا، فكثيرا ما يوظفونها بطريقة ورودها في اللهجة العامية، مثل:(أنا أضربك على مصلحتك)، و مثل: (وجدت أبي يذبح في الكبش). يقول أنيس فريحه في موضع آخر: " لغة الطفل هي لغة الأم، و لغة الأم هي العامية لغة الحياة". [83](ص102) و اللهجة ـ في زعمه ـ تفرض نفسها بالقوة.

في مقابل ذلك يبيّن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن الاعتماد على تعليم اللغة الفصحى العالية يُنقص من هدف العملية التعليمية، يقول:"إن اللغة إذا صارت تكتسب الملكة فيها بالتلقين ، وإذا اقتصر هذا التلقين على صحة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنه كذلك) واستهان بما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة و اقتصاد في التعبير و ابتذال واسع للألفاظ تقلصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبية محضة و عجزت حينئذ أن تعبر عما تعبر عنه لغة التخاطب الحقيقية سواء كانت عامية أم لغة أجنبية"[11](ج1 ص68).

من أهم ما تختلف فيه العامية عن الفصحى فقدان الإعراب، ولعل ذلك ما جعل معظم الناس و منهم المعلمون يعتقدون أن النطق بالكلمات ساكنة يعتبر خروجا من العامية إلى الفصحى،" و ذلك لأن الوقف هو من قبيل المشافهة، وهو حذف للإعراب والتنوين فكأنه مس للعربية التي تتمايز عن العامية بالإعراب والتنوين" [11](ج1 ص75). غير أن ذلك ليس صحيحا، فقد كانت العرب لا تقف إلا على ساكن، و قد كان من العرب من يقف بالسكون على المنصوب نفسه، و مع ذلك تجد أغلب المعلمين لا يعرفون أن مثل هذا النطق: كتابٌ، قمطرٌ، قلمٌ، واحدٌ، اثنان، ثلاثةٌ غلط فاحش في العربية[11](ج1 ص75)، ولعل تشدد المعلمين وتركيزهم على حركات الإعراب و لا سيما تلك التي تكون في أواخر الكلمات يساهم في نفور المتعلمين من تعلم اللغة الفصحى و جعلها تبدو صعبة و معقدة. و لا بأس أن نخفف من التركيز على ضبط أواخر الكلمات و خاصة في الأداء الشفوي، فالعرب وهم المتكلمون الأوائل للغة كانوا لا يركزون على تحقيق الإعراب، و قد روي عن عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال:" العرب ترفرف على الإعراب و لا تتفيهق فيه". [11](ج1 ص76) فإذا كان الغرض من ضبط أواخر الكلمات بالإعراب هو التعلم و التدريب على الاستعمال اللغوي الصحيح فلا بأس منه وإن كان فيه بعض الصعوبة، فالصعوبة و بذل الجهد شرط للتعلم.تنوعت أساليب الميسرين في تيسير النحو و الدعوة إلى تجديده، وقد اختلفت طرقهم في ذلك، غير أن هذه الدعوات ـ من التي تعرضنا لها خلال هذا البحث ـ تلتقي في نقطة واحدة، و هي أن أصحابها يرون أن مكمن الصعوبة في تعلم قواعد النحو و تطبيقها فعليا في الاستعمال اللغوي هو النحو العربي و اللغة العربية نفسها، فالمنهج النحوي والمادة النحوية لم يعد كل منهما مناسبا للتعلم في هذا العصر، أما اللغة فهي الأخرى لم تعد مناسبة لأننا نتعلمها و نعلمها بمنأى عن الاستعمال اليومي و الفعلي لها، و لذلك يجدر أن نحوّل اهتمامنا لدراسة اللغة التي نستعملها فعليا في الحياة اليومية.

و في المقابل توجد طائفة من المهتمين بتيسير النحو ترى أن المشكلة لا تكمن في النحو العربي مادةً و منهجًا، و إنما الخلل يكمن في الطريقة التي نعتمد عليها في تعليم القواعد النحوية، من هؤلاء الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، و عائشة عبد الرحمن، تقول هذه الأخيرة: "ليست عقدة الأزمة في اللغة ذاتها، بل العقدة ـ فيما أتصور ـ هي أن أبناءنا لا يتعلمون العربية لسان أمة و لغة حياة، و إنما يتعلمونها بمعزل عن سليقتهم اللغوية، قواعدَ صنعة و قوالب صماء تجهد المعلم تلقينا و التلميذ حفظا دون أن تكسبه ذوق العربية و منطقها و بيانها". [76](ص188) فلو كانت القواعد التي يلقنها المتعلم جارية في اللغة التي يستعملها ليَسُرَ أمر تعلمها و تطبيقها فعليا، و لا بد لذلك من تكثيف الأمثلة و الشواهد و النصوص المقروءة و التطبيقات الشفوية لترسيخها في ذهن المتعلم، و ذلك ما يطلق عليه المتخصصون في التعليميات بالنحو الضمني. و لا يقل اختيار القواعد المدروسة و طريقة عرضها على المتعلم أهمية

عن ذلك، فيتدرج من السهل إلى الصعب شيئا فشيئا. فيركز بذلك على طريقة تعليم القواعد النحوية لا على قواعد النحو ذاتها.

الفصل 3

منهج شوقي ضيف في نقد الفكر النحوي

و محاولة تيسيره من خلال كتاب تجديد النحو

ظهرت في تاريخ النحو العربي محاولات عديدة لتيسيره ونقده والمراجعة له، وقد كان ذلك ضروريا، فالمرجعة مطلب حضاري وشرط من شروط التقدم العلمي، ودليل من دلائل الحياة، فالحياة تقتضي التطور والتغيير بناء وهدما.

ويجدر بالذكر أنّ المراجعة للتراث النحوي الضخم الذي نشأ وتطور خلال قرون من الزمن، أمضاها العديد من العلماء في الدرس النحوي ليست بالأمر الهيّن أو السهل. و ذلك يقتضي عدم إغفال أي فئة أو فرد تصدى لنقد الفكر النحوي، أو حاول تقويمه أو تيسيره، غير أنني خصصت محاولة الدكتور شوقي ضيف تيسير النحو من خلال كتابه: " تجديد النحو" بالدراسة، وقد كان ذلك لعدة أسباب منها:

ـ صلة شوقي ضيف وتأثره بما جاء في كتاب الرّد على النحاة من ثورة على النحو العلمي العربي، و دعوة إلى الإبقاء على ما يفيد في ضبط النطق فقط.

ـ معايشة الدكتور شوقي ضيف للواقع الذي نعيش فيه، فقد عالج المشاكل التي قد تواجه متعلم اللغة في هذا العصر.

ـ محاولته لتيسير النحو مسّت بعض القضايا النحوية واقترحت تغييرات قد تؤدي بدورها إلى تغيير في بعض المفاهيم الأساسية، كجعله الأفعال الناقصة أفعالا تامة، إضافة إلى دراستها ضمن باب الحال. و قد أثار ذلك انتباه الباحثين و جعلهم يسعون للتأكد من جدوى مثل هذه الاقتراحات، وخاصة أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أخذ بها وأقرّها زمنا ثم تراجع عنها. ولذلك ارتأيت أن أخصها بالدراسة

والتحليل من أجل معرفة مواطن القوة والضعف في هذه المحاولة، وذلك في ضوء قواعد النحو العربي من جهة، ومطالب التيسير والتجديد في العصر الحديث من جهة أخرى، إضافة إلى محاولة كشف مدى تأثر شوقي ضيف بآراء ابن مضاء القرطبي وببعض آراء الكوفيين.

1.3. التعريف بالدكتور شوقي ضيف:

ولد شوقي ضيف عبد السلام يوم الثالث عشر من يناير كانون الثاني عام ألف وتسعمائة وعشرة (1910)، بمحافظة دمياط شمالي مصر. و حفظ القرآن الكريم صبيا، وبعد أن أتم دراسته الابتدائية التحق بمعهد الزقازيق الثانوي الأزهري ليتخرّج منه بتفوق، ويحكى أنه ألف كتابا في النحو يختصر فيه كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري وهو لا يزال في الابتدائية. تخرّج شوقي ضيف من قسم اللغة العربية وآدابها سنة خمس وثلاثين وتسعمائة وألف(1935) من جامعة فؤاد الأول، وكان عندها على رأس دفعته، حصل بعدها على الماجستير بمرتبة الشرف سنة تسع وثلاثين وتسعمائة وألف (1939)، ثم حصل على الدكتوراه بمرتبة الشرف الممتازة سنة اثنين وأربعين وتسعمائة وألف(1942)، وهو يعد من أهم تلاميذ الدكتور طه حسين، وقد تخرّج على يديه.

من أهم مؤلفات شوقي ضيف "الفن ومذاهبه في الشعر العربي"، وكان هذا كتابه الأول، وهو في الأصل رسالة دكتوراه أتمها تحت إشراف أستاذه الدكتور طه حسين، وكتاب "الفن ومذاهبه في النثر العربي" الذي أكمل به مع الكتاب السابق عليه تأريخه الفني الخاص للأدب العربي ، كما عمل على مدار ثلاثين عاما أو ما يقارب لكي ينجز موسوعته في الأدب العربي في عشرة أجزاء.

ولشوقي ضيف العشرات من الكتب الأخرى في البلاغة والنحو واللغة والتفسير والحضارة الإسلامية والنقد التطبيقي. توفي الدكتور شوقي ضيف و هو على رأس مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن عمر يناهز خمس وتسعين عاما، بعدما عانى من مضاعفات مرض الالتهاب الرئوي الذي لازمه لعدة سنوات قبل موته. وقد تجاوزت مؤلفاته الخمسين، والملاحظ أن معظمها في مجال الدراسات الأدبية والإسلامية وتاريخ الأدب العربي، ورغم ذلك تنبّه لضرورة الخوض في مجال اللغة والنحو، وتحديدا لما رآه من ضرورة النظر في قضايا ومسائل كانت تعتبر عند الأوائل من المسلمات، و قد كان ذلك بعد نشره وتحقيقه لكتاب "الردّ على النحاة" لابن مضاء القرطبي، ويذكر الدكتور شوقي ضيف نفسه ذلك قائلا: "... ومن أجل هذا كله نثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس الهجري يهتف: نحوّا الأقيسة و العلل و التمارين غير العملية عن النحو، نحّوا العامل عن النحو، فقد أتعب النحو و النحاة تعبا لم نُفِد منه إلا كثرة التأويل في صياغاتها و عباراتها و تقدير عوامل محذوفة و معمولات

مضمرة...وإنه لحريّ بنا أن نستجيب إلى هذا النداء حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرا، و لن يكلّفنا ذلك جهدا فقد مهّد ابن مضاء الطّريق أمامنا"[20](ص44).

ورغم أنّ الدكتور شوقي ضيف قد خاض في مجال النقد الأدبي إلاّ أنّه اشتهر عنه أنه كان نائيا عن المعارك الأدبية النقدية، كتلك التي خاضها أستاذه الدكتور طه حسين وكثير من رواد الفكر الأدبي والنقدي، كالعقاد، والرّافعي، وغيرهم. وقد علّل طلبته ذلك وأرجعوه إلى طبيعته المتسامحة وشخصيته المتواضعة، ولذلك كان عازفا عن المناصب العامة حريصا على لقاء طلبته والتواصل معهم، ومع ذلك فإنّ مؤلفاته وسيرته رشحاه لنيل العضوية في هيئات علمية كثيرة داخل مصر وخارجها، من أهمها عضوية المجمع اللغوي العربي بالقاهرة ورئاسته، والمجالس القومية المتخصصة بالقاهرة، والمجمع العلمي المصري، كما نال عددا من الجوائز العلمية منها جائزة الملك فيصل العالمية للأدب العربي سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة وألف، وجائزة مبارك للآداب سنة ألفين وثلاثة (2003).

لم يحصر شوقي ضيف عمله الأكاديمي في مصر بل درّس في جامعات عربية عدّة بين بغداد وبيروت والرّياض والكويت، وتوزع طلاّبه في العالم العربي. وقد شهد طلابه أنّه أبدى مرونة إزاء تطوير القواعد النحوية العربية، وكان يعزو ضعف الناطق العربي في لغته إلى المناهج التعليمية السيئة والتي تدرس من خلالها العربية لناشئة اليوم، وكان مع ذلك متمكنا من النحو والبلاغة رغم ميله الأدبي والنقدي.

2.1.3. التعريف بكتاب تجديد النحو، و أسباب تأليفه:

ألّف الدكتور شوقي ضيف كتاب (تجديد النحو)، ونشره في سنة اثنين وثمانين وتسعمائة وألف (1982)، وقد ألّفه بهدف تيسير النحو على الناشئة، وقد تضافرت أسباب عدّة جعلت شوقي ضيف يفكّر في تجديد النحو عن طريقة عرضه عرضا حديثا منها:

1.2.1.3. تأثّره بآراء بن مضاء القرطبي:

يبدو تأثر شوقي ضيف بآراء ابن مضاء في تخليص النحو ممّا لا يُحتاج إليه في ضبط اللّسان واستعمال اللّغة استعمالا صحيحا واضحا ، وقد كان ذلك بعد تحقيقه لكتابه الردّ على النّحاة، حيث ذكر في مقدمة الطبعة الأولى: " ولقد كان من محاسن المصادفات أن أعثر على هذه الطرفة البديعة في تلك الأوقات التي تتحفّز فيها الجهود لإصلاح النّحو العربي إصلاحا ينفي عنه الزبد ويبقي ما ينفع النّاس، ولذلك مهّدت السبيل لها بمدخل واسع تحدثت فيه عن المؤلف وعصره وآرائه حتّى إذا فرغت من ذلك

انتقلت أبيّن حاجة النحو العربي إلى تصنيف جديد يرفع عن النّاس الإصر في تعلّمه ... ولم ألبث أن رسمت خطّة هذا التصنيف مستهديا بآراء ابن مضاء وأفكاره "[20](ص9). فقد كان تأليف كتاب التجديد فكرة ماثلة في ذهن شوقي ضيف منذ تحقيقه لكتاب الردّ على النّحاة. وقد شرع فعلا في العمل على تأليفه بعد ذلك، يقول: " وظللت منذ نشري لكتاب الردّ على النّحاة أفكّر في تجديد النحو بعرضه عرضا حديثا ينسق أبوابه، ويذلّل صعابه، ويستدرك نواقصه، إلى أن منَّ الله بتأليفي أخيرا هذا الكتاب المأمول "[20](ص6). و هو يقصد ههنا كتاب "تجديد النحو".استغرق شوقي ضيف وقتا كافيا لإخراج كتاب التجديد في سنة اثنتين وثمانين وذلك منذ تحقيقه لكتاب الردّ على النّحاة بعدما فتح له ابن مضاء القرطبي الأبواب لكي يدرك ما كان ينشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله[14]، فجاء كتاب التجديد بمثابة ثمرة نهائية لمباحثه المتصلة بتحقيقه لكتاب الردّ على النّحاة.

من المواضع التي يظهر تأثر شوقي ضيف بآراء بن مضاء في تيسير النّحو مثلا، مسألة الإعراب التقديري والمحلي، يقول:"... والأساس الثّاني استضأت فيه بجوانب من آراء ابن مضاء في كتابه" [75](ص6) ، فمعظم الأفكار التي بنى عليها كتاب التجديد كان بمثابة تطبيق لآراء بن مضاء القرطبي على أبواب النّحو، كإلغاء التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات ، وإلغاء نظرية العامل وتصنيف أبواب النحو على تلك الأسس.

2.2.1.3. قصده إلى التيسير النحوي:

يحاول شوقي ضيف تيسير النحو على الناشئة وتذليل صعابه وجعله داني القطوف لهم، فهو لم يركز على نقد أصول النحو العربي ومسائله بقدر ما ركّز على مسألة تعليمه وتعلّمه وتيسيرهما. فتردّد في كتابه ما يدلّ على ذلك، و من ذلك قوله في مسألة تعلم الحروف و الأصوات و نطقها نطقا صحيحا: "... ولا بأس أن يمرّن الأطفال في أول تعلّمهم على معرفة مخارج الحروف معرفة سليمة." [75](ص4) رغم تأثر شوقي ضيف بثورة ابن مضاء على أصول النحو العربي ومسائله، و الدعوة إلى تخليصه ممّا لا يضبط نطقا، إلاّ أنّه لم يدعُ إلى هدم أصول النّحو أو التخلّي عنها، بل حدّد دعوته إلى التخلّي عمّا لا يساعد في ضبط النطق وتعليم النّاشئة في إطار العملية التعلّمية و التعليمية، ولعلّ ذلك مما يدلّ على تفريقه بين النّحو كعلم والنّحو كوسيلة تساعد على إتقان اللّغة وضبط النطق، يقول في كتابه المدارس النّحوية"، بعدما عرض لمدارس النحو العربي وتحدّث على نشاطاتها المختلفة عبر العصور وما تخلل تلك النشاطات من إيغال في التعليل، وبسط للقياس وإقامة للعوامل والمعمولات، وتوسع في التفريع والخلاف: "... ولم أتابع البحث في الجهود الخصبة التي بذلت في عصرنا لتجديد النحو وتيسيره، لأنّه إنّما قصد بها إلى غايات تربوية في تعليم النّاشئة، وهي حَريّةٌ بكتاب مستقلّ "[77](ص4)،

ففرّق بين البحوث العلمية ونشاطات المدارس النّحوية وهي علمية في مجملها تهدف إلى تفسير النظام اللغوي وبين الأبحاث الموجهة لغايات تعليمية تربوية و قد خص كلّ نوع بكتاب مستقلّ.

3.1.3. منهج شوقي ضيف في تيسير النحو من خلال مدخل كتاب الردّ على النّحاة:

بدأ شوقي ضيف مشروعه في تيسير النّحو مع تحقيقه لكتاب الردّ على النّحاة لابن مضاء القرطبي، وقد صدّره بمدخل يوضح فيه الأسس التي يريد تيسير النّحو من خلالها، وكلّها تتصل بدعوة ابن مضاء لتخليص النّحو ممّا لا يُحتاج إليه، يقول : "... ومضى ابن مضاء على هُدى المذهب الظاهري ينكر – في إصرار - نظرية العامل في النّحو وما جرّت إليه من ركام الأقيسة والعلل، وقد فصّلتُ القول في ذلك بمدخل الكتاب – وهو مدخل طويل – تحدّثتُ فيه عن ابن مضاء ومصنفاته، وحلّلتُ آراء ابن مضاء فيه تحليلا مفصلا، موضحا دعوته إلى إلغاء نظرية العامل ... وأضفت إلى ذلك رسم تصنيف جديد للنّحو على ضوء آراء ابن مضاء". [20](ص4)

أقام شوقي ضيف منهجه في تيسير النّحو عند تحقيقه لكتاب الرد على النحاة على ثلاثة أسس، هي:

ـ تنسيق أبواب النحو بحيث يستغنى عن طائفة منها بردّها إلى أبواب أخرى.

ـ إلغاء الإعراب التقديري في الجمل والمفردات المقصورة و المنقوصة والمبنية.

ـ التخلّي عن إعراب الكلمات التي لا يفيد إعرابها في تصحيح الكلام وسلامة النطق. [20](ص4) والملاحظ أنه بنى محاولته على مبدأين أساسين اتخذ منهما منطلقا لتيسير النحو، و هما: إلغاء نظرية العامل و إلغاء العلل الثواني و الثوالث.

1.3.1.3. الانصراف عن نظريـة العامـل:

متأثرا في ذلك بما دعا إليه ابن مضاء من إلغاء لنظرية العامل وهدمها، إذ لا فائدة منها – في نظره – في ضبط نطق طالب النحو، يقول : " وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النّحو عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيدٌ عمرواً) أنّ الرفع في زيد والنصب في عمرو إنما أحدثه (ضرب) ... وهذا بيِّنُ الفساد ". [20](ص76) وقد أيّد الدكتور شوقي ضيف هذا الرأي و حاول الاستفادة منه في تصنيفه الجديد

للنحو، يقول: "...و لن يكون مَثَلُنا في هذا التصنيف الجديد الذي ندعو إليه مَثَلَ النحاة القدماء في كثرة الفروض... و إذا كانت نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى فروض، و صور لفروض في نحوهم فما أحرانا أن نتخلص منها، و أن نرفع عن النحو إصرها"[73](ص49)، فنظرية العامل في نظر ابن مضاء و شوقي ضيف تقتود إلى البحث عن مضمرات ليست موجودة فعلا في الكلام، رغم أنّ الكلام تام بدونها. وهذه المضمرات حذفت من الكلام إمّا لعلم المخاطب بها، مثل قولنا في الإجابة على السؤال:(من القادم)؟ (زيد)، أو حذفت لأنّ الكلام لا يفتقر إليها مثل: (أزيدا ضربته) ؟ فيقدر فعل عمل النصب في (زيدا) يفسّره الفعل المذكور بعده.أمّا القسم الثالث فيمثّل عوامل يقدرها النّحاة لو ظهرت لتغيّر مدلول الكلام وفقدان معناه، كتقديرهم لعامل النصب في المنادى، في مثل: (يا عبدَ الله)، تقديرها: (أنادي عبدَ الله). تقدير مثل هذه المضمرات لا حاجة له فالكلام تام بدونها، لا شك أن ذلك ـ في نظره يصعّب من أمر تعلم اللغة، و فهم تراكيبها من جهة، كما يؤدي إلى تغير مدلول الكلام، و يخرجه من كونه إنشاء يفيد طلب الفعل إلى كونه خبرا عاديا.

2.3.1.3. منع التأويل و التقدير في الصيغ و العبارات:

و قد استمد هذا المبدأ من دعوة ابن مضاء أيضا، و حاول أن يستفيد منه في إعادة تصنيف النحو، يقول:"... و هو الأصل الثاني الذي نستطيع أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفا جديدا، و هو أصل ناقشه ابن مضاء، و أثبت أنه ضرورة من ضرورات فهم الأساليب العربية فهما دقيقا، فنحن لا نستطيع أن نعدّل في صورتها حسب أهواء النحاة و ما تفرضه عليهم نظرية العامل من التأويل و التقدير في الصيغ و العبارات." [20](ص56) منع التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات يريحنا من ثلاثة أشياء، و هي: إضمار المعمولات وحذف العوامل وبيان محل الجمل من الإعراب، وكذلك المفردات المقصورة و المنقوصة و المبنية. فلا يضطر المتعلم لتقدير الفاعل بعد الفعل في الجملة الاسمية في مثل: (محمد جاء)، وذلك لأن صيغة الفعل تدل على الفاعل كما تدل على الحدث والزمان. غير أننا وجدناه يتراجع عن ذلك في كتابه " تيسير النحو التعليمي"، و يبّين السبب قائلا:"...و أرى أنه كان حريا بابن مضاء و اللجنة العلمية و المجمع ألا يقرروا هذه القاعدة التي تلغي الضمائر المستترة، وتحيل ضمائر الرفع المتصلة البارزة حروف إشارة، كما تحيل ألف الاثنين و واو الجماعة ونون النسوة علامات عدد، لأن ذلك من شأنه أن يخلخل قاعدة الفاعل، إذ تارة يكون للفعل فاعل في مثل: (زيد سافر إخوته)، و تارة لا يكون له فاعل في مثل: (زيد سافر)، و الأصل في قواعد العلوم أن تكون مطردة...و لذا كنت أرى الإبقاء في النحو التعليمي على فكرة الضمائر المستترة جوازا و وجوبا و أن تعرب جميعا فواعل". [75](ص42)

2.3. منهج شوقي ضيف من خلال كتاب تجديد النحو:

مع نشر شوقي ضيف لكتاب الردّ على النحاة، وضع له مدخلا مطوّلاً يشرح فيه ما جاء في كتاب الردّ على النّحاة، وأضاف عليها عنصرا آخر جديدا وسم بـ (حاجة النّحو إلى تصنيف جديد)، وقد كانت هذه فكرة تراوده منذ ذلك الوقت حيث اقترح تصنيفا جديدا للنّحو العربي يمكنّه والباحثين من تذليل صعوبات النحو. وبرزت هذه الفكرة أخيرا في كتابه تجديد النّحو، مع أنّه أضاف إليها عناصر أخرى كإلغاء الإعراب التقديري والمحلي. وقد أقام الدكتور شوقي ضيف كتابه تجديد النّحو على الأسس التالية: **[73](ص4-5-6)**

ـ إعادة تنسيق أبواب النّحو والتقليل منها بردّ أمثلتها إلى أبواب أخرى، لاقتصار قوى المتعلّم والحفاظ عليها وتمكينه من الاستيعاب.

ـ إلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي؛ التقديري في المفردات المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلّم والمبنية، والمحلي كالاكتفاء بالقول أنّ محل الكلمة الرفع أو النصب أو الجر. وأيضا إلغاؤه في الجمل بحيث لا يقال :(جملة خبر محلّها الرفع)، بل يكتفي بالقول أنّ الجملة خبر، وكذلك في جملة النعت والحال والصلة وجملة جواب الشرط.

ـ التخلّي عن إعراب الكلمات التي لا يفيد إعرابها في ضبط النطق.

كما وضع أسسا أخرى فرعية مترتبة على الأسس السابقة وتابعة لها ؛ منها :

ـ وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال.

ـ حذف زوائد كثيرة لا حاجة لمتعلم النّحو العربي بها، إضافة إلى أنها غير منتظمة في باب محدّد، و قد تسببت لذلك بتعقيد النّحو بالقدر الكافي لأنها في رأي شوقي ضيف:" تتصل تارة بشروط تقحم على الباب تغني عنها الأمثلة، وتتصل تارة ثانية بأحكام تحشد في الباب تغني عنها أيضا أمثلته وصِيَغُه، وتارة ثالثة تتصل بصيغ نادرة أو شاذّة يُزجُّ بها في الباب زجاً، وتارة رابعة تتصل بعُقد وألغاز في بعض الأبواب لا تكاد تُفهم إلاّ بأن يجدد لها الإفهام مرارا وتكرارا، وكثيرا ما تدفع إلى بلبلة في الحكم النَّحوي السليم." **[73](ص5)**

ـ أما الأساس السادس فيتضمن بعض الإضافات التي رآها الدكتور شوقي ضيف ضرورية، إذ تمكّننا من تمثّل الصياغة العربية و أوضاعها تمثّلا دقيقا.و قد تراوحت اقتراحات شوقي ضيف عموما

في تجديد النحو وتيسيره بين إعادة التنسيق والتنظيم والحذف والزيادة، وحتى بعض التغيير والتعديل في القواعد النحوية الثابتة التي اتفق عليها النحويون القدامى واعتبروها من الثوابت النحوية.

3.3. تطبيق المنهج في كتاب تجديد النحو:

لقد أقام الدكتور شوقي ضيف محاولته على الأسس السابقة الذكر، وحققه في صورة مدخل وستة أقسام، عرض في المدخل للأسس العامة التي يراها ضرورية لتجديد النحو والتي ألف الكتاب على أساسها، أما الأقسام الستة فجعل اثنين منها للصرف وأربعة للنحو.وقد بدأ القسم الأول من الصرف بدراسة أصوات اللغة العربية وأدرجه ضمن مبحث (نطق الكلمة)، ثم حدد أقسامها ـ كما فعل القدماء ـ معتمدا على المعيار الدلالي في تصنيفها، فالاسم هو ما دل على معنى و يقترن بزمان، والفعل ما دل على حدوث واقترن بزمان، أما الحرف فلا يستعمل بمعنى وإنما للاتصال و الارتباط بغيره[73](ص49). وينتقل بعد ذلك لأصوات العربية ،"غير أنه لا يستعمل مصطلح الصوت أبدا، وإنما يستعمل مصطلح الحرف للدلالة على الصوت وهو مصطلح تقليدي أدى إلى كثير من اللّبس".[35](ص81)

وأهم ما يلاحظ على دراسة الدكتور شوقي ضيف للأصوات هو دعوته للاستفادة من علم التجويد؛ لأن علماء التجويد ـ في رأيه ـ يصفون مخرج الحرف بمنتهى الدقة، يقول: "ويوصف الحرف في علم التجويد بأوصاف توضح النطق به ودرجة تشدّده ولينه".[73](ص49)

اعتمد شوقي ضيف على دراسات القدماء الصوتية اعتمادا كليا، سواء من حيث المعطيات أو من حيث المصطلحات، فقد أخذها جاهزة كما قال بها الخليل ومن جاء بعده، يقول: "ورأي الخليل بن أحمد أنه لتبيّن (نطق حرف كالباء مثلا) الحرف ومخرجه تماما أن يلفظ ساكنا وقبله ألف ، فيقال مثلا، لتبيين نطق حرف الباء: (أبْ) ولتبين نطق السين: (أسْ) ، وهكذا "[73](ص51). ثم علماء التجويد من بعده – أي الخليل بن أحمد- لأنه يرى أن هؤلاء قد أوضحوا هذه المخارج بمنتهى الدقة ولم يُعْنَ بما جدّ في ميدان البحوث الصوتية الحديثة.

الجديد الذي نلمسه في هذا الموضع من كتاب تجديد النحو هو استغلال المعطيات الصوتية لدى علماء تجويد القرآن الكريم في تعليم الناشئة، فيرى أنه:" لا بأس أن يُمرّن الأطفال في أول تعلّمهم على معرفة مخارج الحروف معرفة سليمة... و حتى يكون ذلك كلّه وما يماثله في علم التجويد يعيننا في تعليم الناشئة، وخاصة أنه يلاحظ على الشباب الآن مضغ الكلام وحذف بعض الحروف منه... ورأيي أن السبب في ذلك كله أننا أهملنا الانتفاع في تعليم النشء والشباب بعلم التجويد وقواعده في نطق

الحروف وبيان دقائقها في المدّ وغيره، وما ينبغي أن يأخذ كلّ حرف من وقت لنطقه نطقا سليما "[73](ص56).

أهم ما يلاحظ على محاولة الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو على الناشئة في هذا الموضع أنه تطرق إلى فحص المشكلة اللغوية من الأساس الذي تبنى عليه اللغة، وهو الأصوات، فنبّه إلى ضرورة تصحيح مخارج الحروف عند ناشئة اليوم لما لاحظه من انحراف في مخارج تلك الحروف، وهو ما أطلق عليه "مضغ الكلام"، ورأى في علم التجويد مصدرا هاما نستلهم منه القواعد لتصحيح النطق عند تلك الناشئة.وينتقل الدكتور شوقي في كتاب تجديد النحو من المستوى الصوتي إلى المستوى الصرفي دون أن يفصل بينهما، فلا يحس القارئ الناشئ نفسه إلاّ وهو ينتقل من الأول إلى الثاني كأنه مستمر في الدراسة.

و بعد أن تعرض لمخارج الحروف، وصفاتها و الحركات التي تتبعها والصفات التي تعتريها من تشديد و تنوين، وتصنيف الحروف إلى حروف اللين وحروف المد، ينتقل إلى همزتي القطع والوصل. وفي الحقيقة فان هذا الموضع من الدراسة الصرفية يمثل إشكالا على أكثر طلبة اليوم يتناوله الدكتور بصورة سهلة يسيرة وموجزة مدعما شرحه بالأمثلة وسرعان ما ينتقل إلى توضيح الإدغام والإبدال موضحا الفرق بينهما، "فالإدغام أن يلتقي الحرفان خطاً ولفظًا مثل : إنّا – آمنّا- أعلنا، أو خطًّا لا لفظًا مثل : قد دّعاه – أنه هو – ثالث ثلاثة، وسببه التماثل في مخرج الحرف وصفته كالنّون في النّون والدّال في الدّال "[73](ص51).

أما الإبدال فيشير إلى أنه ضرب من الإدغام، يقول: "... ومن العلماء من يتسع بالإدغام حتى يشمل المتجانسين ، وهما الحرفان المتفقان في المخرج المختلفان في الصفة كالدال والتاء، فمخرجهما واحد، وصفتهما مختلفة فالدال مجهورة، و التاء مهموسة"[73](ص56). و يمضي الدكتور في حديثه عن الإبدال دون إعطاء شواهد أو أمثلة توضيحية رغم أن هذه المسألة قد تحوي بعض الصعوبة خاصة للمتعلمين، وخاصة أنه نهج توضيح المسائل بالأمثلة كما فعل في توضيحه للإدغام.ينتقل بعد ذلك إلى التعريف بـ :(**ال**) القمرية و(**ال**) الشمسية، موضحا الفرق بينهما والأسماء التي تتواجد في ما كل منهما مدعما شرحه بأمثلة، فـ : (**ال**) القمرية هي التي تظهر لامها في الأسماء في مثل كلمة (القمر)، وهي تظهر مع ثلاثة عشرة حرفا من الحروف الهجائية وهي:(أ ، ب ، ج ، ح ،خ ،ع ، غ، ف، ك، ل ، م ، هـ ، و، ي)، أما (**أل**) الشمسية فهي التي تختفي لامها حين تدخل على بعض الأسماء مثل الشّمس، واللام حينئذ تختفى مع ثلاثة عشر حرفا الباقية، وهي: (ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ل ،

ن) [73](ص57) . و قد سجل الباحثون على محاولة شوقي ضيف في هذا المجال بالذات عدة ملاحظات نذكر منها :

أ- تقديمه للدراسة الصوتية على الدراسة الصرفية، فالدراسة النحوية عنده أثر من آثار الاطلاع على الدراسات الحديثة مع أنه يستعمل مصطلحات تقليدية في مجال الصوتيات، يقول الدكتور حلمي خليل: "وضع الدراسة الصوتية والصرفية قبل الدراسة النحوية، وهو بلا شك من آثار الاطلاع على الدراسات اللغوية الحديثة التي لا نجد لها أثرا يذكر في كتاب تجديد النحو"[35](ص83). و خاصة أن الدكتور شوقي ضيف يوظف مصطلحات النحو العربي معتمدا على تقسيمات النحاة القدامى في باقي الكتاب غير أن هذا لا يدعو إلى الجزم بتأثره بمناهج البحث العلمي الغربية الحديثة.

ب- التدرج في عرض الموضوعات، من ذلك جعله مواضيع همزة القطع والوصل والإدغام والإبدال و(**أل**) الشمسية والقمرية بعد دراسة الأصوات وقبل شروعه في الدراسة الصرفية وكأنه يراعي طبيعة دراسة هذه المواضيع ، فلا هي من صميم الدراسة الصوتية ولا هي دراسة صرفية محضة و قد وضعها علماء اللغة المحدثون في موضوع مستقل أطلقوا عليه اسم: (**الدراسة الصرفية الصوتية/** Morphophonologie)، والدكتور شوقي ضيف وإن لم يشرْ إلى هذا الفصل الدقيق إلا أنه اتبع هذا التدرج في البنية اللغوية، فانتقل من دراسة العنصر الأصغر في اللغة فالأكبر منه فالأكبر إلى أن يصل إلى الدراسة التركيبية دون الفصل بين مستويات الدراسة.

الدراسة النحوية: بعد تلك الدراسة الصوتية والصوتية الصرفية ينتقل الدكتور شوقي ضيف إلى الدراسة الصرفية فيبدأ بدراسة الفعل فيعرفه أولا، ولا يخرج في ذلك عن تعريف القدامى عموما، يقول:" فالفعل هو ما دل على حدث وزمن وهو على ثلاثة أقسام أساسية: ماض يدل على حدث وقع في زمن ماض، مثل: (كتب)، (لعب)، (ذهب)، ومضارع يدل على وقوع حدث في زمن حاضر أو مستقبل، مثل:(يكتب)، (يلعب) ، (يذهب)، وأمر يدل على طلب حدث في المستقبل، مثل: (قلْ)، (اكتبْ)، (اذهبْ) " [73](ص59)، فيصنّف الفعل اعتمادا على مقاييس أولها مقياس الزمن، إلى ماض ومضارع (حاضر ومستقبل) وأمر، ومقاييس أخرى استنبطها النحاة العرب انطلاقا من معرفة بنية الفعل وعمله.فمن المقاييس التي استنبطها النحاة اعتمادا على بنية الفعل نذكر:

التجرد والزيادة: تُصنّف الأفعال على هذا الأساس إلى أفعال مجردة وأفعال مزيدة ويعرف كُلا من الفعل المجرد والفعل المزيد اعتمادا على الوصف المحض و التمثيل دون أن يتطرق إلى ماهية كلّ منهما ، يقول: "فالماضي المجرد إما ثلاثي وإما رباعي، والثلاثي هو الأكثر دورانا في اللغة، وهو يتكون من ثلاثة أحرف ... والفعل الثلاثي قد يزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة: "فالمزيد بحرف واحد إما

الهمزة على مثال أخرج، يخرج ...". [73](ص59-60) و يعرّف علماء الصرف الفعل المجرد بتحديد ماهيته، فيقولون: "الفعل المجرد هو ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصريف الكلمة بغير علة، أما المزيد فهو ما زيد فيه حرف أو أكثر على تلك الحروف الأصلية." [84](ص29) فالتعريف الثاني أدق وأنسب لذهن المتعلم، إذ إن الاكتفاء بوصف الفعل المجرد الثلاثي والرباعي ـ كما فعل الدكتور شوقي ضيف ـ ليس كافيا لتجنب الخطأ في معرفته، فقوله: "أن الفعل الثلاثي هو ما تكوّن من ثلاثة أحرف وكذلك الرباعي هو ما تكوّن من أربع أحرف يجعل المتعلم يخلط بين الثلاثي المزيد بحرف والرباعي المجرد، مثل: (أخرج) و(دحرج)، فكل من الفعلين مركب من أربعة أحرف، و لذلك قال الصرفيون: "ثلاثة أحرف أصلية "، احترازا من الوقوع في اللّبس .

الصحة والاعتلال: يعرف شوقي ضيف الفعل الصحيح على أنه: "ما خلت حروفه من حروف اللين وهي الألف والواو والياء مثل: عَلِمَ، سَمِعَ، نَظَرَ"، ويعرف المعتلّ على أنه: "ما كان فيه حرف علّة كـ: (وَجَدَ) و(سَارَ) و(قَضَى)". [73](ص61) ثم يذكر أقسام الفعل المعتل الخمسة وهي المثال وهو معتل الأول، كـ: (وَجَدَ)، والأجوف؛ معتل الوسط كـ: (خَافَ)، والمعتل الناقص؛ وهو ما كان آخر حروفه حرف علّة، كـ: (سَعَى)، بالإضافة إلى اللفيف المفروق وهو كان أوله وآخره حرفي علة مثل: (وفى)، واللفيف المقرون وهو ما اعتل وسطه وآخره، مثل:(قوى).

وفي هذا الموضع أيضا تتكرر الملاحظة السابقة، حيث إنّه يعرّف الفعل الصحيح على أساس خلوه من حروف اللين، بينما التعريف الدقيق الذي يقول به الصرفيون هو أن الفعل الصحيح: ما خلت أصوله التي يبنى عليها من حروف العلّة، فقد يكون الفعل مشتملا على حرف علة إلا أنه يعدُّ صحيحا وذلك إذا كان مزيدا مثل: (دَاخَلَ)، فهو فعل صحيح رغم أنه يشتمل على الألف ولذلك يجب أن نخصّ الحديث عن الحروف الأصلية وهي في المثال السابق، (الدال) و(الخاء) و(اللام)، فإن لم يدرك المتعلّم ذلك فقد يظنه رباعيا معتلاً.

التصرف والجمود: يتطرق الدكتور شوقي ضيف إلى هذا العنصر من الدراسة مشيرا إلى أن الأفعال تنقسم إلى منصرفة وجامدة، وأنّ الكثرة المطلقة من أفعال اللغة ينتظمها القسم الأول وهو قسم الأفعال المتصرفة، وهو ما جاء في صورة الماضي والمضارع والأمر مثل الفعل: (كَتَبَ) ؛ فيمكن تصريفه في الأزمنة الثلاثة، الماضي و المضارع و الأمر (كَتَبَ) ، (يَكْتُبُ) ، (اكْتُبْ) ، فهو لذلك فعل متصرّف، أما الجامد من الأفعال فيلازم صورة واحدة بصيغة الماضي، أو الأمر كأفعال المدح والذم وفعل التعجب، و (ليس) و (عسى) و (هلم) و (تعال).يلاحظ أن الدكتور شوقي ضيف يدرج بعض أسماء الأفعال الجامدة، مثل: (هلم)، بينما المشهور عند النحويين أن (هلم) من بين أسماء الأفعال المختلف في فعليتهما،

فيعدها بعض النجاة اسم فعل، وذلك : " لأنها تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظهما بحسب ما هي مسندة إليه فنقول: (هلم يا زيد، وهلم يا زيدان، وهلم يا زيدون ، وهي لغة أهل الحجاز وقد جاء بها التنـزيل". [48](ص49) وأمّا الذين يعدونها فعل أمر فحجتهم في ذلك أنها تلحقها الضمائر البارزة بحسب ما هي مسندة إليه، فتقول: "هلمّ ، هلمّا ، هلمّوا ، وهلممن" ـ وهي لغة بني تميم ـ والدكتور شوقي ضيف في هذه الحالة قد وضع اسم الفعل (هلمّ) ضمن أفعال الأمر الجامدة حسبما جاء في لغة التميميين، فاختار بذلك إحدى اللغتين وكلاهما فصيح، وهي الأسهل، و لعله بذلك يحقق غرضا تعليميا، فاختصر بذلك جزءا ثالثا من أقسام الكلام، لا هو من الأسماء ولا هو من الأفعال، و لعله لذلك لم يجد داعيا للخوض في قسم آخر مستقل، كما فعل تمام حسان.

الإعراب و البناء: وتنقسم الأفعال من هذه الحيثية إلى قسمين؛ أفعال معربة وأخرى مبنية ، فالبناء في الأفعال هو أن يلزم الفعل حالة واحدة من الإعراب، وتبنى الأفعال في صيغتي الماضي والأمر، أما المضارع فهو معرب لأن حركات الإعراب من ضمة وفتحة وكذلك السكون، تظهر على آخره. فلم يقحم الدكتور شوقي ضيف نفسه في التعليل لعدم جرّ الفعل المضارع، غير أنه اكتفي بالإشارة إلى ذلك.

اللزوم و التعدي: مما لا شك فيه أنّ الحديث عن موضوع لزوم الأفعال وتعديها يقودنا حتما إلى ذكر عملها و الحديث عنه، ورغم ذلك فإن الدكتور شوقي ضيف يعرف كل من الفعل اللازم والفعل المتعدي اعتمادا على الصيغ التي تلازم كل نوع منهما وبذكر المعاني التي ترافق كلا منهما ، لذلك يعرف الفعل اللازم على أنه :"ما لا يكون للإنسان عمل إرادي فيه كالسجية"، إضافة إلى ذكر بعض الصيغ، كصيغ الأفعال التي تدل على العيوب، و يضيف إلى ذلك بعض الأمثلة كـ(اقشعرّ) و(تدحرج).

الملاحظ أنه لم يجد تعريفا جامعا لحالات لزوم الأفعال، يشمل كل الصيغ التي تَرِد بها، و لعله فعل ذلك حتى لا يقع في تفسير لزوم الأفعال وتعديها اعتمادا على فكرة العمل و العامل، و لو فعل ذلك لسَهُل عليه توضيحها، كما جرى على عادة النحويين تحديد مفهومها اعتمادا على عملهما النحوي، فالفعل المتعدي عندهم ـ النحاة القدامى ـ هو ما يسمى الفعل المتجاوز، أي ما يُجاوز الفعل إلى المفعول به بنفسه نحو: (حفظ محمد الدرس) [84](ص57)، وقد قسمه النحاة قديما إلى ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير نحو:(فهمَ محمدٌ المسألة)، وما تعدى إلى مفعولين، مثل: (أعطى محمدٌ عليًا درهمًا)، وما تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كالأفعال في باب (أعلمَ) و (أرى) مثل :(أرى الأستاذُ الطلابَ الرياضة مفيدةً).

أما الفعل اللازم فهو مما لا يجاوز الفاعل إلى مفعول به كقعد محمد، وخرج علي. [84](ص57) ولعل الفرق يظهر واضحا بين أن نعتمد على المعاني في تحديد مفهوم الفعل اللازم و الفعل المتعدي، وبين أن نعتمد على التجريد النحوي الذي اكتشفه النحاة، كالاعتماد على فكرة العامل في توضيح ذلك.

و ذلك لأن المعاني كثيرة، يصعب حصرها وحفظها، و خاصة على المتعلم الناشئ. فإن كان تفسير مفهوم اللزوم والتعدي بالاعتماد على المعنى مفيد بعض الشيء لأنه قريب من نفس المتعلم إلاّ أن الاعتماد على التجريد يجعل القاعدة أكثر دقة وتفصيلا، مما يسهل المهمة التعليمية.يضاف إلى ذلك أن اعتماد الدكتور شوقي ضيف في تصنيفه للأفعال المتعدية والأفعال اللازمة على أساس الصيغ والمعاني قد أدى به ذلك إلى شرح معنى التعدّي دون أن يشير إلى أنّ هناك تعدٍ إلى مفعول واحد وتعدٍ إلى مفعولين، وآخر إلى ثلاثة مفاعيل، بينما اعتماد النحاة القدامى على مبدأ العمل أدى بهم إلى التفصيل والبسط .

لا بد من الإشارة إلى أن القصد إلى التسيير لا يعني إلغاء بعض الحالات لأن في ذلك انحراف عن القصد، و عوض أن تُعلم العربية بجعل المتعلم يعرف جميع إمكانات التعبير اللغوي من خلال قواعد دقيقة إلى جعله يواجه خلطا تبلبلا، فيعتمد في تحديد الأفعال المتعدية على الصيغ و الأوزان التي ترد فيها تارة ، و على ذكر الأمثلة لشرح ما تبقى من تلك القاعدة تارة أخرى.والأصح أن يعرف المتعلم القاعدة أولا، ثم التراكيب التي ترد فيها ثانيا، ثم التمثيل ثالثا، كما اعتدنا من خلال مناهج الدرس اللغوي القديمة والحديثة معا. ينتقل الدكتور شوقي ضيف بعد ذلك إلى توضيح دور حروف الزيادة في جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدي ، فتعدي بالهمزة في أوله مثل :(أكرم محمد عليا) وبالألف على مادة الفعل مثل: (باعد زيد عمرا)، وبتضعيف الحرف الثاني من الفعل الثلاثي، مثل : (شرّف زيد قريته)، وزيادة الألف والسين والتاء في أوله، مثل: (استحسن زيد الفكرة).[73](ص65-66)

البناء للمعلوم والبناء للمجهول: الفعل من هذه الحيثية ينقسم إلى فعل مبني للمعلوم وهو ما ذكر معه فاعله، مثل: (كَتَبَ زيد الدرسَ)، أما المبني للمجهول فهو ما حذف فاعله، وناب عنه مفعوله مثل: (كُتب الدرسُ).

توضيح أنواع الحروف[73](ص82-83): يذكر الدكتور شوقي ضيف أن للحروف أنوعا كثيرة و منها:

-حروف الجر:

يتناولها اعتماد على بعض معانيها وعدد حروفها ، فيذكر أن منها ما هو مكون من حرف واحد كالكاف واللام والباء والتاء والواو، مشيرا إلى أن الباء والتاء والواو تستعمل لغرض القسم فيقال: (بالله) و (والله) و (تالله)، ومنها ما هو مكوّن من حرفين مثل من ، في ، ومنها ما هو مكون من ثلاثة حروف هجائية كـ(على) و (إلى). يُلاحظ أنه اعتمد في تقديمه لحروف الجر على وصف عدد حروفها وذكر

معاني بعض منها دون البعض، و ذلك دون أن يتطرّق للحديث عن معانيها مع أنه يطلق عليها منذ البداية اسم حروف الجر، أي أن اسمها يدل على عملها.

ـ حروف العطف:

يعتمد ههنا أيضا على المعنى في تقديمه لحروف العطف، فيذكر أنّ لكل حرف منها يؤدي معنى معينا مثل أنّ: (الواو) للجمع بين شيئين، و(الفاء) للترتيب، و(ثم) للتراخي، و(لا) لنفي الغلط.

ـ حروف الاستفهام:

ـ يكتفي الدكتور شوقي ضيف بالإشارة إلى أن هناك حرفين فقط للاستفهام وهما: الهمزة و(هل) ، و قد أجل الحديث عنها إلى موضوع أسماء الاستفهام .

ـ حروف النفي:

ـ قسمها حسب عملها إلى حروف نافية للفعل المضارع وهي: (لم)، (لما)، (لن)، مثل: (لم يكتب)، وحروف نافية للفعل الماضي، و هي: (ما) و (لا)، مثل: (ما قرأ) و (لا قرأ).

ـ حروف الشرط:

وهي : (إن)، (لو)، (أما)، مثل: (إن تغرس تحصد)، دون أن يتطرق إلى معاينيها ولا إلى عملها وهو أن: "إن حرف شرط جازم يجزم فعلين مضارعين الفعل الأول بعدها فعل الشرط مجزوم والثاني هو فعل جواب الشرط مجزوم". **[48](ص117)**

ـ حروف التخصيص:

وهي: (هلا)، (إلا)، (لولا)، (لوما)، مثل:" هلا تحسن عملك"، ويشير إلى أن (هلا) فقط هي المستعملة في اللغة الأدبية.

ـ أحرف التنبيه المرفقة بأسماء الإشارة مثل الهاء في هذا .

ـ حروف النداء، وهي الهمزة و (يا) و (أي) و(الواو) في مثل: (أزيد) .

ـ حروف الجواب:

منها(نعم) للإثبات و(بلى) للرد على السؤال المبدوء بالنفي، مثل الرد بـ (بلى) على من يسأل: (أمعك كتاب ؟)، و (بلى) للرد عليهما معا .

ـ حروف ناصبة للفعل المضارع

وهي: (أن)، (لن) ، (إذن) ، (كي) (لام التعليل)، (لام الجحود)، (حتى) (فاء السببية) و(واو المعية).فيفرق شوقي ضيف بين حروف الجزم وحروف النصب فلم يذكرها حسب التسلسل المألوف، ولعله بذلك يقصد إلى التفريق بينهما لئلا يحافظ على ذلك التتابع المألوف الذي اعتدناه في الكتب التعليمية التي تعتمد على نظرية العامل كأساس لتصنيف موضوعاتها، و كذلك جعله لـ (حتى) حرفا ناصبا بذاته على مذهب الكوفيين، بينما يعدها البصريون حرف غاية و جر، والفعل المضارع بعدها منصوب بـ(أن) المضمرة وجوبا بعدها، يقول ابن هشام الأنصاري: "والنصب في مثل هذه المواضيع وما أشبهها بعد حتى يكون بأن المضمرة حتما لا حتى نفسها، خلافا للكوفيين لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى: "حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ"، ولو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأفعال وتارة أخرى في الأسماء، وهذا لا نظير له في العربية"[48](ص97). يرى البصريون أن الفعل المنصوب بعد حتى، العامل فيه هو(أن) المضمرة بعدها وجوبا، لأن (أن) تختص بالأفعال، أما (حتى) فتذكر مع الأسماء فاختصت بها، و لذلك عملت فيها الجر، أما الفعل المضارع بعدها فلا يحافظ على نصبه دوما فتجده منصوبا في غالب الأحيان، وقد يكون مرفوعا، فتوجد في العربية بعض الحالات التي ترفع فيها الفعل المضارع بعد (حتى) بشروط منها: أن يكون الفعل مسببا عما قبلها، وأن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال ، وأن يكون ما قبلها تاما في مثل قول الله عز وجل:" وَزُلْزِلُوا حَتَّى يقولُ الرّسُولُ". [58](البقرة آية214) في قراءة نافع [48](ص96).

ـ حروف استقبال الفعل المضارع:

وهي (السين) و (سوف)، مثل: (سأقوم) و(سوف أحجّ بيت الله). و (قد) للتوقّع مع المضارع مثل: (قد أسافر)، ولليقين مع الماضي، مثل: (قد سافرت).

ـ حرف الزجر:

و هي (كلا)، في مثل قول الله تعالى:" كَلاَّ سَوْفَ يَعْلَمُونَ "[58](التكاثر آية 3).فرغم أن الدكتور شوقي ضيف لم يُفِض الحديث في مسائل الخلاف ومنها هذه المسألة الخلافية في تحديد الأصل في الاسم العربي، أهو ثلاثي - كما يقول النحاة العرب، أم هو ثنائي حسب رأي المستشرقين، وهذه مسألة خلافية كان في غنى

عن ذكرها، خاصة وأن الكتاب موجه لتعليم الناشئة.و قد خلص في الأخير إلى ترجيح رأي النحاة العرب، والمقصود من ملاحظة لهذه هو أن الدكتور شوقي ضيف لم يكن مضطرا لطرق موضوع خلافيّ، لأنه ليس من صميم العملية التعليمية التي ينوي الدكتور تقديمها من خلال كتاب التجديد.

دراسة الأسماء: يشير الدكتور شوقي ضيف في بداية حديثه عن الأسماء إلى تعدد الأسماء ويذكر بعض الخلافات الموجودة في الأصول التي يبنى عليها الاسم ، وخاصة الخلاف الكبير بين ما يقوله سيبويه من أن الاسم المجرد على ثلاثة أحرف لا يقل عنها، وأن ما جاء في العربية على حرفين فهو في الأصل على ثلاثة أحرف، منها واحد للتخفيف، أما المستشرقون فرأيهم أن الأسماء في العربية شأنها شأن معظم اللغات السامية معظمها مبني على حرفين فقط مثل: (يد) ، (دم).من المستشرقين القائلين بهذا الرأي براجشتراسر، يقول:" إن أقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية، والعربية حافظت على بنائها الأصلي في كثير منها، غير أنها اشتقت صيغا جديدة بزيادة حرفي علة أو همزة أو هاء مثال: ذلك في الجمع الصحيح كأخوات ... ومن الأسماء الثنائية ما آخره ألف ممدودة وهي بعض أسماء القرابة نحو :(أبو)، (أخو)، (حمو)، ويشاكلها اسم محتوٍ على حرف واحد فقط هو (فو)، والحركة الممدودة سالمة في المضاف نحو، (أبو زيد) و(أبونا)، وقد قُصرت مع التنوين نحو هذا (أبٌ) و(فم) وحذفت مع ضمير المتكلم المفرد، نحو: (هذا أبي)". [85](ص96) فنرى أن براجشتراسر حين يستدل على ثنائية أصل تلك الأسماء يشير إلى أنّ (الواو) و(الهمزة) أو (الهاء) تضاف لاشتقاق أسماء جديدة من تلك الصيغ الثنائية، غير أنها حذفت منها للتخفيف، ويظهر في بعض اشتقاقاتها، كما في الجمع في مثل:(آباء) و (أعمال) و(أفعال)، والهمزة التي في آخر (آباء) هي مكان الواو المحذوفة و التي قد تظهر في الإضافة في مثل قولنا: (أبوك) و (أبو زيد)، و في النسبة في مثل قولنا: (يدوي) و(أبوي) .

وبعدما يتعرض الدكتور للخلاف في الأصل الثنائي للأسماء في اللغة العربية يخلص في الأخير إلى ترجيح رأي سيبويه والنحاة العرب، يقول:" ولعل في ذلك كله ما يدل على صحة نظر نحاتنا إلى الصيغ الثنائية، وأنها ثلاثية في الأصل ، وهي نظرية تعيين في تصريف هذه الصيغ وفهمها فهما حسنا".[15] ينتقل بعدها إلى تصنيف الاسم حسب أسس متعددة منها:

التعريف والتنكير: فالنكرة هي ما ليس له دلالة معينة مثل: (رجل)، (شجرة)، (زهرة)، و المعرفة هي ما ليس له دلالة معينة، و هي على ستة أنواع[73](ص88):

الأعلام مثل: (زيد)، (عمرو)، (فاطمة)، والمعرفة بالألف واللام مثل: (الولد)، (الرجل)، (الشجرة) ، والمضاف إلى علم أو إلى معرّف بالألف واللام مثل: (كتاب زيد) و (ثوب فاطمة)

و (شوارع المدينة)، و الضمير، نحو: (أنا)، (هو)، (هم)، وأسماء الإشارة نحو: (هذا)، (ذلك) ، (تلك)، والاسم الموصول كـ (الذي) و(التي).

كما يصنف الاسم حسب سلامته من حروف العلة أو اشتماله عليها إلى مقصور منقوص وممدود.موضوع الصحة والاعتلال من بين المواضيع التي وقف عليها الدكتور وحاول إبراز مغالاة النحاة في دراستها وتقدير أصول ما جاء متغيّرا منها ، سواء ما كان مقصورا أو ممدودا أو منقوصا، لذلك تجده يقول: "والحق أن النحو يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار وتارة بما يفترضه النحاة من علل و أقيسة لا دليل عليها إلا النظر العقلي ... كما أننا لسنا في حاجة إلى ما يأتي به النحاة من تمارين لا تفسر صيغا عربية وإنما تفسر صيغا لهم يكثر جدا لهم حولها ويكثر خلافهم ، و ما إن هذا كله يحيل النحو ألغازا".[73](ص88)

وإن كنا نعرف موقف شوقي ضيف من تقدير الأسماء التي جاءت مغيّرة في الاستعمال منذ بداية دراستنا لمحاولته في تسيير النحو، فإن تصرفه لتقديم الأسماء المعتلة جاء موافقا لهذا الأساس، فاكتفى بتقديم ما هو موجود فعلا في اللغة واشتمل عليه الاستعمال، وقد أشار هو نفسه إلى هذا الأمر قبل الشروع في الموضوع الاعتلال في الأسماء يقول: " سنكتفي بما يعين على معرفة تصريف الأسماء المعتلة من الوجهة العملية ".[20](ص44)

ثم يعرض لبعض قواعد القلب كأنّ: "الهمزة تقلب حرف علة يجانس الحركة السابقة لها إذا سُكّنت بعد همزة متحركة مثل : (إيمان) و(إيثار) ، و(إيلام)".[73](ص79) ولا شك أنه فعل ذلك اكتفاء بتقديم ما هو ضروري لضبط النطق و مراعاة لأحد مبادئه في العملية التيسيرية التي ينوي تقديمها؛ وهي حذف الزوائد التي لا تزيد النحو إلا صعوبة وتعقيدا ولا حاجة حقيقية لها في الدرس اللغوي.

دراسة الإعراب والبناء: يعرّف الدكتور شوقي ضيف الإعراب على أنه: " تغيّر آخر الكلمة رفعا ونصبا وجرا في الاسم المعرب ونصبا وجزما بالسكون في الفعل المضارع." [73](ص109) ويعرفه معظم النحاة العرب والدارسين على أنه: "التغير الذي يطرأ على آخر اللفظة لتغيّر العوامل الداخلة عليها".[86](ص109) ولعل المقارنة بين التعريفين السابقين للإعراب تكشف أن الدكتور شوقي ضيف في تعريفه للإعراب يتجنب ذكر العوامل وتأثيرها على اللفظة حتى تتعاقب عليها حركات الإعراب، وذلك يعود إلى موقفه من نظرية العامل فهو يدعو لدراسة النحو العربي دون الاستعانة بنظرية العامل لفهم قواعده، ومعرفة العوامل في نظرية ليست ضرورية لإقامة نظرية نحوية عربية، وقد علمنا بهذا الموقف من خلال قوله قبل ذلك: "النحو العربي أكثر ثباتا واستقرارا من أن يلغيه تحطيم العامل".
[20](ص46)

أما من جانب التطبيق، فإن مراعاة صحة النطق والحفاظ على ما يضبط لا يستدعي البحث في العوامل والعلل التي أحدثت تلك الحركات ، ويكفي معرفة أن الفاعل مرفوع مثلا، ثم رفع الفاعل بعد ذلك أبدأ دون الحاجة لمعرفة علة رفعة، يقول في هذا :" ويلاحظ أن النحاة يَجمعون بين ألقاب الإعراب والبناء في الإعراب، فيقولون مثلا: مضارع مجزوم بالسكون، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والأولى أن يُكتفى بكلمة (مبتدأ مرفوع) أو(مفعول به منصوب) أو (اسم مجرور)، ولا داعي مطلقا للزيادة المذكورة كما يصنع النحاة". **[73](ص104)**

وفي هذا الموقف يبدو التأثر جليا برأي ابن مضاء القرطبي في قوله: " لو جهلنا ذلك (علة رفع الفاعل) لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفـع الفاعل الذي هو مطلوب إن بالاستقرار المتواتر الذي يوقع العلم." **[20](ص131)** فالجهل بعلل الرفع والنصب والجر لا يخلّ بالأداء اللغوي السليم في نظرهما، وذلك الهدف الرئيسي للنحو في رأي ابن مضاء القرطبي ومن يرى رأيه.

الإعراب المحلي: يعرب النحاة الاسم المفرد الصحيح الآخر بالحركات الظاهرة نصبا ورفعا وجرا، والجمع المذكر السالم بالواو والنون، أما الجمع المؤنث السالم فيرفع بالضمة الظاهرة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا، وتعرب الأسماء الخمسة بالواو رفعا، والألف نصبا، والياء جرا، أما المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء.وتوجد بعض الكلمات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب، وهي الأسماء المنقوصة، و المقصورة، و الممدودة وبعض الأفعال المعتلة الناقصة ، ورغم أن حركات الإعراب غير ظاهرة عليها، إلا أن النحاة يعربونها حسب العوامل الداخلة عليها وحسب موقعها في الجملة كما في مثل: (جاء الفتى)، فالفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذّر. يرى الدكتور شوقي ضيف أن هذا معقد ، رغم أن مثل هذه الأسماء يلزم حالة واحد من الإعراب مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها ، متجاهلا بذلك موقف النحاة من نظام اللغة، فالنحاة عند ما حاولوا تجريد نظام اللغة وضعوا نماذج محددة وشاملة، تترتب وفقها المفردات في التركيب اللغوي، فجملة (جاء الفتى) جاءت على شكل فعل وفاعل على شاكلة (جاء محمد) و (جاء المعلم) غير أن الجملة الأولى الفاعل فيها ينتهي بحرف لين يتعذر ظهور الحركة الإعرابية عليه، والنحاة حينما قالوا أن محله الرفع قصدوا إلى أنه لو جاء صحيحا على الأصل (كما في الجملتين الثانية والثالثة) لكان مرفوعا و لظهرت عليه الحركة. و قد ذكروا أن سبب عدم ظهور الحركة عليه هو التعذر، أي تعذر ظهور تلك العلامة الإعرابية. والأمر نفسه ينطبق على التراكيب عندما يُذكر محل الجمل من الإعراب، كجملة (تمطر) في قولنا: (السماء تمطر)، فالسماء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره، و(تمطر): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)

في محل رفع، والجملة الفعلية (تمطر) في محل رفع خبر، ذلك أن النحاة جردوا للجملة الاسمية بنية جامعة على شكل مبتدأ وخبر مرفوعين وفي الجملة السابقة لو جاء الخبر على تلك البنية المجردة لكان اسما مفردا مرفوعا بدليل إمكان استبداله بمفردة واحدة، كما في مثل قولنا:(السماء ماطرة)، و ذلك بأخذ التغيير المعنوي الذي يطرأ عليها في الاعتبار. ذكر مثل هذه الأمور في العملية التعليمية يصعّب من أمر التعليم ، ولا بأس من الاكتفاء بذكر محل الكلمة من الإعراب دون اللجوء إلى تعليل ذلك الإعراب على شاكلة ما أقرته لجنة تيسير النحو التي أخذت برأي شوقي ضيف في الإعراب المحلي، وهو أن يقال في مثل جملة (جاء الفتى)، أن (الفتى): فاعل محله الرفع، و في مثل جملة (جاء الداعي) الداعي فاعل محله الرفع وفي مثل جملة (هذا علي)، (هذا) مبتدأ محله الرفع. **[73](ص111)**

أمّا أن يطالب بالتخلي عن مثل هذه التفسيرات في الجانب العلمي فذلك ليس بالأمر الهين ذلك أن غاية العلم هي تفسير الواقع وبيان أسراره، وتلك الغاية التفسيرية في الجانب العلمي لا تنفي الأغراض التطبيقية و التعليمية ولا تتعارض معها . **[87](ص170)** وكان شوقي ضيف بعد نشره لكتاب الرد على النحاة مرفقا بتقديمه الذي يعتبر أول مشروع له في تيسير النحو، قد دعا فيه إلى إلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي، وقد ترافق مع أعمال اللجنة الوزارية وقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة بذلك. ولما عُقد اتحاد المجامع اللغوية ندوته بالجزائر سنة 1976 أوصى بالإبقاء على الإعرابيين التقديري والمحلي، وهي توصية تتوافق مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين مناقشته لمشروع شوقي ضيف في إصلاح النحو و تيسيره، فرأى ضرورة الإبقاء على الإعرابيين التقديري والمحلي، وقد علّق الدكتور شوقي ضيف عليه قائلا:" وفي رأيي أن قرار المجتمع في مؤتمر (1995) كان أكثر وأدخل في التيسير على الناشئة."**[75](ص68)**

لقد كان شوقي ضيف منذ بداية تقديمه لكتاب التجديد في النحو يخص الناشئة حينما يتكلم عن تيسير النحو، غير أن دعوته إلى إلغاء الإعراب المحلي من النحو كله لا مبرر لها، فقد كان الإعراب التقديري من الوسائل التي استعان بها النحاة في تفسير نظام اللغة، فإذا كان الاستغناء عنه من الوسائل المساعدة في التحصيل اللغوي فذلك لا يعني أن يُلغى من النحو العربي ككل.

يشير شوقي ضيف إلى أنّ النحاة وضعوا إعرابا معقدا للأسماء المعتلة الآخر، خاصة و أنهم لم يضعوا حدا فاصلا بين الجانبين بين العلمي والتعليمي، والأرجح أنهم فعلوا ذلك لعدم تعارضهما، و رغم ذلك فإنه لم يتمكن من تطبيق هذا المبدأ في كتاب التجديد، فقد اضطر للحديث عن محل الجمل من الإعراب في القسم الأخير منه، "إضافات متنوعة"، وذلك عندما تطرق للحديث عن أنواع الجمل ومحلها من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب، وقد أطلق عليها اسم الجمل المستقلة، وهي

الجمل المعترضة، والجملة المفسرة، و الجمل المعطوفة على واحدة من الجمل السابقة التي لا محل لها من الإعراب[73](ص257).

أمّا الجمل التي لها محل من الإعراب فأدرجها في كتابه تحت اسم الجمل الخاضعة المستقلة وهي الجمل الواقعة خبرا ، والجمل الواقعة حالا، أو نائب فاعل، والجملة الواقعة مفعولا به، والجملة الواقعة حالا، والجمل التابعة، وجملة جواب القسم والجملة الواقعة مضافا إليه، والجملة الواقعة صلة لاسم موصول، والجملة المعطوفة على واحدة من الجمل السابق ذكرها.يصنّف شوقي ضيف جملة الصلة ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب، و ذلك لأن تقسيمه للجمل كان على أساس خضوعها للتركيب أو استقلالها عنه، ثم ينبّه إلى أنها لا محل لها من الإعراب، ولعل هذا بعضا مما يعدّه تصنيفا جديدا رغم أنه لا يختلف كثيرا عما عرفناه في النحو العربي.

دراسة الحال مع كان وأخواتها : يشير الدكتور شوقي ضيف في حديثه عن الأسس التي أقام عليها كتابه في تجديد النحو إلى إعادة تنسيق أبواب النحو، ومن بين أهم الأبواب النحوية التي مسها بإعادة التنسيق باب كان وأخواتها، وهي أول الأبواب المحذوفة، بالإضافة إلى باب (ما) و (لا) و (لات) العاملات عمل ليس، وباب (ظن) وأخواتها وباب (أعلم) و (أرى). من المعلوم في علم النحو العربي أن (كان) وأخواتها أفعال ناقصة ناسخة، وقد سمّيت كذلك لأنها لا ترفع فاعلا وتنصب مفعولا به، بل تدخل على الجملة الاسمية المكونة أساسا من مبتدأ وخبر، فتنسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ و الخبر، ولذلك وضعها النحاة في باب مستقل، وقد اعتبر الدكتور شوقي ضيف ذلك خللا كبيرا وتكثيرا في الأبواب النحوية بلا فائدة، وقد رأى أن الخروج منه أمر هيّن، وذلك باعتبار الفعل الناقص ـ كان أو إحدى أخواتها ـ فعلا تاما لازما، و لذلك فهو لا يحتاج إلى المفعول به، والاسم المرفوع بعدها فاعل مرفوع، و الاسم المنصوب بعده حال، وقد استدل على صحة افتراضه بورود كان تامة في بعض الحالات، كما في مثل قولنا: (تلبدت السماء فكان الغيثُ)، أي:(حدث الغيث) أو (نزل). و(الغيث) في هذه الحالة فاعل مرفوع للفعل كان، وعلى هذه الحال تعرب جملة: (كان زيد مسافرا) كما يلي: كان: فعل ماض، و زيدٌ: فاعل مرفوع، و مسافرا: حال منصوبة. ويرد على القائلين بأن إعراب المنصوب بعد (كان) وأخواتها يكون في أغلب الأحيان ذا دلالة ثابتة كما في قول الله تعالى : "كان الله غفورا رحيما"، و الأصل في الحال أن تكون غير ثابتة، وإنما هي ذات دلالة متنقلة متغيرة، كما في مثل: (جاء زيد مسرعا) بأنّ الحال قد تأتي دالة على صفة دائمة ثابتة، ويستشهد على ذلك بأمثلة من اللغة العربية، كما في مثل قولنا: (هذا ثوبك صوفًا)، و في مثل قوله تعالى: "وخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفًا"[58](النساء آية28) ، وبذلك يسقط هذا الاعتراض في رأيه.

لعل شوقي ضيف لم يوفق في إيراد الأمثلة الدالة على صحة اعتباره، فهذه الأمثلة التي استشهد بها جاءت الحال فيها ثابتة، و هي ترد في حالات قليلة. و لذلك فالحال عند النحاة غير ثابتة، على زمن وقوع الفعل وهو الخلق، على عكس الحال في المثال الأول، وكان الله غفورا رحيما، هي ملازمة للمسند إليه لفظ الجلالة و ثابتة.كما برر ورود الحال جامدة، فاستشهد بوجود بعض الآيات من القرآن الكريم من التي وردت فيها الحال جامدة، كما في قول الله تعالى: "وَتَنْحِتُونَ اَلْجِبَالَ بُيُوتًا"[58](الأعراف آية74)، وقوله: "أأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا"[58](الإسراء آية61)، معتبرا: (بيوتا) و (طينا) حالا منصوبة، بينما الأصل في الحال أن تكون وصفا مشتقا.وقد ورد لدى النحاة العرب أن الحال هو ما اجتمعت فيه ثلاث شروط[48](ص316)؛ أحدهما أن يكون وصفا، أو ما في معنى الوصف، مثل قوله تعالى: "فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ"[58](النساء آية71)، فـ"ثبات" في هذه الحالة حال منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة النائبة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم.

والثاني: أن يكون فضلة أي بعد تمام الجملة، بينما على اعتبار الدكتور شوقي ضيف يصبح خبر كان ـ الذي كان في الأصل خبرا ركنا أساسيا في الجملة ـ حالا فضلة، وهذا اضطراب واضح في تحديد الأركان الأساسية التي تبني عليها الجملة.و على هذا الأساس تعتبر كان و أخواتها ركنا أساسيا في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه، و ذلك ليس صحيحا لأنه لا يدلّ على معنى الحدوث، كما يمكن الاستغناء عنه دون أن يختل معنى الأساسي للجملة.

و الثالث: أن يكون صالحا للوقوع في جواب كيف.يبدو الدكتور شوقي ضيف في هذا التنسيق الجديد الذي يقترحه للنحو العربي ـ وخاصة فيما يخص باب كان وأخواتها ودراسته موضوع الحال ـ متأثرا بمدرسة الكوفة النحوية، وقد سبقت الإشارة إلى هذا التأثير في دعوته إلى إلغاء الإعراب التقديري كتقدير نحاة البصرة لمتعلق الجار والمجرور، وتقدير عمل أن المصدرية في الفعل المضارع بعد (حتى) و (فاء) السببية و (واو) المعية، وبعد (كي) و (لام) التعليل و(لام) الجحود. ويذكر السيوطي أنّ (هذه) و(هذا) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم وخبر مرفوعين، نحو قولنا: (هذه الشمس طالعةٌ) ، فـ(هذه) تقريب، و(الشمس) اسمها، و(طالعة) خبرها،[19](ص320)

وينبّه الدكتور مهدي المخزومي أن السيوطي قد: "ذكر هذا الخبر بناء على مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يعربون المنصوب على أنه خبر بل على أنه شبيه بالحال عند الفراء، وعلى أنه حال عند سائر الكوفيين." [19](ص320) و يبدو أن الدكتور شوقي ضيف قد تأثر بآراء مدرسة الكوفة في إعادة تنسيقه لأبواب النحو ـ خاصة وأن هذه القضية قد أوردها ابن الأنباري كمسألة خلافية بين مدرستي البصرة والكوفة ـ غير أن هناك من شكك في نسبة هذا الرأي لعلماء الكوفة، ومنهم الدكتور فاضل السامرائي في تحقيقاته النحوية فيرى أن بعض موضوعات النحو:" نُسب الحكم فيها نسبة غير صحيحة،

وذلك نحو ما نُسب للكوفيين من عدّهم منصوب (كان) حالا لا خبرا لها، وأنهم لا يقسمون الأفعال إلى ناقصة وتامة، بل كلها تامة عندهم، وكذلك القول في ثاني منصوبي (ظن) وأخواتها التي أوردها ابن الأنبا ري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وقد وقع في هذا الوهم كثير من النحاة فيعدّونه أمرا مسلما." **[88](ص5)**

بغض النظر عن صحّة نسبة هذا الرأي إلى نحاة الكوفة، فقد جرت العادة في التأليف النحوي أن يكون الباب الواحد ضاما جامعا للنظائر، غير أن اعتبار (كان) وأخواتها من الأفعال التامة اللازمة يُظهر اضطربا واضحا في التصنيف، فهو باب مستقل، وذلك التنسيق الذي يدعو إليه الدكتور شوقي ضيفا يبدو متعسفا، حيث يضم نوعا مستقلا من الأساليب العربية إلى قسم آخر مستقل عنه.

إضافة إلى أن اعتبار (كان) و أخواتها أفعالا تامة يترتب عنه انحراف في المعنى المراد التعبير عنه، و ذلك لأن الجملة هي نواة التركيب في الأداء العربي، فيتحدد المعنى الأساسي للجملة على أساس تحديد تلك الأركان، وهناك فرق بيّن في المعنى بين اعتبار (كان) والاسم بعدها الركنين الأساسين في الجملة، واعتبار الاسم المنصوب بعدها فضلة وبين أن تكون كان فعلا ناقصا ناسخا طارئا على الجملة الأساسية المكونة من مبتدأ وخبر، و ما بعدها هو النواة التي يقوم عليه المعنى.

يظهر جليا أن الدكتور شوقي قد ألف كتابه تجديد النّحو محاولة منه في تسيير النّحو على الناشئة، ولذلك وجدناه يفرق جيدا بين جانبين من النحو؛ جانب علمي بحت وجانب تعليمي، حاول الخوض فيه معتمدا على مبدأ الانتقاء، أي انتقاء ما يساعد في ضبط النطق من النحو. و قد حاول لذلك تطبيق مبادئ رآها ضرورية في تسيير النّحو على الناشئة، كإعادة تنسيق أبواب النّحو، وحذف بعض العناصر التي لا فائدة منها في ضبط النطق، وزيادة بعض الأبواب التي رآها ضرورية لإقامة محاولته التيسيرية، وقد تجنب الخوض في المسائل التي لا تفيد في تحقيق تلك الغاية، كالعامل والعلة و التقدير، ورغم ذلك فهو لم يبتعد في النهاية عن أصول النحو العربي و النحو البصري على وجه التحديد.

أما ما قدمه من تنسيق جديد لأبواب النحو فلم يوفق فيه إلى حد كبير، وقد ترتب عنه تغيير مفاهيم أساسية، فجعل الفعل الناقص فعلا تاما مثلا، يترتب عنه تغيّر في تحديد الأركان التي تبنى عليها الجملة العربية. و يضاف إلى ذلك وجود بعض التناقض في هذا التصنيف الجديد ـ كما رأينا ـ كدعوته إلى إلغاء التقدير ثم حديثه عن الذكر و الحذف، و مما لا شك فيه أن هذا الموضوع يفرض اللجوء إلى موضوع التقدير.التعريفات والضوابط التي وضعها لم تكن دقيقة، كتعريفه للفعل المتعدي، و تعريفه للفعل المعتل، فقد استغنى عمّا استعان النحاة به لضبط المفاهيم و تحديدها تحديدا دقيقا.

يبدو تأثره بابن مضاء القرطبي واضحا من خلال حرصه على إبقاء ما يفيد في ضبط النطق، وقد ذكر ذلك منذ بداية تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، كما تأثر بآراء المدرسة الكوفية لأنه وجدها أقرب إلى المطالب التيسيرية التي ينادي بها، والتي يراها ضرورية تعدم تقدير العوامل المحذوفة أو غير الظاهرة والاعتماد على الظاهر منها .

وممّا يلاحظ على محاولة الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو أنه لم يقترب من الواقع اللغوي محاولا تغييره مثلما فعل بعض دعاة تيسير النحو، و لعل ذلك يدل على أنه يفرق جيدا بين النحو كعلم والنحو كصناعة والواقع اللغوي.

الخاتمـة

في ختام هذا البحث خلصت إلى النتائج الآتية:

أولا: ظهر في العصر الحديث انتقادات عديدة لما جاء في النحو العربي ممّا لا يفيد في ضبط النطق تيسير استعمال العربية من طريق النحو، وقد كان ذلك في إطار الدعوة إلى تيسير النحو.

ثانيا: انتقاد المحدثين للنحو لم يقتصر على دعاة تيسير النحو فقط، فقد شاركهم في ذلك دعاة المنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة، غير أن هدف هؤلاء يختلف عنه عند دعاة تيسير النحو، ذلك لأن دعاة تيسير كانوا يهدفون إلى تبسيط قواعد النحو و جعلها في متناول الناشئة و متعلمي العربية عموما، أما الوصفيين فكان هدفهم تطبيق المنهج الوصفي في الدراسة اللغوية العربية ككل، غير أن دعواتهم لا تخلو من مطالب تيسيرية.

ثالثا: انتقاد المحدثين للنحو العربي ليس أمرا جديدا فقد سبقهم ابن مضاء القرطبي إلى ذلك بعدة قرون، و ذلك في إطار دعوته إلى الاقتصار على ظاهر اللغة و رفض التغلغل في أعماق الظاهرة اللغوية بطرح التأويل و التعليل و العامل مما لا يضبط نطقا.

رابعا: لم يغفل النحاة القدامى حاجة العامة من الناس إلى التيسير، فوضعوا لذلك مختصرات و متون و شروح، وشرحوا ما يحتاج للشرح منها و زيادة في التبسيط، فجاءت متونهم ذات مستويات متفاوتة لتتناسب و مستويات المتعلمين وحاجاتهم.

خامسا: اختلفت طرق الميسرين في تيسير النحو بين القدامى ـ عدا ابن مضاء القرطبي ـ و المحدثين، فلم يجد القدامى تعارضا بين تيسير النحو و ما جاء النحو العربي مما ليس فيه فائدة في ضبط النطق من تعليل و تأويل و عوامل و ما دار حولها من جدل وخلاف، فجمعوا بين البحث النحوي العلمي و تأليف المختصرات التعليمية، أما المحدثون فيرى معظمهم أن التيسير لا يتحقق إلا بطرح ما لا يحتاج إليه في النحو التعليمي.

سادسا: اتفق النحاة القدامى ـ ممن ألفوا في النحو التعليمي ـ على أسس لتيسير تعلمه، تتمثل في الاختصار و التبسيط و التركيز على الأمثلة و الشواهد من أجل تقريب القاعدة من أذهان المبتدئين لإدراكهم أهمية ممارسة اللغة و كثرة تقليب اللسان في الأداء اللغوي السليم.

سابعا: اختلف المحدثون من دعاة تيسير النحو و الوصفيين في الأسس التي أقاموا عليها محاولاتهم لتيسير النحو، و قد صنفتها بالاعتماد على ذلك إلى ثلاثة أصناف:

ـ الأول: انتقد النحو العربي، غير أنه لم يمس الجانب النظري و الأصول التي يقوم عليها من تقدير و تعليل و عامل، و إنما دعا إلى إصلاح النحو في إطار هذه النظرية.

ـ الثاني: انتقد النحو العربي و دعا إلى استبدال منهج البحث اللغوي ككل لتستبدل بذلك منهج الدرس النحوي و النظرية التي يقوم عليها.

ـ الثالث: انتقد النحو العربي و حاول تغيير الواقع اللغوي، فدعا إلى تيسير اللغة العربية ذاتها عن طريق الاستغناء عن بعض الأساليب والصيغ وتسكين أواخر الكلمات، إضافة إلى التشجيع على استعمال اللهجات.

ثامنا: أطلق بعض دعاة تيسير النحو دعواتهم متأثرين بما دعا إليه ابن مضاء القرطبي من خلال كتاب الرد على النحاة بعدما حققه الدكتور شوقي ضيف، و منهم شوقي ضيف نفسه، فقد حاول تيسير النحو من خلال كتابيه تجديد النحو وتيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، غير أنه حدد مجال دعوته في إطار تيسير النحو و تذليل صعابه لناشئة اليوم، كما تأثر ببعض نحاة الكوفة في تركهم للتقدير في بعض الصيغ و العبارات، كتركهم لتقدير متعلق الظرف و الجار و المجرور.

تاسعا: يرى بعض المشتغلين بالنحو و تعليميته أن تيسير النحو لا يكون برفض ما جاء فيه مما لا يضبط نطقا ولا يفيد في استعمال العربية، و إنما يكون بتيسير طرق تعليمه وتعلمه و بمراعاة حاجات المتعلم و مستواه مع الاستفادة مما جاء به النحاة القدامى من معطيات أقرتها المناهج اللغوية الحديثة، إلى جانب الاستفادة من المناهج التعليمية الحديثة في مجال اللغة والنحو.

و أخيرا فإن هذا البحث هو محاولة لمعرفة بعض ما يدور في مجال الدراسة اللغوية و النحوية العربية من تحديات وانتقادات ودعوات للرفض و الهدم، ثم تصنيفها و نقد ما جانب الصواب منها، إضافة إلى محاولة معرفة مدى قوتها و تأثيرها على النظرية اللغوية و النحوية التي وضعها النحاة الأوائل منذ بضعة عشر قرنا.

المصادر و المراجع

1- ابن عصفور، المقرب، ج1 ص45، نقلا عن السيوطي في الاقتراح.

2- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق د.أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة، 1986م.

3- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الرسالة، بيروت، ط3،1993م.

4- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، ج1.

5- ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 2004.

6- الصبان، حاشية على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب العلمية، ط1، 1997.

7- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط1، ص1992.

8- عبد الرحمان الحاج صلاح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مقال في مجال اللسانيات، عدد1، م2.

9- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

10- الزجاجي، الإيضاح في علل النحر، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.

11- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، موقع للنشر، الجزائر 2007.

12- محمد صاري، واقع المحتوى النحوي في المقررات الدراسية، مقال من مجلة التواصل، عدد2001.

13- مصطفى غالب، أرسطو: في سبيل موسوعة فلسفية، منشورات دار الجبل، بيروت.

14- محمد صاري، الفكر اللساني التربوي في التراث العربي، مقال من مجموع الملتقى الوطني الأول للتراث و الحداثة.

15- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب و تطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية 1996.

16- عمار ساسي، تحليل النص الأدبي و مبدأ ربط البلاغة بالنحو، مجلة اللغة و الأدب، عدد 8، 1995.

17- حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1970م.

18- الشيخ الخضر حسين، دراسات في العربية و تاريخها، المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا.

19- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مطبعة البابي الحلبي و أولاده، طبعة 2، مصر 1953م.

20- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، مصر 1953م.

21- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986م.

22- فتحي عبد الفتاح الدجني، الإعجاز النحوي في القرآن الكريم،مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1984م.

23- عبده الراجحي، النظرية اللغوية المعاصرة و موقفها من العربية، مقال من مجموع أبحاث مهداة إلى الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، بيروت.

24- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة و واقع، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، 1987م.

25- الزبيدي، الطبقات، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

26- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.

27- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، دار الجيل للطباعة و النشر، ط2، بيروت.

28- مازن المبارك، العلة النحوية، دار الفكر، ط3، بيروت 1981.

29- عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (2)، مجلة اللسانيات، عدد 1971.

30- الشيخ محمد طنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، مصر، 1970م.

31- جعفر دك الباب، مجلة الموقف الأدبي، عدد 117، 1985م.

32- عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، دار المعارف، ط2، 1971م.

33- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2005م.

34- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، ط3، القاهرة.

35- حلمي خليل، العربية و علم اللغة النبوي، دار المعارف الجامعية، 1995م.

36- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2، 1998م.

37- نعيم علوية، بحوث لسانية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت لبنان، ط2، 1986م.

38- ابن يعيش، شرح مفصل الزمخشري، طبعة لايبزيج، 1877م.

39- أحمد محمود السيد، تطوير مناهج تعليم اللغة العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1987م.

40- أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، دراسة نقدية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر،1990م.

41- ابن يعيش، شرح المفصل، تصحيح و تعليق: شيخ الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.

42- عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحر العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.

43- تمام حسن، اللغة بين المعيارية و الوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957م.

44- محمد خليفة الأسود، التمهيد في علم اللغة، منشورات السابع من أبريل، ط2، 1425هـ.

45- أنيس فريحة، في اللغة و بعض مشكلاتها، دار النهار، ط1، 1980.

46- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الجيل بيروت، لبنان، 1989م.

47- عبده الراجحي، النحو العربي و الدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.

48- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى و بل الصدى، ضبطه و صححه: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2001م.

49- فؤاد طرزي، في سبيل تيسير العربية و تحديثها؛ أمانِ لو تتحقق، بيروت 1973م.

50- تمام حسن، اللغة العربية معناها و مبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

51- مهدي المخزومي، في النقد العربي نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1864م.

52- طه حسين، مشكلة الإعراب، مجموعة الأعمال الكاملة، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1981م.

53- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، دار المنار، القاهرة، ط1.

54- بلقاسم دفة، آراء حول تيسير القواعد النحوية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 4، 2003م.

55- الحريري، ملحة الإعراب، تحقيق: بركان يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا، ط1، 1998م.

56- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط6.

57- بن لعلام مخلوف، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، دكتوراه جامعة الجزائر.

58- القرآن الكريم.

59- السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمان اللويحق، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 2003م.

60- ابن منظور، لسان العرب، دار صابر للطباعة و النشر، بيروت لبنان، م5.

61- عبد الرحمان الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي اللغة العربية، دراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

62- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، دار المعارف، مصر.

63- التوحيدي أبو حيان، الإمتاع و المؤانسة، صححه و ضبطه: أحمد أمين و أحمد الزين، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

64- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.

65- الجاحظ، الرسائل، تحقيق: عبد لاسلام هارون، مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ط1.

66- الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة و تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر.

67- الجاحظ، البيان و التبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ط1.

68- خلف الأحمر، مقدمة في النحو، دار العلم للملايين، بيروت.

69- المطرزي، المصباح المنير في النحو، تحقيق: محمود ياسين الخطيب، دار النفائس، ط1، 1997.

70- الجرجاني، العوامل المائة النحوية، مجموع مهمات المتون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت.

71- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط8، 1968م.
72- المجموع الكامل المتون، جمعه و صححه: محمد خالد العطار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.
73- شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، ط2، 1982م.
74- أحمد طالب الإبراهيمي، آراء حول تيسير النحو، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، الجزائر، ع 1976م، عدد 34.
75- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، قديما و حديثا، دار المعارف، ط1، 1986م.
76- عائشة عبد الرحمن، لغتنا و الحياة، دار المعارف، مصر، 1970م.
77- إبراهيم السامرائي، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
78- الجنيدي خليفة، نحو عربية أفضل، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
79- ابن جني، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، مطبعة البابي الجلي و أولاده، مصر.
80- يوهان فك، العربية، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، مصر 1951.
81- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1994م.
82- سلامة موسى، البلاغة العصرية، و اللغة العربية، مطبعة سلامة موسى للنشر و التوزيع، القاهرة، 1964.
83- أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
84- الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، شرح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان.
85- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.
86- جميل علوش، الإعراب و البناء، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
87- ممدوح عبد الرحمن، من أصول التحويل في نحو العربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
88- فاضل صالح السامرائي، تحقيقات نحوية، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2001م.